منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/5 Part I

١٩٢م ت/٥ الجزء الأول

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٢
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الأول

المسائل المتعلقة بالبرنامج

الملخص

الغرض من هذا التقرير هو إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن المسائلة التالية المتعلقة بالبرنامج:

ألف – التطورات المتعلقة بدور اليونسكو بوصفها جهة مشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة رائدة فيه

باء – تقييم تنفيذ مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة

وقد أُعدت هذه الوثيقة استجابة إلى طلب تقدم به المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين (القرار ٣٦م/٣٠)، ودعا فيه المديرة العامة إلى أن "تقدم تقييماً عن تنفيذ مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة، ليحيله إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين".

وتندرج الآثار المالية والإدارية المترتبة على أنشطة مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة في إطار المعايير المحددة في الوثيقة ٣٦م/٥. ولا يُقترح اتخاذ أي قرار في هذا الصدد.

جيم – المؤسسات الثقافية والتعليمية في العراق

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن مساهمة اليونسكو في عملية إعادة البناء والمصالحة الجارية في العراق، يغطي الفترة من تموز/يوليو ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٦.

دال – تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٦م/٤٣ وقرار المجلس التنفيذي ١٩١م ت/٥ (أولاً) بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة

هاء – دراسات الجدوى الشاملة بشأن:

(١) إمكانية إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه

(٢) إجراء تقييم معمق للآثار التي ستترتب على تخويل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الحق في منح درجة الدكتوراه

المحتويات

الصفحة

ألف – التطورات المتعلقة بدور اليونسكو بوصفها جهة مشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة رائدة فيه
(متابعة القرار ١٧٤م ت/٦) ١

باء – تقييم تنفيذ مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة
(متابعة القرار ٣٦م/٣٠)..... ٤

جيم – المؤسسات الثقافية والتعليمية في العراق
(متابعة القرار ١٩٠م ت/٥ (رابعاً))..... ١٠

دال – تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٦م/٤٣ وقرار المجلس التنفيذي ١٩١م ت/٥ (أولاً) بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة
(متابعة تنفيذ القرار ١٩١م ت/٥ (أولاً)) ١٧

هاء – دراسات الجدوى الشاملة بشأن: ١٨

(١) إمكانية إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه،

(٢) إجراء تقييم معمق للآثار التي ستترتب على تخويل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الحق في منح درجة الدكتوراه
(متابعة القرار ١٩٠م ت/١٨ (عاشراً) ١٨

ألف – التطورات المتعلقة بدور اليونسكو بوصفها جهة مشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة رائدة فيه

(متابعة القرار ١٧٤م ت/٦)

١ – دعا المجلس التنفيذي المديرة العامة، بموجب القرار ١٧٤م ت/٦، إلى أن تقدم بانتظام معلومات عن آخر التطورات بشأن أعمال اليونسكو المتعلقة بدورها بوصفها جهة مشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. ولقد اضطلعت اليونسكو بوصفها واحداً من المؤسسين المشاركين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بدور أساسي في تنمية البرنامج المشترك منذ إنشائه في عام ١٩٩٦. وتغطي هذه الوثيقة الفترة التي انقضت منذ تقديم التقرير المرحلي الأخير في عام ٢٠١١ (١٨٦م ت/٥).

٢ – وثمة عدد من التطورات الجديرة بالملاحظة التي يمكن الإشارة إليها، وخصوصاً دور اليونسكو الحالي بوصفها رئيسة **لجنة المنظمات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز** لعام ٢٠١٣[١]. وبهذه الصفة، نظمت اليونسكو الاجتماع الأول للجنة (مدريد، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣) الذي كان مناسبة للوكالات المشاركة للنظر في المكان الذي يحتله فيروس نقص المناعة البشرية في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وستعقد اليونسكو الاجتماع الثاني للجنة (نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، وستركز المناقشة المواضيعية على تعجيل الإجراءات الرامية إلى منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين والشباب، بما في ذلك في الألف يوم الأخيرة قبل بلوغ الموعد النهائي المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد ساعدت المناقشات التي أجرتها اللجنة على بناء رؤية مشتركة للمستقبل، وأبرزت أفكاراً ناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية والصحة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، التي ترد بالمثل في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٢]. وأدلت المديرة العامة لليونسكو، بصفتها رئيسة للجنة، ببيان باسم جميع الوكالات المشاركة أمام مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

٣ – وقد أكد ترأس اليونسكو للجنة أيضاً من جديد دور اليونسكو الريادي في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة. ويتسق هذا مع تقسيم البرنامج للعمل الذي يعين اليونسكو بوصفها الجهة العاقدة للاجتماعات لكفالة التعليم الجيد من أجل توفر استجابة أنجع للفيروس، وكمشارك أساسي في مجالات الحد من نقل الفيروس عن طريق الجنس، وتمكين الشباب والمجموعات الأساسية من السكان، وتلبية احتياجات النساء والفتيات المتعلقة بالفيروس، وإلغاء القوانين العقابية، والحد من الوصم والتمييز. وقد استكمل رؤساء الوكالات المشاركة هذا التقسيم ووافقوا عليه في تشرين

---

[١] تتكون لجنة المنظمات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز من رؤساء الوكالات الإحدى عشرة المشاركة فيه بالإضافة إلى أمانته.. وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً للنظر في مسائل ذات أهمية رئيسية للبرنامج. ويتناوب كل من الوكالات المشاركة رئاسة اللجنة سنوياً.

[٢] http://www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf.

الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي إطار المنظمة، توفر استراتيجية اليونسكو للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إطاراً لتوجيه جهودها الجماعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وفقاً للاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤) والبرنامج والميزانية (م/٥) وعن طريق البرنامج المشترك بين القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال التعليم، المنشأ منذ عام ٢٠١٠. وتسهم أعمال اليونسكو لتعزيز دور التعليم في التصدي للفيروس أيضاً في تحقيق الأولويتين العالميتين للمنظمة وهما أفريقيا والمساواة بين الجنسين. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، خُصصت نسبة ٤٠ في المائة من التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز إلى اليونسكو لأفريقيا، و ١٨ في المائة لمشاريع تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على وجه التحديد، مع تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المبادرات[٣].

٤ - ويوزَع التمويل بين الوكالات المشاركة في البرنامج المشترك وفقاً **لإطار البرنامج الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣**. ولقد جاء هذا الإطار خلفاً للميزانية وخطة العمل الموحدتين السابقتين، وجرى وضعه عن طريق عملية تشاورية شاركت فيها الوكالات المشاركة ووافق عليها مجلس تنسيق البرنامج في عام ٢٠١١. وفي سياق الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حصلت اليونسكو على مبلغ ١٢,٤ مليون دولار أمريكي في شكل تمويل خارج عن الميزانية. وتستخدم هذه الأموال في بناء قدرة البلد على التصدي الفعال القائم على التعليم المستدام لفيروس نقص المناعة البشرية، من خلال أعمال الموظفين المتفانين فيما يزيد على ٣٠ بلداً. ويجري إنفاق ما يزيد على ٨٠ في المائة من هذه الأموال على الصعيد القطري أو الإقليمي، وتستخدم الأموال المتبقية في الجهود التقنينية المعيارية، مثل سلسلة السياسات والممارسات الجيدة. وفي عام ٢٠١٣، تم إصدار الحلقة السابعة من هذه السلسلة تحت عنوان "المساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية، والتعليم"[٤]، وحظيت هذه الحلقة بقدر كبير من الثناء. ومن المتوقع في فترة السنتين القادمة، أن يوافق مجلس تنسيق البرنامج المشترك (يونيدز) على ميزانية للنمو الصفري قدرها ٤٨٥ مليون دولار، ستحصل اليونسكو منها مرة أخرى على مبلغ ١٢,٤ مليوناً للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥ - ومكّنت الأموال الآتية من الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة اليونسكو من الاضطلاع بدور ريادي في مبادرات البرنامج المشترك مثل **فريق عمل برنامج يونيدز المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم** الذي أذن بإجراء دراسة التقدم العالمي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٢[٥]. وسعت هذه الدراسة جرى نشرها في عام ٢٠١٣ إلى قياس التقدم والاتجاهات في عمليات تصدي قطاع التعليم للإيدز منذ إجراء دراسة الاستعداد العالمي لعام ٢٠٠٤، وجمعت معلومات من ٣٩ بلداً عن ثلاث فئات من داء فيروس نقص المناعة البشرية: المنتشرة، والمركّزة، والمنخفضة المستوى. وما برحت اليونسكو ناشطة أيضاً فيما يتعلق بفريق العمل المشترك بين الوكالات

---

[٣] للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن الأنشطة والنتائج التي تحققت حتى الآن، يرجى الرجوع إلى التقرير (الإلكتروني) ١٩٢م ت/٤ الملحق.

[٤] http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002187/218793e.pdf.

[٥] http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002203/220367E.pdf.

المعني بالشباب، وتتعاون حالياً مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغير ذلك من الهيئات لوضع مبادئ توجيهية برنامجية وسياسية للعمل مع المراهقين البالغين من العمر ١٠ سنوات — ١٩ سنة الذين يتعرضون على نحو أكبر لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على المشاركة على الصعيد العالمي مع البرنامج المشترك، تشارك اليونسكو أيضاً إلى حد كبير في المبادرات الإقليمية. ويشارك مكتب اليونسكو في بانكوك حالياً في ترأس فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالشباب المصابين بصفة أساسية من السكان في آسيا والمحيط الهادئ، ويشارك أيضاً في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية في آسيا والمحيط الهادئ، وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالشباب والتابع للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي. وتمكّن هذه الشراكات المشتركة بين الوكالات اليونسكو من توسيع نطاق اتصالها وزيادة ما تحققه من نتائج بطريقة فعالة من حيث التكاليف.

٦ – ويعزز الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة أيضاً الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية المخصصة للتعليم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، عن طريق المساهمات المقدمة من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وأدت الشراكات مع البرازيل، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية، ومؤسسة فورد، ومؤسسة بروكتور وغامبل، وغيرها إلى تمكين اليونسكو من حشد ما يقرب من ٣٥ مليون دولار أمريكي في فترة السنتين الحالية وحدها. وتدعم المساهمة المقدمة من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (قرابة ٧ ملايين دولار)، على وجه الخصوص، **عملية الالتزام الوزاري لشرق وجنوب شرق أفريقيا** التي ترمي إلى تعبئة الالتزام السياسي لإتاحة الفرصة للشباب للحصول على التعليم الجيد المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والنشاط الجنسي، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المراعية للشباب في بلدان المنطقة البالغ عددها ٢١ بلداً. وتم إنشاء فريق رفيع المستوى يتكون من خبراء من المنطقة للدعوة للعملية وقيادتها، يدعمه فريق تقني للتنسيق تقوده اليونسكو ويشارك فيه اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيون. والهدف من الفريق هو أن يقوم وزراء التعليم والصحة من ٢١ بلداً من بلدان شرق وجنوب شرق أفريقيا بالتوقيع على التزام بالتعليم الجيد والشامل والقائم على المهارات الحياتية والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والنشاط الجنسي في المؤتمر الدولي المعني بالإيدز والأمراض المعدية المنقولة جنسياً في أفريقيا، الذي سيعقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧ – وقُدمت هذه الشراكات إلى المندوبين الدائمين لدى اليونسكو في اجتماع للمعلومات (باريس، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣)، شاركت فيه السيدة جان بيغل، نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وشهد الاجتماع حضور ما يزيد على ٩٠ مشتركاً، وبرهن على اهتمام الدول الأعضاء الشديد بأعمال اليونسكو بشأن التعليم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة. ويتأكد هذا أيضاً من خلال الأهمية المستمرة المولاة للتعليم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (٣٧م/٥)، واقتراحه كواحدة من النتائج

المنشودة للبرنامج الرئيسي الأول. وفي وقت تواجه فيه المنظمة ضائقة مالية، سيظل التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وغيره من الأموال الخارجة عن الميزانية حاسم الأهمية في دعم أعمال اليونسكو في الميدان، وسيكفل استمرار اليونسكو في الاضطلاع بدور قوي في مجال التعليم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

باء – تقييم تنفيذ مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة

(متابعة القرار ٣٦م/٣٠)

١ – المقدمة

تعد الهندسة بالغة الأهمية في التصدي للتحديات الواسعة النطاق التي تواجه المجتمع، ومن بينها: الانتفاع بالرعاية الصحية ميسورة التكلفة؛ والطاقة، والنقل، وتغير المناخ؛ وإتاحة الانتفاع الأكثر إنصافاً بالمعلومات؛ ومياه الشرب النظيفة؛ وعمليات الحد من الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري، والحماية البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية. وتضطلع الهندسة أيضاً بدورين حاسمي الأهمية في تنمية الاقتصاد المحلي وإتاحة فرص العمل للشباب.

وفي الدورة السادسة والثلاثين، وافق المؤتمر العام على إطلاق مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة، وطلب من المديرة العامة: (أ) التركيز بوجه خاص على تعليم الهندسة في الجامعات، مع العمل على تحديد المناهج الدراسية بهدف توجيه تعليم الهندسة نحو التنمية المستدامة، وبناء القدرات، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ب) مواصلة تنفيذ أنشطة اليونسكو في مجال الهندسة، من خلال الاعتماد على طريقة العمل المتعدد التخصصات، مع توخي الجمع بين العلوم كافة، والعمل السياسي، وتعبئة الدعم من المجتمع المدني؛ (ج) السعي إلى إقامة شراكات مع مختلف قطاعات المجتمع، بما فيها القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم العالي، ورابطات الهندسة الدولية والوطنية؛ (د) الحرص على تركيز مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة بوجه خاص على تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

وقُدم تقرير مرحلي عن مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة إلى المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة (١٩٠م ت/٥ الجزء الأول). وتقدم هذه الوثيقة تقييماً على مستوى أعلى لأعمال المبادرة.

٢ – النتائج الرئيسية التي تم بلوغها وآثارها

أحرزت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة تقدماً كبيراً بما يتفق والاتجاهات الاستراتيجية الأربعة المشار إليها آنفاً. ويرد أدناه تقييم شامل للمنجزات التي تحققت حتى الآن، يليه معلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة والدروس المستفادة. وتتضمن المنجزات البارزة ما يلي:

- كسب مشاركة مجموعة واسعة من الشركاء الهامين على الصعيد العالمي: نجحت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة في إقامة شراكات جديدة مع منظمات من قطاعات عديدة في المجتمع، منها الهيئات المهنية

الهندسية، والصناعة، والهيئات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والعديد من الدول الأعضاء. ولقد أفصح الرد الإيجابي جداً عن دعم المجتمع الدولي لتركيز اليونسكو على الهندسة.

- تعزيز رؤية للارتقاء بمستوى الهندسة من أجل التنمية المستدامة: تم، من خلال مشاركة اليونسكو واضطلاعها بأدوار ريادية في العديد من المنتديات، والمبادرات، والعمليات الدولية الحكومية على الصعيد العالمي، إحراز تقدم في تعزيز رؤية أكثر شمولاً لكامل نطاق العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الأدوار التي لا غنى عنها التي تضطلع بها الهندسة في ترجمة نتائج البحث العلمي إلى منتجات وخدمات جديدة تعود على المجتمع بالنفع. وتضطلع اليونسكو بدور استراتيجي ريادي في إدماج أوساط العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والهندسة في سياق الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

- تعزيز التعاون داخل اليونسكو: تتضمن الصلات المعززة ما يلي: (١) إقامة صلات أفضل داخل قطاع العلوم الطبيعية، على سبيل المثال بين الكوارث والهندسة، وبين تعليم العلوم والهندسة؛ (٢) تعزيز التعاون بين قطاع العلوم الطبيعية والقطاعات الأخرى، وعلى الأخص مع قطاع التربية ومع قطاع الاتصال والمعلومات؛ (٣) تعزيز الجهود المشتركة مع المعاهد والمراكز التابعة لليونسكو، بما فيها مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية، وكذلك مع مركزين جديدين للهندسة من الفئة ٢ من المقترح أن يوافق المؤتمر العام عليهما في دورته السابعة والثلاثين في الدانمرك والصين، ومع المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي هو مركز من الفئة ٢ في كوالالمبور.

- تنفيذ مشاريع محددة بالتعاون مع الشركاء: تم، عقب إجراء مناقشات حول التخطيط الاستراتيجي مع العديد من الشركاء الأساسيين، تنفيذ عدد من الأنشطة الرئيسية. وتضمنت مجالات التركيز الاستراتيجي الأساسية ما يلي: الابتكارات في تعليم الهندسة (مع التركيز بصفة رئيسية على العالم النامي، وخصوصاً أفريقيا)؛ وتعزيز اهتمام الشباب بمجال الهندسة والمشاركة فيه، مع التركيز بقوة على النساء والفتيات؛ وتعزيز الهندسة من أجل التنمية المستدامة.

٢,١ إقامة شراكات استراتيجية:

أُقيمت شراكات جديدة عديدة عالية النجاح، وانطوى هذا على توقيع العديد من مذكرات التفاهم وتنفيذ أنشطة برنامجية أولية.

الجمعيات المهنية الهندسية:

- معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين (أكبر جمعية مهنية في العالم، ويبلغ عدد أعضائها في كل أنحاء العالم ٤٠٠ ٠٠٠ عضو): التعاون بشأن تعليم الهندسة على الصعيدين الجامعي والثانوي، وبشأن "خطة العمل الهندسية من أجل أفريقيا"، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والكثير من الشركاء الآخرين الوارد ذكرهم أدناه.

- الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين، والجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين؛ ورابطة المهندسين الألمان: عدة مواضيع.
- الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية: التعاون بشأن المنتدى الهندسي العالمي الجديد المعني بالمرأة في مجال الهندسة، ومواضيع أخرى.
- الأكاديمية الصينية الهندسية: إنشاء مركز جديد من الفئة ٢ في هانغزو معني "بالعلوم والهندسة كثيفي البيانات".
- الأكاديمية الوطنية الهندسية في كوريا: إقامة شراكة لتعزيز الهندسة من أجل التنمية المستدامة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعز الاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية وتنقل المهندسين.
- الاتحاد الأفريقي للمنظمات الهندسية، بالتعاون مع جنوب أفريقيا: مشروع مشترك بشأن تحليل "الاحتياجات والأرقام"، في مجال الهندسة في أفريقيا.
- أكاديمية رابطة أمم جنوب شرق آسيا للعلوم والتكنولوجيا: بشأن تعزيز أوجه التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة، وتعزيز العمل المشترك مع الهيئات الأكاديمية الأفريقية.

الصناعة:

- مؤسسة انتيل: التعاون بشأن تعليم الهندسة على مستوى الجامعة ومستوى المدارس الثانوية؛ وتوسيع نطاق اشتراك العالم النامي في سوق مؤسسة انتيل للعلوم والهندسة؛ والأعمال المشتركة بشأن السياسة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- شركة إيرباص: تعليم الهندسة، والتفاعلات بين الجامعات والصناعة؛ مسابقة الطلاب العالمية للتصميم، "أطلق العنان لأفكارك".
- شركة ميكروسوفت، وشركة نوكيا، وهيئات أخرى: التعاون بشأن مشاريع عن تعليم الهندسة.
- الرابطة الأوروبية للبتروكيماويات، وغوغل، واتحاد الغاز الدولي، وهيئات أخرى: استحداث أنشطة جديدة، بما في ذلك تعزيز وضع المرأة في مجال الهندسة.

الهيئات الأكاديمية:

- الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية. تجمع هذه الشبكة التي أنشأتها اليونسكو بين نواب رؤساء الجامعات، وعمداء كليات العلوم، وعمداء كليات الهندسة من حوالي ١٣٥ من أكثر الجامعات كثافة فيما يتعلق بالبحوث في أفريقيا. وأيدت هذه الشبكة رسمياً التعاون مع الاتحاد الأوروبي لعلم الأسماك، في اجتماعهما في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

- جامعة البورغ، الدانمرك: التعاون بشأن إنشاء مركز جديد من الفئة ٢ معني "بتعليم الهندسة القائم على حل المشاكل من أجل التنمية المستدامة.
- جامعة كاليفورنيا، بيركلي: التعاون بشأن تصميم وتنفيذ درجة جامعية جديدة تركز على الهندسة من أجل التنمية المستدامة.
- شركاء عديدون من الجامعات من كل أنحاء العالم.

المجتمع المدني:

- "مهندسون بلا حدود" (المملكة المتحدة): التعاون بشأن الهندسة من أجل التنمية المستدامة، وتعليم الهندسة القائم على إدارة المشاريع.
- المهندسون الشباب الكويتيون: اضطلعت المهندسات الكويتيات الشابات بأدوار رائدة في موضوع المرأة في مجال الهندسة، وعن قيادة الشباب.

٢,٢ تعليم الهندسة

يجري الآن اختبار مبادرة مشتركة بين اليونسكو والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية بشأن إعداد "خلاصة وافية إلكترونية عن بناء القدرات في مجال المبادئ التوجيهية الهندسية" من المتوخى أن تؤدي إلى إنشاء موقع شبكي مكرس لهذه الخلاصة، يجري الآن اختباره وسيبدأ العمل به في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ولتشجيع المزيد من الأنشطة العملية في مجال الهندسة، دخلت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة في شراكة مع منظمة "مهندسون بلا حدود" في المملكة المتحدة، ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية، ومعهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين، ومؤسسة انتيل وهيئات أخرى بشأن أول "معرض للعلوم والهندسة" في جامعة نسوكا في نيجيريا تم تنظيمه في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣. وفي أثناء هذا المعرض، تعلم حوالي ١٢٠ من طلاب الهندسة في جامعة نسوكا في نيجيريا إدارة أربعة مشاريع هندسية قاموا بعرضها فيما بعد على حوالي٠٠٠ ٢ طالب ومعلم، من بينهم ١٥٠٠ فتاة – لكفالة استدامة أنشطة الاتصال.

ووضعت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة بالاشتراك مع مؤسسة انتيل خطة استراتيجية مشتركة لتعزيز تعليم العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات وبشأن التعلم بالأجهزة المحمولة. وتتضمن الخطة التعاون بشأن معرض مؤسسة انتيل للعلوم والهندسة. وتم تنظيم أول معرض عربي للعلوم والهندسة، برعاية اليونسكو، في دبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسيُنظم المعرض الأفريقي الأول للعلوم والهندسة، الذي جرى التخطيط له بالاشتراك مع اليونسكو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في جنوب أفريقيا.

ولتعزيز تعليم الهندسة في الجامعات الأفريقية، قدمت اليونسكو الدعم لجلسة عن "أفريقيا والشتات" في مؤتمر نواب رؤساء الجامعات وعمداء كليات العلوم والتكنولوجيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

٢,٣ المرأة والشباب في مجال الهندسة

سيجري تناول مسألة تدني مستوى اشتراك المرأة في مجال الهندسة في أفريقيا والدول العربية من خلال اجتماع مائدة مستديرة يعقده اتحاد الغاز الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وستُخَصِص جلستان لمعالجة مسألة تدني أعداد الشابات اللاتي يدرسن الهندسة في أفريقيا، والسبب في عدم ترجمة النسب العالية من الشابات اللاتي يدرسن الهندسة في الدول العربية إلى قوة عاملة.

وشاركت اليونسكو شركة إيرباص بشأن مسابقة "أطلق العنان لأفكارك" التي تشجع الشباب على التقدم بأفكار وحلول إبداعية ومبتكرة من أجل إيجاد صناعة طيران أكثر اخضرارا. ونظمت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة بالاشتراك مع الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية مؤتمراً للشباب العاملين في مجال الهندسة في الكويت، تم عقده برعاية سمو أمير الكويت (١٠-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣).

وعملت مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة مع الرابطة الأوروبية للبتروكيماويات لأعداد فيلم للتوعية من أجل تشجيع الشباب على العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (أيار/مايو ٢٠١٣) http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=gYp5faoAR1k.

وينظم الكرسي الجامعي لليونسكو المخصص للهندسة المستدامة للمجتمعات النامية في تكنيون، حيفا، دورة دراسية عن "الهندسة من أجل المجتمعات النامية". ويجري تنظيم دورة دراسية لمدة شهر في نيبال، وثمة مشروع مشترك بين تكنيون وجامعة كولورادو وجامعة كاتماندو.

٢,٤ الهندسة من أجل التنمية المستدامة

يجري حالياً وضع مشروع فيما يتصل بموضوع "الهندسة الجيدة من أجل الاستدامة" يجمع بين تسع جامعات تقنية في ألمانيا (بقيادة الجامعة التقنية في برلين)، وعدد من الشركاء الصناعيين الألمان، واللجنة الوطنية الألمانية، والجامعات المشاركة على الصعيد العالمي (بما في ذلك بصفة أولية جامعات من الصين، وفييت نام، والبرازيل، والمكسيك، والهند، وماليزيا، والأرجنتين، وبلدان أخرى).

وأيد المجلس التنفيذي، في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، اقتراحاً قدمته حكومة جمهورية الصين الشعبية لإنشاء مركز المعارف الدولي للعلوم الهندسية والتكنولوجيا، في بيجينغ، بصفته مركزاً من الفئة ٢ يعمل برعاية اليونسكو بقيادة الأكاديمية الصينية الهندسية، وسيكون مقره في جامعة زيجيانغ في هانغزو. وتم في الدورة أيضاً تأييد الاقتراح الرامي إلى

إنشاء مركز في جامعة آلبورغ في الدانمرك يسمى مركز آلبورغ للتعلم القائم على حل المشاكل والعلوم الهندسية والاستدامة بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل برعاية اليونسكو.

٢,٥ الآثار

مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة مبادرة حديثة جداً – ويتمثل هدفها الرئيسي في تعبئة الشراكات وإبراز صورة اليونسكو في ميدان الهندسة، وخصوصاً بشأن أهمية الهندسة لحظة التنمية المستدامة. واستناداً إلى الدروس المستفادة، ستستفيد المبادرة من نقاط القوة الاستراتيجية لليونسكو، ولا سيما في الساحة الدولية الحكومية مع وزارات العلوم والتكنولوجيا، والتربية، والتنمية الاقتصادية.

٣ – التحديات والدروس المستفادة

تتعلق التحديات الرئيسية بحالة الميزانية في اليونسكو، وخصوصاً عدم توفر الموارد الكافية. إلا أنه تم الحصول على دعم من حكومة جنوب أفريقيا لوضع استراتيجية للهندسة في أفريقيا، ومن الجمعية الأمريكية للهندسة المدنية للمساعدة في تنمية مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة وتعبئة الأموال من مصادر خارجة من الميزانية. ويمكن تحقيق نتائج أولية جيدة بموارد محدودة إذا ما عُبئت الشبكات الهندسية التابعة لليونسكو، بما في ذلك مراكز الفئة ٢، وكذلك معهدا اليونسكو من الفئة ١ (مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه). ويمكن، بدعم من الشركاء الخارجيين، تقنياً ومالياً، ومن شبكات اليونسكو، مساعدة الدول الأعضاء في بناء نظام للعناية على نحو أنجع بالهندسة من أجل التنمية المستدامة.

٤ – السبيل إلى الأمام

ستركز مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة مستقبلاً على ما يلي:

- إطلاق المزيد من عمليات التخطيط الاستراتيجي الشامل التي تجمع بين عناصر/مساهمات مختلف الشركاء وبرامج اليونسكو ومراكزها، وكراسيها الجامعية، ومكاتبها الميدانية، وما إلى ذلك؛
- تنظيم حملة طموحة محددة الهدف لجمع الأموال، مع التركيز على الصعيد الإقليمي على الهندسة في أفريقيا، ومع إقامة صلات مع مشاريع اليونسكو الرئيسية في أفريقيا؛
- زيادة إطلاق قدرة منظمات الشباب المهتمة بالهندسة للاضطلاع بأدوار ريادية؛
- توسيع قاعدة التعاون مع الهيئات الأكاديمية، مع التركيز على الابتكار في المناهج الدراسية، وعلى اجتذاب النساء والفتيات، وعلى تنمية حياتهن الوظيفية؛
- تقوية أبعاد السياسة العامة في أعمال اليونسكو بشأن تنمية القدرة الهندسية؛
- وضع منهجيات أكثر صرامة لتقييم الآثار.

جيم – المؤسسات الثقافية والتعليمية في العراق

(متابعة القرار ١٩٠م ت/٥ (رابعاً))

المقدمة

١ – تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن إسهام اليونسكو في عملية إعادة البناء والمصالحة الجارية في العراق، وتغطي الفترة من تموز/يوليو ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣. وشهدت هذه الفترة زيادة في التوترات وأعمال العنف الطائفية التي أثرت على الحالة السياسية والحالة الأمنية كلتيهما. وكان للآثار الجانبية للأزمة في سوريا واستمرار تدفق اللاجئين القادمين أثر مضاعف على أعمال اليونسكو في البلد. وفي هذا السياق الصعب، واصلت اليونسكو دعم حكومة العراق في جميع ميادين اختصاصها.

التعليم

٢ – واصلت اليونسكو، في العام المنصرم، دعم إصلاح وتنمية النظام التعليمي للبلد على الصعيد الاتحادي وصعيد حكومة إقليم كردستان، بما يتفق على نحو تام مع الأولويات الجديدة المحددة في استراتيجية التعلم الوطنية للعراق (٢٠١٢–٢٠٢٢). وكان النطاق شاملاً، وتضمن تقديم الدعم العام لإصلاح النظام التعليمي عن طريق التخطيط والإدارة، ومعالجة مسائل الانتفاع، والإنصاف، وتحسين نوعية التعليم في قطاعات فرعية أساسية مثل التعليم الثانوي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم غير النظامي الذي يفيد المجموعات الضعيفة، بمن فيها النساء، والأطفال، والمشردون داخلياً، واللاجئون السوريون. وتم تنفيذ مشاريع في شراكة وثيقة مع وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد وأربيل والشركاء ذوي الصلة من المجتمع المدني. وتم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الانتهاء من عدد من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[٦].

[٦] فيما يلي هذه المشاريع: "التقييم الشامل لقطاع التعليم (٨٠٠ ٨٨١ دولار)؛ و "تعليم القيم المدنية" (١,٢ مليون دولار)؛ و"تحديث القطاع العام في العراق – المرحلة الأولى" (٢,٦ من ملايين الدولارات)؛ و "تحسين نوعية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في حكومة إقليم كردستان" (١ مليون دولار). وتضمنت المشاريع الجديدة التي تم إطلاقها في الفترة التي يشملها التقرير "تحديث القطاع العام في العراق – المرحلة الثانية" (٢,٢ من ملايين الدولارات، من صندوق العراق التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)؛ و "تصميم وتنفيذ دراسة استقصائية عمالية عالية الجودة للصناعة الزراعية في العراق" (١٩٩ ٩٧٦ دولاراً من منظمة الأغذية والزراعة)؛ و"برنامج دعم التعليم والتدريب على المهارات الحياتية" (٣٩٩ ٩٠٥ دولارات، من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ و "مبادرة علم طفلاً في العراق" (٣,٩ ملايين دولار، من مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر).

٣ - **تعزيز عملية تخطيط وإدارة التعليم على الصعيد الوطني –** تم الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التعليم الوطنية في العراق وإطلاقها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في بغداد. وتولت وضع الاستراتيجية لجنة من خبراء ومستشاري التعليم العراقيين في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في كل من بغداد وأربيل، مع تقديم خبرة تقنية دولية من اليونسكو، واليونيسيف، والبنك الدولي. وفي أوائل عام ٢٠١٣، استهلت اليونسكو، بالاشتراك مع اليونيسيف، والبنك الدولي، تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية التعليم الوطنية، وبصفة خاصة لتيسير التنسيق فيما بين الجهات المعنية بالتعليم، ووضع خطة عمل للاستراتيجية وإطار لرصدها وتقييمها. وعلاوة على ذلك، قدمت اليونسكو دعماً خاصاً لتحقيق هدف استراتيجية التعليم الوطنية المتمثل في وضع "نظام دينامي وفعال للتعليم" يركز على إصلاح وتحديث القطاعات الفرعية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، ورفع مستوى نظام إدارة التعليم العراقي وتحسينه، على الصعيد المركزي وصعيد حكومة إقليم كردستان.

٤ - **تحسين نوعية التعليم –** تم، من خلال مشروعين يمولهما مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، وهما مشروع "وضع مناهج دراسية عراقية جديدة" (٤,٩ ملايين دولار) ومشروع "برنامج تدريب المعلمين للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي" (٤,٠ ملايين دولار)، إحراز تقدم هام في إصلاح وتطوير المناهج الدراسية العراقية في الرياضيات والعلوم من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، ورفع مستوى مهارات المعلمين في تطبيق المناهج الدراسية الجديدة. وتم، في أثناء الفترة التي يشملها التقرير، تدريب مجموعة أساسية تتكون مما يزيد على ٣٠ من خبراء المناهج الدراسية العراقية على وضع منهجين دراسيين للرياضيات والعلوم، فضلاً عن مبادئ توجيهية لكتابة مواد التدريس (كتب الطلاب، والأدلة الإرشادية للمعلمين، وكتب النشاط). وتم نتيجة لذلك وضع ونشر ١٢ منهجاً دراسياً للرياضيات والعلوم للصفوف ١-٦ و ٧-٩، وللرياضيات، والعلوم العامة، والفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا، وعلوم الأرض للصفوف ١٠-١٢. وتم بالتالي تدريب ١٠ ٠٠٠ معلم (للصف الثاني عشر) و ٢٠٥ موجهين للرياضيات، والفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء (الصفان العاشر والحادي عشر) على التدريس الفعال بالتأكيد على نهج التعلم النشط.

٥ - وتم، بالتوازي مع ذلك، وبغية إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة المحسنة لوضع المناهج الدراسية وتدريب المعلمين في العراق، وضع الصيغة النهائية لدراسة جدوى لإنشاء مركز وطني للمناهج الدراسية في العراق ووضع استراتيجية وطنية لتدريب المعلمين، وتقديمها إلى وزيري التعليم على المستوى المركزي ومستوى حكومة إقليم كردستان للموافقة عليها.

٦ - **دعم نظام التعليم العالي العراقي –** تواصل تقديم الدعم لتعزيز القدرة المؤسسية والبشرية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومعاهد التعليم العالي لإتاحة الفرص للتعليم العالي الجيد في إطار مشروع "إصلاح نظام التعليم العالي العراقي" (٨,٥ ملايين دولار من مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر). واتُخذت، بصفة خاصة، خطوات صوب تحسين نوعية نظامي ضمان الجودة والاعتماد في معاهد التعليم العالي. وزادت اليونسكو أيضاً من تعزيز البوابة الإلكترونية والمكتبة الافتراضية لجامعة ابن سيناء الافتراضية عن طريق مراكز ابن سيناء التجريبية الثلاثة للتعلم الإلكتروني في جامعات بغداد، وصلاح الدين، والبصرة، والتخطيط لتوسيع شبكة مراكز ابن سيناء في العراق. وأخيراً، تم تعزيز وترسيخ عمليات التبادل الأكاديمي والبحثي بين الجامعات العراقية والجامعات في الخارج.

٧ - **تعزيز التعليم التقني والمهني وتشجيع الشباب على مباشرة الأعمال الحرة –** توفر اليونسكو من خلال مشروع "مكافحة بطالة الشباب عن طريق التعليم" (٦٦٠٠٠٠ دولار من اليابان)، المهارات التقنية والمهنية للشباب العاطلين عن العمل في حكومة إقليم كردستان وتشجع الشباب على مباشرة الأعمال الحرة. وتم في الفترة التي يشملها التقرير تصميم المنهج الدراسي لمباشرة الأعمال الحرة في حكومة إقليم كردستان ("تعرّف على الأعمال التجارية") وتطبيقه عن طريق تدريب المدربين المؤهلين. ووضعت اليونسكو أيضاً مجموعة أدوات بشأن منهجية التدريب والتوجيه، اعتمدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان وطبقتها بعد ذلك، بتدريب ٢٠ من المدربين على الأعمال التجارية لرصد استخدام المؤسسات التجارية الجديدة لمجموعة الأدوات. وتم، عقب حملة إعلامية للتوعية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتشجيع الشباب على التسجيل في الدورات التدريبية على مباشرة الأعمال الحرة، قيد ٣٠٠ طالب جدد في برنامج لمباشرة الأعمال الحرة، ستتاح الفرصة لـ ٢٠٠ منهم لبدء أعمال تجارية خاصة بهم بدعم في شكل قرض من الحكومة في الفصل الثالث من عام ٢٠١٣.

٨ - **الانتفاع بالتعليم: التركيز على الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، ومحو أمية الكبار –** حدثت زيادة في جهود اليونسكو لإتاحة الفرص التعليمية مع إطلاق مشروع "مبادرة علم طفلا" (٣,٩ ملايين دولار من مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر) في ربيع عام ٢٠١٣، بتنظيم حلقتي عمل للبدء/الإطلاق في بغداد وأربيل على التوالي، وتستهدف المرحلة التجريبية من المشروع توفير دورة كاملة معجلة للتعليم الابتدائي لصالح ٣٠٠٠٠ من الأطفال غير المقيدين في المدارس (٥٠ في المائة فتيات وفي مناطق ريفية) وغير المستهدفين حالياً عن طريق التدخلات الحكومية وغير الحكومية. ووقعت اليونسكو، في حزيران/يونيو ٢٠١٣، اتفاق شراكة مع مؤسسة عمار الخيرية الدولية التي هي واحد من الشركاء المنفذين في المشروع.

٩ - وتم، عن طريق "مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات في العراق" (٦,٤ ملايين دولار من مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر) القيام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بإطلاق حملة وطنية لمحو الأمية تستهدف ٢,٥ من ملايين الأميين بحلول عام ٢٠١٥، بدعم تقني من اليونسكو. واقترنت الدعوة لمحو الأمية بتنمية مستمرة للقدرات البشرية والمؤسسية ترمي إلى تعزيز وزارة التربية في كل من بغداد وأربيل، وكذلك الشركاء من المجتمع المدني: وقُدم دعم تقني لإنشاء وكالة وطنية لمحو الأمية، وأقرت وزارتا التربية استراتيجية وطنية لمحو الأمية. وأخيراً، وقعت اليونسكو في حزيران/يونيو ٢٠١٣، مع توفير دعم مالي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقات مع ست من المنظمات غير الحكومية لافتتاح ١٠ مراكز مجتمعية جديدة للتعلم، تستهدف ١ ٢٠٠ من المستفيدين الجدد، منهم ٨٠ في المائة من النازحين الضعفاء و ٢٠ في المائة من اللاجئين السوريين. ويوسع افتتاح المراكز الجديدة نطاق الشبكة الحالية لمبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات لتضم ١٣٠ من مراكز التعلم المجتمعية، مما يوسع من نطاق شبكة المنظمات غير الحكومية وقدرتها على تلبية احتياجات المهمشين من السكان في العراق.

الثقافة

١٠- تركز المساعدة المقدمة من اليونسكو، في مجال الثقافة، على حماية وتعزيز التراث الثقافي، كعنصر أساسي من الهوية الثقافية للشعب العراقي، وعامل من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في سياق تنامي صناعة السياحة في أنحاء شتى من العراق، وخصوصاً في حكومة إقليم كردستان وفي المدن ذات الأهمية الدينية الكبيرة. وفي هذا السياق، عملت اليونسكو عن كثب مع وزارتي الثقافة والسياحة والآثار، وكذلك مع السلطات المحلية على صعيد المحافظات.

١١- وتم في أثناء الفترة التي يشملها الاستعراض، الانتهاء من عدد من المشاريع[٧]، وإطلاق عدد من المشاريع الجديدة[٨].

١٢- **حفظ وإدارة مواقع التراث الثقافي والمعالم الأثرية –** دعمت اليونسكو حفظ وإدارة التراث الثقافي في مواقع شتى ذات أهمية رئيسية مدرجة في القائمة المؤقتة للتراث العالمي في العراق.

١٣- وتم، من خلال مشروع "**إحياء قلعة إربيل** – المرحلة الثانية" (١٢,٩ مليون دولار من حكومة إقليم كردستان – محافظة إربيل) إحراز تقدم نحو تحقيق حفظ أكثر ملامح القلعة تعرضاً للخطر، عن طريق إكمال مشروع لإجراء أعمال وقائية عاجلة في أربعة من أكثر المباني تعرضاً للخطر في القلعة. وبدأ العمل، علاوة على ذلك، لتنفيذ أعمال وقائية عاجلة على امتداد منحدر القلعة ولإجراء عملية إصلاح كاملة لأربعة مبان أخرى. ولقد بدأت اللجنة العليا لإحياء قلعة إربيل في رصد الحالة الهيكلية للمباني عقب إجراء تدريب ميداني للموظفين التقنيين العاملين فيها بمساعدة من اليونسكو. وأخيراً، انتهت اللجنة في أوائل عام ٢٠١٣ عقب الانتهاء من إعداد خطة إدارة قلعة إربيل في عام ٢٠١٢، من إعداد ملف ترشيح القلعة للتراث العالمي بدعم تقني من اليونسكو، وقُدم الملف بعد ذلك إلى لجنة التراث العالمي للنظر فيه.

١٤- وتم تنمية القدرات المهنية لتعزيز التخطيط المتعلق بحفظ وإدارة **مناطق الأهوار العراقية ومقبرة وادي السلام في النجف** بعد أن ساعدت اليونسكو النظراء العراقيين في علمية إعداد ملفات الترشيح للتراث العالمي لكل موقع. وتم، من خلال مشروع "عملية تسجيل التراث العالمي كأداة لتعزيز الإدارة الطبيعية والثقافية لمنطقة الأهوار العراقية" وهو مشروع

---

[٧] "وضع استراتيجية وطنية للسياحة" (١ مليون دولار من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ و "تحديث متحف السليمانية" (٠٠٠ ٣٥٠ دولار من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية و ٠٠٠ ٣٠٥ دولار من محافظة السليمانية)؛ و "المنطقة الحاجزة في قلعة إربيل" (٢٠٨ ٣٣٨ دولارات من حكومة إقليم كردستان)؛ والمبادئ التوجيهية لإصلاح المبنى العثماني المعروف باسم دار الوالي وموصفاته التقنية (٠٠٠ ١٠٠ دولار من تركيا).

[٨] "عملية تسجيل التراث العالمي كأداة لتعزيز الإدارة الطبيعية والثقافية لمنطقة الأهوار العراقية – المرحلة الثالثة" (٠٠٠ ١٢٠ دولار من إيطاليا عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ و "إعداد دار معارف إلكترونية ومطبوعة للسليمانية" (٣٠٠ ٧٧٢ دولار من سيدة العراق الأولى)؛ و "دراسة عملية تثبيت وحفظ منارة الحدباء في الموصل وتوثيقها" (١,٤ مليون دولار من محافظة نينوي)؛ و"مركز مدينة سمراء التاريخي" (١,٧ مليون دولار من محافظة صلاح الدين)؛ و"تعزيز القدرات في مجال توثيق وحفظ المباني الدينية التاريخية و "تجديد الجوامع المعاصرة في السياقات التاريخية" (١,٦ مليون دولار من وزارة الأوقاف السنية العراقية).

مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، ومشروع "صون التراث الثقافي في النجف والارتقاء بصورته الدولية"، تنظيم حلقات تدريبية جمعت بين أعضاء أفرقة الصياغة ذات الصلة. وفيما بين الحلقات التدريبية، يواصل الموجهون الرواد الاتصال مع فريق الصياغة لدعم ما يقومون به من عمليات البحث والكتابة.

١٥- **الارتقاء بصورة التراث الثقافي في العراق –** مع استمرار الحالة الأمنية المتوترة في العراق، ظلت إمكانية نفاذ العراقيين والمهنيين الدوليين والسائحين إلى مواقع التراث الثقافي للبلد والوعي بها محدودين. وتسعى اليونسكو في هذا الصدد إلى إتاحة فرص جديدة لمعرفة تاريخ البلد وثقافته.

١٦- وتم، في سياق مشروع "تحديث متحف السليمانية" افتتاح معرض قبل عملية التشكيل بعنوان "كتابة: معروضات من مجموعات مقتنيات متحف السلمانية"، في آذار/مارس ٢٠١٣، برعاية فخامة سيدة العراق الأولى هيرو إبراهيم أحمد. ويسلط المعرض الأضواء على ثراء التراث الثقافي للمنطقة ومجموعات المقتنيات في متحف السليمانية، ثاني أكبر متحف في العراق. وتم، علاوة على ذلك، وضع الصيغة النهائية لخطة تحديد مباني المتحف في أيار/مايو ٢٠١٣، وقُدمت رسمياً إلى سيدة العراق الأولى ومحافظ السليمانية ونوقشت معهما بغية حشد الأموال اللازمة لتنفيذها.

١٧- وتم نشر نتائج مشروع "تقديم المساعدة لحكومة العراق في وضع استراتيجية وطنية للسياحة". وتتمثل هذه النتائج في الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، وخطتين لتنمية السياحة في منطقتي محافظة بابل ومحافظة النجف. وتتضمن الوثائق أقسام محددة بشأن تنمية وإدارة السياحة الثقافية والدينية المستدامة. وحظيت الاستراتيجية الوطنية بموافقة وزارة السياحة والآثار التي سعت إلى تنفيذها في بادئ الأمر في حدود الاعتمادات المخصصة في ميزانية الوزارة الوطنية لعام ٢٠١٤.

١٨- وأخيراً، تم الانتهاء في عام ٢٠١٢، في سياق مشروع "صون تراث النجف الثقافي والارتقاء بصورته على الصعيد الدولي" من إعداد تقييم شامل لمجموعات النجف الفريدة من المخطوطات، استُخدم كأساس لتصميم برنامج تدريبي للحفظ الوقائي للكتب والمخطوطات. وعُقدت الدورة الأولى من ثلاث دورات تدريبية في إحدى المكتبات القديمة في النجف في حزيران/يونيو ٢٠١٣، وجمعت بين متدربين من مراكز مخطوطات ومكتبات رئيسية في العراق، من بينها مراكز ومكتبات في النجف، وكربلاء، وبغداد.

العلوم الطبيعية

١٩- تركزت جهود اليونسكو على إدارة موارد العراق الطبيعية، وخصوصاً المياه، وإدارة أخطار الكوارث، فضلاً عن تنمية القدرات المهنية والمؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتناول أحد المشاريع "وضع خطة رئيسية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" (١١٣٠٠٠ دولار من اليابان). ويجري، على أساس نتائج هذا المشروع، إعداد سياسة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٠- وكجزء من تنمية القدرات في إطار مشروع "وضع إطار وطني للإدارة المتكاملة للجفاف في العراق" (٢١٥٠٠٠ دولار من صندوق العراق التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، نظمت اليونسكو جولة دراسية للخبراء العراقيين لزيارة مراكز البحوث، والمؤسسات التدريبية، والهيئات الحكومية المتخصصة في رصد وإدارة الجفاف في كينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكان الهدف من هذه الجولة الدراسية، التي حضرها وفد عراقي يتكون من ١٤ من كبار المسؤولين، هو رفع مستوى فهم كيفية إدارة الجفاف والبنى الأساسية اللازمة في هذا الشأن، بالإضافة إلى نظم الرصد الحديثة. والجهود جارية الآن للانتهاء من تحديد أفضل الممارسات للتخفيف من آثار الجفاف في العراق.

الاتصال والمعلومات

٢١- لا تزال حماية حرية التعبير في العراق وتعزيزها يشكلان أولوية لأعمال اليونسكو في البلد. ومع زيادة التوترات وأعمال العنف الطائفية على امتداد الأشهر الماضية، أصبحت سلامة الإعلاميين العراقيين تتعرض لخطر متزايد. ويتمثل تحد مستمر أيضاً للصحفيين العراقيين في الوفاء بالمعايير المهنية اللازمة لبناء ثقة الجمهور في وسائل الإعلام كمصدر يحظى بالاحترام للمعلومات، للمساعدة في صنع القرارات.

٢٢- وتم، في السنة الماضية، الانتهاء من مشروعين هما، مشروع "وسائل الإعلام والانتخابات" (٣ ملايين دولار من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، ومشروع "حماية الإعلاميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء الهيئات الأكاديمية في العراق" (٥٨٩٤٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية). وتم، في أيار/مايو ٢٠١٣، إطلاق مشروع جديد عن "تدريب الصحفيين المحليين على التحقيقات الصحفية" (٣٠٨٠٠ دولار من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال) بهدف تزويد الصحفيين بالمهارات اللازمة للعمل كمندوبين للتحقيقات الصحفية، من أجل تعزيز الحكم السليم والشفافية، ومساءلة المسؤولين الحكوميين على أعمالهم.

٢٣- وكان من بين المنجزات الأساسية لمشروع "حماية الإعلاميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء الهيئات الأكاديمية في العراق" القيام في تموز/يوليو ٢٠١٢ بإنشاء اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق. وطوال عام ٢٠١٢، ومع التركيز على نحو أخص على حرية التعبير كحق من حقوق الإنسان، نظمت اليونسكو مجموعة من المؤتمرات لمناقشة مشروع قانون حرية التعبير. وساعدت هذه الاجتماعات الإقليمية على إرهاف الوعي والفهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وخصوصاً المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير، ومناقشة تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية وهذه المعايير.

٢٤- وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في هذا العام ٢٠١٣، نظمت اليونسكو، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماع مائدة مستديرة بشأن "دور وسائل الإعلام في النهوض بحقوق المرأة في العراق" في بغداد. وتركزت المناقشات على دور وسائل الإعلام العراقية في النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، بغية التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في وسائل الإعلام، ومكافحة التنميط في

الأنباء، وتحديد السبل التي يمكن بها لوسائل الإعلام أن تساعد على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وشاركت اليونسكو أيضاً، فيما يتصل باليوم العالمي لحرية الصحافة، في مؤتمر وطني بشأن سلامة العاملين في مجال الإعلام نظمته نقابة الصحفيين العراقيين في بغداد.

٢٥- وتم، في حزيران/يونيو ٢٠١٣، إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات، تقوده اليونسكو، ويشارك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار الفريق القطري للأمم المتحدة في العراق لغرض توجيه جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في العراق.

القرار المقترح

٢٦- قد يرغب المجلس التنفيذي، في ضوء ما ورد آنفاً، في النظر في القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرار ١٩٠م ت/٥،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الأول (جيم)،

٣ - يحيط علماً مع التقدير بالنتائج المحرزة في تنفيذ الأنشطة التعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية، والتعبئة المستمرة لموارد كبيرة من خارج الميزانية لهذا الغرض؛

٤ - ويشجع المديرة العامة على مواصلة تقديم الدعم الكامل إلى حكومة العراق في تنفيذها للبرامج التعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية، ولا سيما من خلال أنشطة بناء القدرات، وتلبية أمس الاحتياجات الإنسانية للسكان المتأثرين بالأوضاع؛

٥ - ويعرب عن عرفانه لجميع الجهات المانحة على ما قدمته من مساهمات ملموسة في نشاط اليونسكو لصالح الشعب العراقي، ويناشدها الاستمرار في مساعدة اليونسكو في جهودها الرامية إلى دعم إعادة البناء والحوار في العراق؛

٦ - ويناشد الجهات المانحة أن تواصل تقديم الدعم عبر آليات اليونسكو الثنائية والخاصة، وعبر آلية أموال الودائع التي أُنشئت ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٧ - ويدعو كذلك المديرة العامة إلى أن تقدم إليه في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة تقريراً مرحلياً في هذا الشأن.

دال – تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٦م/٤٣ وقرار المجلس التنفيذي ١٩١م ت/٥ (أولاً)
بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة
(متابعة تنفيذ القرار ١٩١م ت/٥ (أولاً))

١ – عملاً بقرار اجتماع الجلسة العامة الاستثنائية لدورة المجلس التنفيذي السادسة والسبعين بعد المائة، والقرارات التي اتخذتها لجنة التراث العالمي منذ دورتها الحادية والثلاثين في عام ٢٠٠٧ (كرايستشيرتش، نيوزيلندا)، لم يألُ مركز التراث العالمي جهداً في تيسير تبادل الآراء بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف بشأن تصميم منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تُتخذ حتى الآن أي إجراءات لمتابعة الاجتماعات التقنية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢ – وقد أُدرج هذا البند في جدول أعمال جميع الدورات التالية للمجلس التنفيذي. كما قدم التقرير الخاص بهذا البند على أساس سنوي إلى لجنة التراث العالمي في إطار البند المتعلق بحالة صون ممتلكات التراث العالمي المدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وذلك فيما يخص موقع "مدينة القدس القديمة وأسوارها".

٣ – وفي الدورة التسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرارات المجلس ولجنة التراث العالمي. وفي الدورة الحادية والتسعين بعد المائة ، تم التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف المعنية مما أدى إلى اعتماد القرار ١٩١م ت/٥ الذي طلب إيفاد بعثة تقنية للرصد التفاعلي مشتركة بين مركز التراث العالمي (WHC) والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM) والمجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) إلى مدينة القدس القديمة. وإثر هذا القرار، اتفق الطرفان أيضاً على عقد اجتماع للخبراء بشأن منحدر باب المغاربة في أيار/مايو ٢٠١٣.

٤ – وقامت السلطات الأردنية والفلسطينية بتعيين خبرائها للمشاركة في الاجتماع الذي كان من المزمع عقده في مركز التراث العالمي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. ولكن، نظراً لعدم وجود اتفاق على اختصاصات البعثة المذكورة أعلاه، رأت السلطات الإسرائيلية أن الاجتماع كان سابقاً لأوانه. ولم يعقد الاجتماع حتى تاريخ تحرير هذه الوثيقة.

٥ – وفي الدورة السابعة والثلاثين للجنة التراث العالمي (١٧–٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣، بنوم بنه، كمبوديا)، وفي إطار دراسة حالة صون مدينة القدس القديمة وأسوارها، المدرجة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، اعتمدت اللجنة، بعد تصويت بنداء الأسماء[٩]، القرار 37 COM 7A.26 الذي أعربت فيه عن الأسف لعدم إيفاد البعثة. أما الجزء "ثانيا" من القرار المتعلق بمنحدر باب المغاربة فقد أكدت فيه مجدداً "أنه يتعين عدم اتخاذ أية تدابير أحادية الجانب أو غير ذلك، من شأنها أن تؤثر في أصالة الموقع وسلامته".

[٩] أصوات مؤيدة و٣ أصوات معارضة و٨ حالات امتناع عن التصويت.

هاء – دراسات الجدوى الشاملة بشأن:

(١) إمكانية إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه،

(٢) إجراء تقييم معمق للآثار التي ستترتب على تخويل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الحق في منح درجة الدكتوراه

(متابعة القرار ١٩٠م ت/١٨ (عاشراً)

طلب المجلس التنفيذي، في دورته التسعين بعد المائة، من المديرة العامة أن تقدم إليه في دورته الثانية والتسعين بعد المائة وثيقتين بشأن معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، الذي هو مركز من الفئة ١: (١) نتائج دراسات الجدوى الشاملة بشأن إمكانية إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، (٢) نتائج دراسة الجدوى الشاملة لإجراء تقييم معمق للآثار التي ستترتب على تخويل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الحق في منح درجة الدكتوراه. وفي ضوء التغيرات الحاصلة في المنظمة والتعقد الشديد لدراسات الجدوى اللذين يقتضيان المزيد من النظر، تقترح المديرة العامة إرجاء تقديم الوثيقتين المذكورتين آنفاً إلى الدورة الرابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/5 Part II

١٩٢م ت/٥ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٣/٨/٥
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الثاني

تقرير دوري عن عمليات التقييم التي يضطلع بها مرفق الإشراف الداخلي

الملخص

وفقاً للقرار ١٨٦م ت/٦ (سادساً)، يحتوي هذا الجزء الثاني على تقرير موجز عن عمليات التقييم التي استكملت مؤخراً، وعن عملية مراجعة تتعلق بها، ويشمل ذلك ما يلي:

- تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو، وعملية المراجعة المرتبطة بذلك والخاصة بأساليب أداء العمل التقنيني في قطاع الثقافة؛
- دراسة تشخيصية عن عمليات تقييم أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية.

ولا تترتب على هذه الوثيقة آثار إضافية مالية أو إدارية تمس السياسات العامة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٤٣.

المقدمة

١ – طلب المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثمانين بعد المائة أن تواصل المديرة العامة تقديم تقارير دورية عن عمليات التقييم المستكملة (القرار ١٨٦م ت/٦ (سادساً)). ويعرض مرفق الإشراف الداخلي في هذا الجزء الثاني من هذا التقرير عرضاً موجزاً عن عمليات التقييم التي استكملت وعن عملية مراجعة تتعلق بها أنجزت في عام ٢٠١٣.

٢ – فقد أنجز مرفق الإشراف الداخلي، وفقاً لخطته للتقييم لفترة العامين ٢٠١٣/٢٠١٢، عمليات التقييم الخاصة ببرنامج الأولوية لأفريقيا، وبرنامج الأولوية للمساواة بين الجنسين، ومعاهد الفئة ١ المعنية بالتربية، وتقييم المرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، واستعراض عمل اللجنة الفرعية التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والخاصة بالبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له، وتم عرض هذه التقييمات في تقرير مرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠١٢ (الوثيقة ١٩١م ت/ ٢٢).

٣ – ومن المزمع أن تجرى عمليات التقييم التالية في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤: (١) تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو (الجزء الثاني)، (٢) تقرير عن عملية إصلاح المكاتب الميدانية في أفريقيا، (٣) استعراض نتائج أنشطة رفع التقارير في اليونسكو. وسيواصل مرفق الإشراف الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، تقديم الدعم إلى عمليات التقييم التي تديرها مختلف القطاعات والمرافق والمكاتب، مثل تقييم خطة عمل مدريد الخاصة ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وتقييم استراتيجية المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي الخاصة بدعم التربية، وتقييم مبادرة الشراكات من أجل صون التراث العالمي. وسنستمر في تقديم عرض إجمالي إلى المجلس التنفيذي عن جميع عمليات المراجعة والتقييم التي يتم استكمالها في إطار التقارير السنوية لمرفق الإشراف الداخلي، علماً بأن جميع التقييمات متوافرة لمن يود الاطلاع عليها على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت.

عمليات التقييم المستكملة

(١) تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو

يقدم هذا العرض الموجز معلومات عن القسم الأول من عملية تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو، أي عن اتفاقية عام ٢٠٠٣ عن صون التراث الثقافي غير المادي. وسوف يعرض التقرير الختامي عن التقييم، الذي يشمل الاتفاقيات الثقافية الرئيسية الست، على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والتسعين بعد المائة.

وقد خلص القسم الأول من التقييم إلى أن الدول الأطراف وكذلك الأطراف الفاعلة غير الحكومية التي أجريت مقابلات معها وشملها الاستعراض، ترى أن اتفاقية عام ٢٠٠٣ هي صك قانوني دولي في غاية الأهمية. فقد وسعت هذه الاتفاقية نطاق الخطاب الدولي عن التراث الثقافي إلى حد كبير، وأدرج معظم الدول الأطراف أحكام الاتفاقية في سياساتها وتشريعاتها الثقافية. وبالنظر إلى افتقار بلدان كثيرة إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيق الاتفاقية بوجه تام، أنشأت اليونسكو برنامجاً موسعاً لبناء القدرات يعمل على نطاق العالم بأسره. كما خلص التقييم إلى أن القائمة التمثيلية تحظى بتقدير مبالغ فيه وأن هناك آليات أخرى لا تُستخدم بالقدر الكافي. وأن المنظمات غير الحكومية قصرت عملها على ما يتعلق بصنع القرار على المستوى الدولي في حين أن بإمكانها أن تضطلع بدور أكبر في رسم السياسات على المستوى القطري. وأنه لا يجري استغلال صلات الربط بين هذه الاتفاقية ومختلف الاتفاقيات الثقافية الأخرى.

الخلفية والغرض

٤ – لقد اضطلعت اليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والتي تملك تفويضاً في مجال الثقافة، بإعداد سلسلة شاملة من الوثائق التقنينية الخاصة بهذا المجال. ويجري إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد على أنشطة تقنينية تتعلق بهذه الوثائق الصكوك. وعلى الرغم من أن جزءا من هذا العمل ظاهر للعيان على نحو جلي، لم يجر قط أي تقييم شامل لهذا النشاط التقنيني لليونسكو. وقد أجري هذا التقييم من أجل استخلاص نتائج وإعداد توصيات عن مدى صلاحية وفعالية النشاط التقنيني لقطاع الثقافة، مع التركيز على تأثير هذا النشاط في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول الأطراف في الاتفاقية. كما أجريت، استكمالاً لعملية التقييم، عملية مراجعة لأساليب العمل في هذا الصدد.

٥ – ولا يزال العمل جارياً في تقييم مجمل النشاط التقنيني الذي يضطلع به قطاع الثقافة. ويركز القسم الأول منه على اتفاقية عام ٢٠٠٣ عن صون التراث الثقافي غير المادي التي لم يجر أي تقييم لها قط. وسوف تعرض نتائج القسم الأول هذا على اللجنة الدولية الحكومية للاتفاقية، التي من المزمع أن تعقد اجتماعها القادم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولذلك فإن هذه الوثيقة تعرض نتائج واستنتاجات أولية عن النشاط التقنيني الخاص باتفاقية عام ٢٠٠٣.

المنهجية

٦ – اشتملت منهجية التقييم على ما يلي: إجراء مراجعة مكتبية متعمقة ومقابلات مع موظفي اليونسكو ومع ممثلين للدول الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، وحَمَلة الثقافة التقليدية، وأطراف معنية أخرى؛ وإجراء استقصاءات عن طريق الإنترنت لدى جميع الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية المعتمَدة؛ وإيفاد بعثات ميدانية إلى أربعة بلدان، ومراقبة اجتماعات للجنة الدولية الحكومية ولهيئاتها الفرعية والاستشارية. وتولت شعبة التقييم في مرفق الإشراف الداخلي وخبير استشاري خارجي إجراء عملية التقييم في الفترة بين شهري آذار/مارس وتموز/يوليو ٢٠١٣[١].

النتائج الأولية

٧ – ترى **الدول الأطراف أن اتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقافي غير المادي هي صك قانوني دولي في غاية الأهمية**، والدليل على ذلك هو، من بين جملة أمور، عدد الأطراف الموقعة عليها، وهو عدد كبير بشكل استثنائي، إذ انضم إلى الاتفاقية خلال السنوات العشر الماضية ١٥٣ دولة طرفاً. وثمة أطراف غير حكومية كثيرة تشترك أيضاً في هذا الرأي وهي أطراف تشارك في تنفيذ الاتفاقية وتضم منظمات غير حكومية وجهات أكاديمية.

[١] أمكن إجراء عملية التقييم بفضل دعم مالي من أموال ودائع فلاندر.

٨ – **وبفضل النشاط التقنيني لليونسكو، وخصوصاً اتفاقية عام ١٩٧٢، إضافة إلى اتفاقية عام ٢٠٠٣ وغيرها، تحظى المنظمة باعتراف واسع النطاق بدورها القيادي في مجال التراث الثقافي.** كما أنها تتمتع بتقدير متزايد من جانب الدول الأعضاء والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على الجهود التي تبذلها من أجل تبيان الصلات بين الثقافة والتنمية. وإن العمل الذي يجري في سياق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٣ يسهم في هذا النقاش.

٩ – ولقد **وسعت اتفاقية عام ٢٠٠٣ نطاق الخطاب الدولي بشأن تعريف التراث الثقافي ومعناه إلى حد كبير.** فبات التراث الثقافي غير المادي يعتبر اليوم جزءا قيما ولا يتجزأ من التراث الثقافي للناس ومصدراً رئيسياً يستمدون منه معالم هويتهم ويضع المجتمعات المحلية في موضع الصدارة.

١٠- وقد **أدرج معظم الدول الأطراف أحكام الاتفاقية في سياساتها وتشريعاتها الثقافية عقب الانضمام إليها.** كما أن عدداً كبيراً منها أنشأ أطراً مؤسسية مخصصة لتنفيذ الاتفاقية، وذلك مثل هيئات أو لجان تعنى بالتراث الثقافي غير المادي.

١١- بيد أنه **لا تزال هناك صعوبة في إدراج أحكام الاتفاقية في السياسات والتشريعات التي لا تتعلق بالثقافة (كالزراعة والصحة والسياحة، إلخ).** وعلى الرغم من أن دولاً أطرافاً عديدة قد بذلت جهوداً في هذا الصدد، فإن الأمر ما زال يتطلب القيام بالكثير في هذا المجال، سواء لإظهار الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، أو لإقامة الآليات اللازمة لتيسير التفاعل المطلوب فيما بين القطاعات.

١٢- **وثمة بلدان عديدة تفتقر فيها المؤسسات الحكومية إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بشكل ناجح. فما زال إدراك المفاهيم التي تنطوي عليها الاتفاقية يشكل في كثير من الأحيان أيضاً مسألة صعبة سواء على الصعيد الحكومي أو على صعيد المجتمعات المحلية.** ويتجلى ذلك بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بإجراء عمليات حصر للتراث وتصميم وتنفيذ تدابير لصونه، وبالتعاون مع الدول الأطراف الأخرى، وإعداد ملفات الترشيح (سواء لمواد التراث الوطني أو لمواد التراث المشترك بين عدة بلدان)،والتشاور مع المجتمع المحلي وضمان مشاركته في جميع هذه المجالات.

١٣- وقد أنشأت اليونسكو برنامجاً موسعاً لبناء القدرات يعمل على نطاق العالم بأسره ويقوم على الاستعانة بشبكة من الخبراء ذوي الكفاءة. وثمة كثيرون يعتبرون أن برنامج بناء القدرات هذا هو أهم آلية من بين جميع الآليات التي أنشأتها الاتفاقية والأمانة لمساندة تنفيذ الاتفاقية. فإن نهج عمل هذا البرنامج، الذي يتمثل في التعاون مع الدول الأطراف واستخدام أدوات تدريبية متنوعة، يسهم في استدامة الفوائد التي يوفرها. ويمكن توسيع نطاق هذا البرنامج على نحو مفيد كي يشمل تقديم مزيد من الدعم في مجال تطوير السياسات والعمل التشريعي. ويتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لمتابعة النتائج المحرزة وتقييمها.

١٤- ولئن كانت القائمة التمثيلية قد أسهمت في تسليط الضوء على الاتفاقية وفي التوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، فإن هناك مبالغة في تقدير أهميتها النسبية. وثمة آليات أخرى، مثل قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى الصون العاجل، وسجلّ أفضل ممارسات الصون، وآلية المساعدة الدولية، لا يجري استخدامها بقدر كاف. فينبغي تأمين توازن أفضل في استخدام هذه الآليات، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تقويم التصورات الخاطئة المتعلقة بالمفاهيم وبالغرض المتوخى من القائمة التمثيلية؛ (ب) الترويج لقائمة الصون العاجل وتحديد صورتها إذا ما اقتضى الأمر ذلك؛ (ج) الترويج لبرنامج المساعدة الدولية؛ (د) إعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها تحديد ونشر أفضل الممارسات.

١٥- إن اتفاقية عام ٢٠٠٣ ترتبط ارتباطاً وثيقاً باتفاقيتي عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٥، وبعناصر نفذتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من وجود اعتراف عام بذلك بين الأطراف المعنية، فإنه لم يجر استغلال إمكانيات تعزيز الصلات بين السياسات وعمليات التنفيذ، وإمكانيات تبادل الخبرات وتطوير التعاون بين مختلف الاتفاقيات الثقافية، استغلالاً تاماً.

١٦- وتفتقر الاتفاقية إجمالاً إلى إطار للرصد والتقييم يشتمل على أهداف ومؤشرات ومعالم مرجعية، وهو أمر يجعل من الصعب قياس وبيان النتائج التي يتم تحقيقها في تنفيذ الاتفاقية. ويتيح تقديم التقارير الدورية مصدراً قيماً للمعلومات عن التنفيذ؛ إلا أنه ينبغي استكمال ذلك بمصادر أخرى كي يمكن تكوين مجموعة أوفى من البيانات عن النتائج المحرزة والدروس المستخلصة.

١٧- ومن المعترف به أن المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري. ويتركز دورها في المقام الأول على تنفيذ تدابير الصون ويكاد أن يكون معدوماً في تقديم مدخلات على صعيد رسم السياسة الثقافية. أما على المستوى الدولي، فإن مداخل العمل المتاحة للمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات التي تمثل حَمَلة التراث الثقافي غير المادي، كي تسهم في صنع القرار هي مداخل محدودة. ويندر أن تنظر اللجنة الدولية الحكومية على نحو تفصيلي في التوصيات التي تصدر عن المنتدى الدولي للمنظمات غير الحكومية، الذي يحظى بتقدير فائق من جانب هذه المنظمات، أو أن تتبنى هذه التوصيات. ويشكل ذلك فرصة ضائعة لأن المدخلات التي تقدمها مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية يمكن أن تفيد في إدارة الاتفاقية ورسم السياسات الخاصة بها.

١٨- ويعتبر العمل الذي تضطلع به أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٣ في اليونسكو عملاً رفيع المستوى وتحظى الخدمات التي تقدمها هذه الأمانة إجمالاً بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف التي ترى أن عمل الأمانة هذا يتسم بالمهنية والكفاءة وسرعة الاستجابة. غير أن الأمانة تفتقر مع ذلك إلى الموارد وهو أمر فرض قيوداً على معالجة عدد من الترشيحات والاقتراحات وعلى أنشطة أخرى.

(٢) مراجعة أساليب أداء العمل التقنيني في قطاع الثقافة

أجرى مرفق الإشراف الداخلي عملية مراجعة لأساليب العمل المتعلقة بالاتفاقيات الست الخاصة بمجال الثقافة بغية تقييم مدى ملاءمة وفعالية أساليب أداء العمل التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو. وخلصت عملية المراجعة هذه إلى أنه لا يمكن الاستمرار في العمل بالشكل الحالي لأن الدعم الذي توفره الميزانية العادية بات يتناقص بينما يتزايد عبء العمل على أمانات الاتفاقيات. وعليه فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في حجم العمل الذي يمكن تنفيذه، كما يستدعي التفكير في تدابير تكفل الاقتصاد في التكاليف. ومن التدابير الممكن اتخاذها خفض وتيرة ومدد اجتماعات الهيئات الرئاسية للاتفاقيات، وتأمين التزامن بين عقد اجتماعات الجمعيات العامة، والتوقف مؤقتاً عن إجراء تعيينات جديدة، والاستعانة بمزيد من الجهات الراعية من أجل تغطية نفقات الاجتماعات، بما فيها نفقات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية. كما خلصت عملية المراجعة إلى أن ثمة فرصة لاستحداث إطار تنفيذي مشترك يقدم خدمات دعم للاتفاقيات الخاصة بمجال الثقافة، وذلك بالنظر إلى جوانب التضافر وطبيعة المهام في هذا المجال. وينبغي في الختام النظر في استخدام ترتيبات للتمويل شبيهة بالترتيبات التي تستخدمها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تمارس العمل المتعدد الأطراف.

الخلفية

١٩- إن عملية المراجعة تسهم في القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي من أجل تطبيق الميزنة القائمة على النتائج وتحسين المساءلة (الفقرة باء (٢) ٤٢ من القرار ١٩١ م ت/١٥ "أولاً") ومعالجة بعض الصعوبات التي تواجهها الهيئات الدولية الحكومية (الفقرتان ٥ و٦ من القرار ١٩١ م ت/١٦ "رابعاً"). وقد شمل نطاق المراجعة أساليب عمل الهيئات الرئاسية للاتفاقيات وأمانات هذه الاتفاقيات وترتيبات التمويل. وتتحدد أساليب عمل الهيئة الرئاسية لكل اتفاقية والمهام العامة لأمانة كل منها وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية المعنية في كل حالة ولتوجيهاتها التنفيذية والنظام الداخلي لهيئاتها التنظيمية.

٢٠- وتمثل ميزانيات الاتفاقيات قرابة ٨٠ في المائة من إجمالي ميزانية قطاع الثقافة. وفيما يلي بيان مستوى الموارد المالية المخصصة في فترة العامين الحالية لكل من الاتفاقيات الست الخاصة بمجال الثقافة:

	اتفاقية عام 1954	اتفاقية عام 2001	اتفاقية عام 1970	اتفاقية عام 2005	اتفاقية عام 2003	اتفاقية عام 1972
البرنامج العادي	643 357	589 273	1 343 406	2 105 095	4 388 565	9 891 944
أموال خارجة عن الميزانية	265 897	915 088	1 227 721	10 389 227	13 078 891	8000000*
المجموع	909 254	1 504 361	2 571 127	12 494 322	17 467 456	17891944**

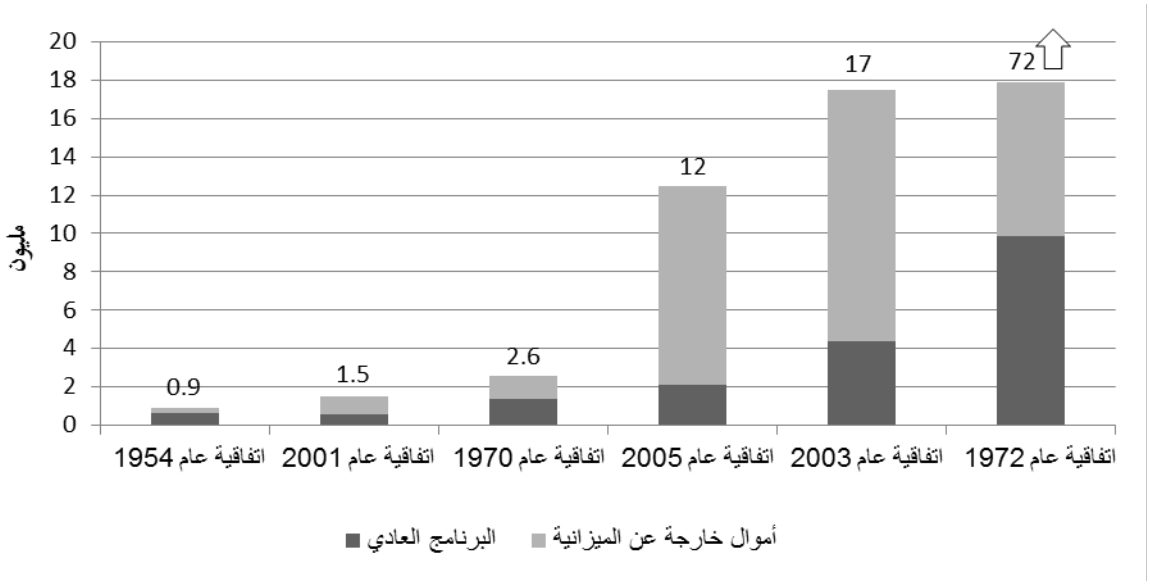

النتائج الرئيسية

ترتيبات إدارة الاتفاقيات

٢١- تدار شؤون الاتفاقيات عن طريق اجتماعات دورية تعقد للدول الأطراف في كل اتفاقية وللجنتها الدولية الحكومية. وتجتمع الدول الأطراف في كل اتفاقية بصورة دورية تتمثل عموماً في اجتماع واحد كل سنتين ويدوم كل اجتماع ما بين يوم واحد وخمسة أيام. وتجتمع اللجنة الدولية الحكومية لكل اتفاقية مرة في السنة أو أكثر من مرة وذلك لمدد تتراوح بين يومين واثني عشر يوماً. وتوجد اتفاقيتان لم يجر تشكيل لجنة دولية حكومية لأي منهما، بينما لم يتم تشكيل اللجنة الخاصة باتفاقية ثالثة إلا في عام ٢٠١٣.

٢٢- ومع أنه تم تشكيل فريق اتصال بشأن الاتفاقيات المعنية بالثقافة يتألف من رؤساء أمانات الاتفاقيات بغية زيادة التنسيق بين هذه الاتفاقيات، لا توجد آلية مؤسسية تتيح التفاعل بين الهيئات الرئاسية لهذه الاتفاقيات.

٢٣- ويتم دعم الأنشطة الخاصة بالاتفاقيات من خلال ثلاث طرائق للتمويل تتمثل في ما يلي: (١) الدعم الذي يقدمه البرنامج العادي لليونسكو لتمويل العمل وتأمين الموارد من حيث الموظفين؛ (٢) الأموال التي تخصص لاتفاقية معينة سواء كاشتراكات مقررة أو كمساهمات طوعية من جانب الدول الأعضاء؛ (٣) تمويلات أخرى من خارج الميزانية. وفي فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ مجموع الدعم المقدم من البرنامج العادي إلى الاتفاقيات الست ١٨,٤ مليون دولار، كان ١٣,٨ مليون دولار منها لتوفير موظفين لأمانات الاتفاقيات، و٤,٦ مليون دولار منها لدعم الأنشطة.

ويشمل دعم الأنشطة تمويل بعض التكاليف المتعلقة باجتماعات الهيئات الرئاسية والهيئات الفرعية لهذه الاتفاقيات، كتكاليف الترجمة التحريرية والترجمة الفورية وأسفار بعض المشاركين.

٢٤- وقد خلص الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2008/3) إلى أن الصناديق الاستئمانية العامة التي تتكون مواردها من اشتراكات تقدمها (الدول) الأطراف المتعاقدة على أساس إلزامي أو طوعي كثيراً ما تُستخدم لسداد تكاليف الاتفاقيات كي تغطي المصروفات العادية للأمانات، بما فيها تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية، وتكاليف إعداد الوثائق وترجمتها. فإن بالإمكان استكشاف آليات تمويلية بديلة.

بنى الأمانة ومهامها

٢٥- تضطلع الأمانة عموماً بالمهام التالية:

(١) تنظيم الاجتماعات النظامية وغيرها من الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات، وتنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن هذه الاجتماعات؛

(٢) تقديم الدعم إلى اللجان الدولية الحكومية في مجال معالجة وتقييم طلبات الدول الأطراف، وتزويد الدول الأطراف بمعلومات ارتدادية من أجل تسجيل مواد تراثية بالاستناد إلى الاتفاقيات المعنية؛

(٣) بناء القدرات في الدول الأطراف، سواء من أجل دعم الاتفاقيات عن طريق أنشطة تدريبية وأنشطة أخرى، أو من أجل المساعدة في صياغة اقتراحات تتعلق بتسجيل مواد تراثية في إطار الاتفاقيات المعنية؛

(٤) تجميع وتحليل التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف، وتوفير بيانات أخرى لدعم الاتفاقيات؛

(٥) إدارة الأموال الدولية الحكومية الخاصة بكل اتفاقية وتقديم المساعدة الدولية وغيرها من أنواع المساعدة.

٢٦- وقد تزايد عمل أمانات الاتفاقيات على مر السنين نتيجة لما يلي: (أ) ازدياد عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات؛ (ب) ازدياد عدد الاجتماعات النظامية للاتفاقيات وهيئاتها الفرعية؛ (ج) ازدياد عدد القرارات والتوصيات التي يتعين أن تنفذها الأمانات؛ (د) ازدياد عدد الترشيحات؛ (هـ) ازدياد عدد التقارير الدورية.

٢٧- وتتباين أمانات الاتفاقيات من حيث عدد موظفيها وطرائق تنظيمها. فبالنسبة، مثلاً، إلى اتفاقية عام ١٩٧٢ التي تحظى أمانتها بأكبر عدد من الموظفين، يقوم تشكيل أمانتها على أساس إقليمي، بينما يقوم تنظيم أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٣ على أساس المهام. ويتسم تنظيم أمانات اتفاقيات أخرى ببنية مستوية بالنظر إلى قلة عدد موظفيها بالمقارنة مع غيرها. وتتباين درجة تطبيق اللامركزية في تكليف المكاتب الميدانية لليونسكو بتنفيذ بعض الأنشطة بحسب الاتفاقيات، فتتراوح نسبة ذلك في فترة العامين الحالية ما بين ٢٦ في المائة و٥٢ في المائة. ولعل هناك فرصاً لزيادة نسبة اللامركزية في تنفيذ الأنشطة وفي تخصيص الموظفين لصالح المكاتب الميدانية.

٢٨- وتتوزع خدمات الدعم، كالخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتصميم المواقع الإلكترونية والصيانة والاتصالات والدعم اللوجستي للاجتماعات، بصورة محدودة لكل أمانة من أمانات الاتفاقيات مما يؤدي إلى التداخل في استخدام الموارد وإلى عدم توافر خدمات الدعم الملائمة لصالح بعض الاتفاقيات الأقل نطاقاً من غيرها، أي اتفاقيات الأعوام ١٩٧٠ و١٩٥٤ و٢٠٠١.

٢٩- وخلال عملية تحديد مراتب أولوية الأنشطة في الميزانية (في الدورة الاستثنائية الخامسة للمجلس التنفيذي)، حظيت النتائج المنشودة الخاصة بالاتفاقيات الست بمراتب تتراوح بين المرتبتين "ألف" و"باء" مع إشارة خاصة إلى اتفاقية عام ١٩٧٠. وتنجم عن ذلك آثار على صعيد الدعم من ميزانية البرنامج العادي خلال فترة العامين المقبلة ويمكن أن يزيد من اختلال المعادلة بين الموارد والنواتج.

٣٠- ثمة صعوبات تواجه جهود جمع الأموال من خارج الميزانية لصالح الاتفاقيات. فبالنظر إلى أن الأمانات تعتمد على الجهات المانحة التقليدية، مثل الدول الأعضاء، لا تتسم قاعدة الجهات المانحة بالتنوع بقدر كاف. ويوجد تنسيق ضئيل جداً بين الاتفاقيات فيما يتعلق بمساعي جمع الاموال. وفي حين توجد استراتيجية رسمية لجمع الأموال لصالح بعض الاتفاقيات أو لصالح صناديق تدعم هذه الاتفاقيات، ثمة اتفاقيات أخرى ما زال يتعين أن تعد لها استراتيجية من هذا النوع. ولا يوجد بالنسبة إلى الاتفاقيات الأقل نطاقاً من غيرها موظفون مخصصون لجمع الأموال لصالحها وهو أمر يعيق العمل في هذا الصدد. فإن إعداد استراتيجية شاملة لجمع الأموال لصالح هذه الاتفاقيات كلها يمكن أن يساعد في زيادة المساهمات الخارجة عن الميزانية لصالحها.

المرحلة المقبلة

٣١- إن تقديم هذا العرض الموجز هو لإعلام المجلس التنفيذي فحسب، وسوف يصدر مرفق الإشراف الداخلي تقريراً تفصيلياً عن عملية مراجعة أساليب العمل المتبعة بخصوص هذه الاتفاقيات وسوف يعد، بالتعاون مع قطاع الثقافة، مجموعة من التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها.

(٣) دراسة تشخيصية عن عمليات تقييم أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية

غدت اليونسكو تعتمد أكثر من أي وقت مضى على التمويل الخارج عن الميزانية من أجل تنفيذ مهام ولايتها. وبالنظر إلى تزايد اهتمام الجهات المانحة بمردودية الأموال التي تنفق، زادت اليونسكو من جهودها الرامية إلى تحسين إطار المساءلة بشأن عملياتها. وقد خلصت دراسة تشخيصية أجريت لـ ٥٧٠ تقريراً للتقييم (الذاتي) أعدت مؤخراً، إلى أن معظم هذه التقارير تفي بالمتطلبات الأساسية لرفع التقارير. ومع ذلك، فلا تزال توجد صعوبات عديدة، مثل تحسين نوعية التحليل السببي وتحسين التدليل على عمليات التغيير التي تتحقق بفضل مشاريع اليونسكو.

وسوف يواصل كل من مرفق الإشراف الداخلي وقسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية التابع لمكتب التخطيط الاستراتيجي، تعزيز تعاونهما من أجل تحسين الاعلام والإرشاد بشأن عمليات تقييم أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية، وضمان جودة هذه العمليات.

الخلفية

٣٢- بغية تحسين نوعية عمليات تقييم الأنشطة الممولة من خارج الميزانية، بدأت الأمانة باتخاذ بعض التدابير، وتحديداً:

(١) استيفاء وتحسين المبادئ التوجيهية والقواعد والإجراءات الحالية الخاصة بعمليات تقييم الأنشطة الخارجة عن الميزانية؛

(٢) تحسين الإعلام والدعم فيما يتعلق بعمليات تقييم الأنشطة الخارجة عن الميزانية؛

(٣) وصف وتقييم الوضع الحالي لتقييم أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية.

٣٣- وإن العمل جار في تنفيذ النشاطين الأول والثاني المذكورين أعلاه (وقد تم تحقيق نواتج عديدة). وجرى الانتهاء من تنفيذ الجانب الثالث لهذا العمل، والتقرير الكامل عن هذه الدراسة التشخيصية متاح على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت.

٣٤- إن هذه الدراسة التشخيصية هي الأولى من نوعها. فقد جرى تقييم ٥٧٠ تقريراً خاصاً بالتقييم والتقييم الذاتي، كان ٤٣٥ تقييماً منها في شكل تقارير سردية نهائية و١٣٥ تقريراً منها في شكل تقارير تقييمات خارجية (يعود معظمها إلى الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٢). وقد شمل التقييم جوانب الشكل في التقارير كما شمل مضمونها.

النتائج

٣٥- انت الغالبية العظمى للتقارير السردية النهائية تفي عموماً بالمتطلبات الأساسية لرفع التقارير، أي أنها كانت تحتوي على جميع المعلومات التشخيصية الملائمة مع وصف لعمليات التنفيذ وتحقيق النواتج.

٣٦- ولم تكن غالبية التقارير السردية النهائية (٦١%) وقسماً ملحوظاً من تقارير التقييمات الخارجية تتضمن أي مناقشة عن تأثير الأنشطة، أي أن رفع التقارير كان مقتصراً على عمليات التنفيذ وتحقيق النواتج. أما في التقارير السردية النهائية التي تضمنت معلومات عن التأثير، فقد كان النقاش في هذا الصدد محدوداً.

٣٧- وكان ٨٦% من التقارير السردية النهائية تفتقر إلى الوضوح في بيان العلاقة السببية لتنفيذ النشاط في تحقيق النواتج والآثار. وتنخفض هذه النسبة المئوية إلى حد كبير في التقييمات الخارجية وإنْ كانت تظل نسبة هامة (٣٩%)

٣٨- وقد أدى انعدام الاتساق في استخدام موظفي اليونسكو لمصطلحات الإدارة القائمة على النتائج – وهو أمر ناجم جزئياً عن اختلاف نهوج استخدامها في الوكالات المانحة عن طريقة استخدامها في اليونسكو- إلى التأثير سلبياً على نوعية التحليل السببي في التقارير.

٣٩- وكان متوسط نوعية التقييمات الخارجية أعلى بكثير من متوسط نوعية التقارير السردية النهائية. وهذا أمر معتاد بالنظر إلى أن النوع الأول من التقييمات يعتمد على قدر من الموارد والخبرات الخاصة بالتقييم أكبر بكثير مما في حالة النوع الثاني من التقييمات.

٤٠- ولقد كان مستوى نوعية التقارير ثابتاً نسبياً على مر الزمن، مع تسجيل انخفاض طفيف في هذا المستوى. ويعد انعدام التحسن في هذا الصدد مدعاةً للانشغال.

المرحلة المقبلة

٤١- إن نتائج الدراسة تشدد على أهمية اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز نوعية عمليات التقييم، بما فيها عمليات التقييم الذاتي، الخاصة بالأنشطة الممولة من خارج الميزانية. وقد اعتُمدت في أواخر عام ٢٠١٢ مبادئ توجيهية جديدة بشأن التقييم (الذاتي). ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، بالترابط مع المبادرات الخاصة بالإعلام والدعم فيما يتعلق بعمليات التقييم، إلى تحسين نوعية التقارير.

(١) فإن مرفق الإشراف الداخلي وقسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية التابع لمكتب التخطيط الاستراتيجي، سيعملان على (١) ضمان تعاون وثيق يركز على استيفاء وتحسين المبادئ التوجيهية والقواعد والإجراءات الحالية الخاصة بعمليات تقييم الأنشطة الخارجة عن الميزانية، وتحسين الإعلام والدعم فيما يتعلق بهذه العمليات؛ و (٢) تكوين قاعدة بيانات عن تقارير التقييم (الذاتي) بغية تمكين مرفق الإشراف الداخلي من الاضطلاع دورياً بتقييم نوعية التقارير؛ و (٣) تحسين إدراج تقارير التقييم (الذاتي) في عمليات رفع التقارير عن النتائج في اليونسكو.

(٢) وينبغي أن يضطلع المقر والمكاتب الميدانية ومعاهد الفئة ١ بتحسين الامتثال للقواعد والإجراءات الخاصة بعمليات تقييم الأنشطة الخارجة عن الميزانية (علماً بأن كثيراً من هذه القواعد والإجراءات ليست جديدة). وينبغي لهذه الأطراف، مع الاستعانة بالإرشاد من مرفق الإشراف الداخلي وقسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، أن تعمل على تحسين نوعية التحليل السببي في تقارير التقييم (الذاتي).

(٣) وعلى النحو المذكور في خطة التقييم (للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٣) الخاصة بمرفق الإشراف الداخلي، سوف يراجع المرفق سياسة اليونسكو في مجال التقييم مراعياًُ في ذلك نتائج هذه الدراسة.

٤٢- ومن المتوقع، بمرور الزمن، أن تؤدي التحسينات التي تجرى في نظام التقييم في اليونسكو إلى تحقيق آثار إيجابية في سمعة المنظمة وتحقيق تحسينات في مجال المساءلة والتعلم في مجمل نظام اليونسكو، وهو ما سيؤدي، بدوره، إلى تحسين تنفيذ مهام تفويضها.

القرار المقترح

٤٣- قد يود المجلس التنفيذي اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرارات ١٨٢م ت/٦ (الفقرة ١٠ من الملحق)، و١٨٦م ت/٦ (سادساً)، و٣٥م/٨٢ (الفقرة ١١)،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثاني،

٣ - يرحب بعمليات التقييم والمراجعة المستكملة ويدعو المديرة العامة إلى تنفيذ التوصيات، فيما عدا التوصيات التي تستلزم قرارا من المجلس التنفيذي و/أو من المؤتمر العام، إذ ينبغي في هذه الحالة أن تعرض المسألة المعنية على المجلس التنفيذي لينظر فيها.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/5 Part III

١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٣/٩/٦
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

متابعة تنفيذ القرارات
التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الثالث

المسائل الإدارية

الملخص

الغرض من هذا التقرير هو إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن المسائل الإدارية التالية:

ألف – تنفيذ برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ

عملاً بأحكام الفقرتين ٢ (ج) و٣ من قرار المؤتمر العام ٣٦م/٦٩ (ثانياً)، تقدّم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن الطلبات الموافق عليها في إطار برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ لفترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك الطلبات الواردة من المنظمات غير الحكومية التي ترتبط بعلاقات شراكة رسمية مع اليونسكو، مع بيان المبالغ الموافق عليها لتمويل المشروعات المحددة في تلك الطلبات. وترد قوائم الطلبات على شبكة الإنترنت، على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002216/221686M.pdf

وتعرض الوثيقة النتائج المنشودة وتحليلاً عاماً لها في إطار تنفيذ هذا البرنامج.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٢.

باء – اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥

بموجب القرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف)، دعا المجلس التنفيذي "المديرة العامة إلى أن تعرض عليه في دورته الحادية والتسعين بعد المائة اقتراحاً بشأن تنظيم اجتماعات المشاورات الإقليمية يشمل شكلها وبنيتها وتكلفتها وحصيلتها المتوقعة، تيسيراً لإجراء المناقشات بمزيد من التبصّر والتركيز" (الفقرة ٤). وتقرر فيما بعد تقديم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة. وترمي هذه الوثيقة إلى الاستجابة للطلب المذكور أعلاه.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: مشروع القرار المقترح في الفقرة ١٣.

جيم – تقرير المديرة العامة عن التطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج في اليونسكو

طبقاً للقرار ١٩١م ت/٥ (خامساً)، تقدّم المديرة العامة في هذه الوثيقة تقريراً عن النهج المتدرج المراحل للتطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج في اليونسكو. ويشمل هذا التقرير ما يلي:

- أحدث المعلومات عن الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بإطار المساءلة؛
- التقديرات الأولية للاستثمارات اللازمة لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج؛
- جدول زمني منقح للتنفيذ يراعي المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي بهذا الشأن في دورته الحادية والتسعين بعد المائة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار الوارد في الفقرة ١٣.

دال – تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

تعرض هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً أعدته المديرة العامة عن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية (١٧٤م ت/إعلام ٤). وتتضمن الوثيقة معلومات عن برمجة الأنشطة الخارجة عن الميزانية في إطار البرنامج الإضافي التكميلي الصادر في آذار/مارس ٢٠١٢، كما تشمل أحدث المعلومات المتوافرة عن تعبئة الموارد وتنفيذ الأنشطة الخارجة عن الميزانية ورصدها وتقييمها، إضافةً إلى تدابير لبناء القدرات. ويتضمن التقرير أيضاً ما استجد من معلومات عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف.

وتندرج الآثار المالية والإدارية للأنشطة التي يشملها هذا التقرير في نطاق الوثيقة م/٥ الحالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٩.

هاء – الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات

تعرض هذه الوثيقة ملخصاً للاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات وعملية إعدادها، يراعي الآراء التي أعرب عنها المجلس التنفيذي في هذا الصدد (الدورات السابعة والثمانون بعد المائة، والتسعون بعد المائة، والحادية والتسعون بعد المائة).

وتتضمن الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات بياناً عاماً واستراتيجيات منفصلة بشأن التعاون مع القطاع الخاص، والجهات المانحة الحكومية العاملة على أساس ثنائي، والمؤسسات الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين، وأندية اليونسكو والكراسي الجامعية المنشأة في إطار برنامج توأمة الجامعات، وشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وسفراء النوايا الحسنة، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعاهد والمراكز من الفئة ٢. ووفقاً لما طلبه المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، وضِعت لكل استراتيجية من الاستراتيجيات الخاصة بالتعاون مع مختلف فئات الشركاء أهداف محددة ونتائج منشودة تتوافق مع الدورة البرنامجية ذات الأعوام الأربعة للوثيقة ٣٧م/٥. ويُقدَّم إلى المجلس التنفيذي، في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ إعلام، النص الكامل للاستراتيجية الشاملة للشراكات الذي يتضمن الأهداف والنتائج المنشودة المحددة لكل فئة من فئات الشركاء.

ولا تترتب على هذا التقرير أي آثار مالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٣.

واو – تقرير المديرة العامة عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

طلب المجلس التنفيذي من المديرة العامة في قراره ١٩١م ت/٢٩ أن تقدّم إليه تقريراً عن الالتزامات المترتبة على المنظمة فيما يخص التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة.

ولا يُقترح اتخاذ أي قرار في هذا الصدد.

جدول المحتويات

الصفحة

ألف – تنفيذ برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ

(متابعة تنفيذ القرار ١٧٧م ت/٥٦، والقرار ٣٥م/٦٧، والقرار ١٨٧م ت/٦ (ثامناً)، والقرار ٣٦م/٦٩، والقرار ١٩٠م ت/٥ (سابعاً)) ١

باء – اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥

(متابعة تنفيذ القرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف)) ٦

جيم – تقرير المديرة العامة عن التطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج في اليونسكو

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/١٩ (ثانياً)، والقرار ١٩١م ت/٥ (خامساً)) ١١

دال – تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/٢٨) ٢٠

هاء – إطار السياسات الخاصة بالشراكات الاستراتيجية: استراتيجية شاملة بشأن الشراكات

(متابعة تنفيذ القرار ١٩١م ت/١٦ (ثالثاً)) ٣٠

واو – تقرير المديرة العامة عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/٣٢، والقرار ١٩١م ت/٢٩) ٣٣

ألف – تنفيذ برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ

(متابعة تنفيذ القرار ١٧٧م ت/٥٦، والقرار ٣٥م/٦٧، والقرار ١٨٧م ت/٦ (ثامناً)، والقرار ٣٦م/٦٩، والقرار ١٩٠م ت/٥ (سابعاً))

١ – تعرض هذه الوثيقة على نحو تحليلي الطلبات التي وافقت عليها المديرة العامة حتى ٩ تموز/يوليو ٢٠١٣ لصالح الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالنسبة إلى فترة العامين ٢٠١٢–٢٠١٣، كما تعرض النتائج المنشودة من تنفيذ برنامج المساهمة. ومن بين الطلبات التي تلقتها المنظمة في فترة العامين المذكورة، لم توافق المديرة العامة إلا على الطلبات المتعلقة بالأولويات التي حددتها المنظمة، وذلك بعد تقييم قطاعات البرنامج لهذه الطلبات وبعد قيام اللجنة المشتركة بين القطاعات والمعنية ببرنامج المساهمة بتقديم توصية بشأنها.

٢ – ووافقت المديرة العامة حتى الآن على ٥٨٤ طلباً بمبلغ إجمالي قدره ١٢٥ ٩٠٥ ١١ دولاراً أمريكياً، بما في ذلك ١٧ طلب مساعدة في حالات الطوارئ. ويمثل هذا المبلغ ١٠٠٪ تقريباً من الميزانية الإجمالية المخصصة لتغطية التكاليف المباشرة لبرنامج المساهمة في الوثيقة ٣٦م/٥ المعدلة وهو يتوزع على النحو التالي: (أ) الدول الأعضاء: ٩٠٥ ٤٩٤ ١٠ دولارات لتمويل ٥٣٠ طلباً؛ (ب) المنظمات غير الحكومية: ٤٠٠ ٥٤٦ دولار لتمويل ٣٧ طلباً؛ (ج) المساعدة في حالات الطوارئ: ٨٢٠ ٧٧٤ دولاراً لتمويل ١٧ طلب مساعدة في حالات الطوارئ (تتم حالياً معالجة ثلاثة طلبات أخرى من هذا النوع).

٣ – وأُنجزت عملية الموافقة على الطلبات في بداية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣، عقب الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين القطاعات. واستغرقت هذه العملية ١٤ شهراً، مقارنة بثمانية عشر شهراً في فترات العامين الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا حظيت بمبلغ قدره ٤,٥ مليون دولار، أو ما يمثل ٣٨٪ من موارد برنامج المساهمة. وسعت الأمانة إلى تحسين طريقة تقييم المشروعات وعمدت في الوقت عينه إلى زيادة تبادلاتها مع البلدان المعنية للحصول على المعلومات التكميلية التي طلبتها قطاعات البرنامج على نحو أسرع. وشددت اللجنة بصفة خاصة على أن المشروعات التي توصي بها المديرة العامة يجب أن ترتبط بالأولويتين العامتين وبالبرامج الاستراتيجية للمنظمة وأن تركز تركيزاً خاصاً على أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية. وتم رد أكثر من ٥٦ طلباً بسبب عدم توافقها مع المعايير المحددة في القرار المتعلق ببرنامج المساهمة.

٤ – وتماشياً مع التوصيات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة الخاص بمراجعة برنامج المساهمة، أجرى قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، في نيسان/أبريل الماضي، سلسلة من المشاورات مع عدة دول أعضاء بشأن التعديلات الرئيسية التي ينبغي اقتراحها في مشروع القرار المتعلق ببرنامج المساهمة استناداً إلى التوصيات التي قدّمها المراجع الخارجي للحسابات في تقرير المراجعة الصادر عنه. وعقب هذه المشاورات، وافق أعضاء المجلس التنفيذي في دورة الربيع على جميع التعديلات التي اقترحها قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور والتي شملت على وجه التحديد تقليص عدد الطلبات من عشرة طلبات إلى سبعة ، وإعداد قائمة تحدد المواد واللوازم التي يجب ألا تُدرج في الطلبات من الآن فصاعداً، وتقديم

الطلبات على مرحلتين، واعتماد الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد كمعيار ملائم لاختيار الطلبات، وإعطاء الأولوية لطلب واحد على الأقل يرتبط بالأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، وتقديم الطلبات إلكترونياً في المستقبل.

٥ – وقدّم القطاع في شهر أيار/مايو الماضي عروضاً مفصلة بشأن برنامج المساهمة لتحسين فهم مبادئ هذا البرنامج وقواعده. وأوليت عناية خاصة للاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن المراجعة الخارجية لبرنامج المساهمة وللتعديلات الجديدة المقترحة في مشروع القرار خلال حلقتَي التدارس دون الإقليميتين للجان الوطنية اللتين نُظمتا في هونيارا (جزر سليمان) وكنغستون (جامايكا). وأُجريت على هامش حلقتَي التدارس المذكورتين مقابلات فردية مع جميع البلدان المشاركة، تناولت مدى تقدّم ملفاتها في إطار برنامج المساهمة. ووصف جميع المشاركين هذه المقابلات بالمفيدة جداً في استمارات التقييم التي قدموها بشأن حلقتَي التدارس. وتم أيضاً تقديم عرض مماثل في الرباط (المغرب) خلال شهر حزيران/يونيو، ويُزمع تقديم عروض أخرى في نهاية شهر تموز/يوليو في غابوروني (بوتسوانا)، وفي أيلول/سبتمبر المقبل في كيتو (إكوادور) وفي داكار (السنغال).

٦ – وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ما زالت أوجه قصور عديدة تشوب طريقة تقديم الطلبات، ومنها عدم ملء الاستمارات بالكامل، وعدم توافر الفواتير الأولية الخاصة بشراء المعدات، وعدم توافق بعض المشروعات مع مجالات اختصاص المنظمة، وعدم توافر ما يكفي من التفاصيل عن المشروعات، وتجاوز الميزانية للحدود المنصوص عليها في القرار المتعلق ببرنامج المساهمة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور مضى قدماً في تعزيز الاتصالات المنتظمة التي يجريها مع اللجان الوطنية لشرح القواعد السارية. وطبقاً لإحدى التوصيات الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي، سيسعى القطاع إلى تصميم أداة تفاعلية تشمل جميع التوجيهات الرسمية والنصائح غير الرسمية التي تتيح للجان الوطنية أن تضمن اتسام الطلبات والتقارير المالية المطلوبة بدرجة مقبولة من الجودة منذ المراحل الأولى.

٧ – ومن ناحية أخرى، ما زالت عدة لجان وطنية، على الرغم من الطلبات العديدة التي وجِهت إليها، متخلفة عن تقديم تقارير مالية وتقييمية معيّنة أو تقارير تتعلق بتسديد مبالغ محددة في إطار مشروعات تم تمويلها في فترات العامين الماضية. وفي حين أفضت الجهود التي بذلها القطاع إلى تسوية وضع عدة ملفات، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي فعله كما يتعين البحث عن الحلول المناسبة لتمكين البلدان ذات الطلبات المجمدة من الانتفاع مجدداً بموارد برنامج المساهمة.

٨ – وفيما يتعلق بطريقة تقديم التقارير المالية ومدى توافق هذه التقارير مع أحكام القرار ٣٦م/٦٩، تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من التقارير أُحيل إلى الأمانة بعد الموعد المحدد لهذا الغرض. وعلاوةً على ذلك، فإن توزيع الميزانية في العديد من التقارير لم يكن متطابقاً مع التوزيع الذي تمت الموافقة عليه في الأساس، كما أن عدداً من التقارير لم يكن مؤرخاً ولم يوضع عليه الختم اللازم ولم يكن يتضمن أسماء الأشخاص الذين وقّعوا التقرير ولقبهم الوظيفي. واعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن إجراءات الرصد لا يمكن أن تكتمل من دون دراسة الإيصالات الخاصة بالمصروفات وأوصى بأن يعد قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور ومكتب الإدارة المالية ومرفق الإشراف الداخلي برنامج رصد يتسم بمزيد من الانتظام والمنهجية وبأن يتم إشراك المكاتب الميدانية في هذا المسعى. وتجري حالياً دراسة هذا الخيار في إطار الأمانة.

٩ – وتبيّن الجداول الواردة أدناه توزيع الطلبات الموافق عليها حسب قطاعات البرنامج والمناطق والفئات ذات الأولوية التي تؤخذ في الاعتبار في جميع برامج اليونسكو أي أفريقيا، والنساء، والشباب، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وكذلك البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتحتوي هذه الجداول أيضاً على البيانات المتعلقة بالمساعدة في حالات الطوارئ.

(أ) توزيع الطلبات الموافق عليها حسب قطاعات البرنامج

القطاع	عدد الطلبات	المبالغ الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)
التربية	١٨٨	٣ ٨٨٦ ٢٦١
العلوم الطبيعية	٨٢	١ ٧٦١ ٩٢١
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٤٥	٨٦٦ ٠٢٠
الثقافة	٨٨	١ ٧٥٢ ٤٢٤
الاتصال والمعلومات	٥٦	١ ١٥٩ ٨٨١
قسم المساواة بين الجنسين	١٣	٢٨٤ ٥٧٢
العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور	٥١	٦٤٩ ٨٢٦
مكتب التخطيط الاستراتيجي	٧	١٣٤ ٠٠٠
المجموع	**٥٣٠**	**١٠ ٤٩٤ ٩٠٥**

(ب) توزيع الطلبات الموافق عليها حسب المناطق، مع بيان معدل الإنفاق

المنطقة	عدد الطلبات	المبالغ المخصصة (بالدولارات الأمريكية)	المصروفات (بالدولارات الأمريكية)	معدل الإنفاق (٪) حتى ٢٠١٣/٦/٣٠
أفريقيا	١٩٣	٣ ٧٦٥ ٠١٥	٣ ٢٧١ ٩٦٥	٨٦
آسيا والمحيط الهادي	١٢٢	٢ ٤٥٤ ١٩٧	١ ٩٤٣ ٧١٢	٧٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٦	٢ ٠٥٢ ٢١٤	١ ٧١٨ ١٦١	٨٣
أوروبا (المجموعة الأولى)	٣	٦٥ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠	١٠٠
أوروبا (المجموعة الثانية)	٥٩	١ ١٣٨ ٧٦٢	١ ٠٥٥ ٧٦٢	٩٢
الدول العربية	٤٧	١ ٠١٩ ٧١٧	٨٣٩ ٧٠٠	٨٢
المنظمات الدولية غير الحكومية	٣٧	٥٤٦ ٤٠٠	٥٠٠ ٤٠٠	٩٠
المساعدة في حالات الطوارئ	١٧	٧٧٤ ٨٢٠	٧٦٢ ١٤٩	٩٧
أموال مرحّلة خاصة بمعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية*		٨٩ ٠٠٠	٨٩ ٠٠٠	١٠٠
المجموع الفرعي	٥٨٤	١١ ٩٠٥ ١٢٥	١٠ ٢٤٥ ٨٤٩	٨٨
الرصيد غير المخصص		١٢٣ ٥٧٥	صفر	صفر
تكاليف التشغيل الخاصة ببرنامج المساهمة		٢٦ ٣٠٠	١٧ ٥١٧	٦٧
المجموع		**١٢ ٠٥٥ ٠٠٠**	**١٠ ٢٦٣ ٣٦٦**	**٧٦**

* أموال غير منفقة في عام ٢٠١١ تم ترحيلها إلى عام ٢٠١٢.

(ج) توزيع الطلبات حسب الفئات ذات الأولوية

الفئة	عدد الطلبات	المبالغ الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)
أفريقيا	١٩٧	٣ ٨٤٧ ٧٢٥
النساء	٤٨	١ ٠٢٤ ٨٧٠
الشباب	٥٩	١ ١٤٩ ٥٧٠
أقل البلدان نمواً	١٣٦	٢ ٦٥٧ ٦٥٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٨	١ ٣٤٦ ٣٥٨

١٠- ويبيّن الجدولان الواردان أدناه توزيع طلبات المنظمات غير الحكومية التي ترتبط بعلاقات شراكة رسمية مع اليونسكو، حسب مناطق تنفيذ الأنشطة ومجالات اختصاص اليونسكو والفئات ذات الأولوية المذكورة أعلاه.

(أ) توزيع الطلبات الموافق عليها لصالح المنظمات غير الحكومية حسب مناطق تنفيذ الأنشطة

المنطقة	عدد الطلبات	المبالغ الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)
أفريقيا	١٥	٢٢٧ ٠٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥	٧٦ ٠٠٠
آسيا والمحيط الهادي	٧	١٠٦ ٠٠٠
أوروبا (المجموعة الأولى)	٧	١٠٠ ٤٠٠
أوروبا (المجموعة الثانية)	٣	٣٧ ٠٠٠
المجموع	**٣٧**	**٥٤٦ ٤٠٠**

(ب) توزيع الطلبات الموافق عليها لصالح المنظمات غير الحكومية حسب قطاعات البرنامج

القطاع	عدد الطلبات	المبالغ الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)
الاتصال والمعلومات	٥	٧٩ ٠٠٠
قسم المساواة بين الجنسين	٣	٤٤ ٤٠٠
الثقافة	٢	٣٠ ٠٠٠
التربية	١٤	٢١٣ ٠٠٠
العلوم الطبيعية	٤	٥٢ ٠٠٠
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٦	٩١ ٠٠٠
مكتب التخطيط الاستراتيجي	٣	٣٧ ٠٠٠
المجموع	**٣٧**	**٥٤٦ ٤٠٠**

١١- الطلبات الموافق عليها في إطار المساعدة في حالات الطوارئ

المنطقة / الدول الأعضاء	عدد الطلبات	المبالغ الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)
الكونغو	١	٥٠ ٠٠٠
جزر القمر	١	٥٠ ٠٠٠
مدغشقر	٢	٧٣ ٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٤٦ ٨٢٠
النيجر	١	٥٠ ٠٠٠
السنغال	١	٥٠ ٠٠٠
كينيا	١	٥٠ ٠٠٠
غينيا الاستوائية	١	٣٠ ٠٠٠
سيشيل	١	٥٠ ٠٠٠
هاييتي	١	٥٠ ٠٠٠
غواتيمالا	١	٥٠ ٠٠٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١	٥٠ ٠٠٠
ساموا	١	٥٠ ٠٠٠
بالاو	١	٥٠ ٠٠٠
فلسطين	١	٥٠ ٠٠٠
السودان	١	٢٥ ٠٠٠
المجموع	**١٧**	**٧٧٤ ٨٢٠**

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

١٢- بناءً على ما تقدّم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث،

٢ - يحيط علماً بالتحليل التفصيلي لعملية تنفيذ برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ وبالنتائج المحققة؛

٣ - ويدعو الأمانة والدول الأعضاء إلى التعاون بنشاط للمضي قدماً في تعزيز هذا البرنامج والارتقاء بأدائه على النحو الأمثل عن طريق ضمان التنفيذ الفعلي للتوصيات التي قدّمها المراجع الخارجي لحسابات اليونسكو في التقرير الذي أعده بشأن مراجعة برنامج المساهمة.

باء – اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥

(متابعة تنفيذ القرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف))

١ – بموجب القرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف)، دعا المجلس التنفيذي "المديرة العامة إلى أن تعرض عليه في دورته الحادية والتسعين بعد المائة اقتراحاً بشأن تنظيم اجتماعات المشاورات الإقليمية يشمل شكلها وبنيتها وتكلفتها وحصيلتها المتوقعة، تيسيراً لإجراء المناقشات بمزيد من التبصّر والتركيز" (الفقرة ٤). وتقرر فيما بعد تقديم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة. وترمي هذه الوثيقة إلى الاستجابة للطلب المذكور أعلاه.

٢ – وتماشياً مع التوصيات التي قدّمها المجلس التنفيذي (القرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف))، اشتمل قرار المؤتمر العام ٣٦م/١٠٤ (ثانياً) على ما يلي:

(أ) الإبقاء على الممارسة الراهنة المتمثلة في إجراء المشاورات الإقليمية بشأن المسائل المرتبطة بالبرنامج، على نحو ما اقترحته المديرة العامة، خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٢–٢٠١٣، ثم إجراء مشاورات إقليمية كل أربع سنوات ابتداء من عام ٢٠١٦ لإعداد البرنامج والميزانية لفترة الأعوام الأربعة (الوثيقة م/٥)؛ وإجراء مشاورات في عام ٢٠٢٠ لإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لفترة الأعوام الثمانية (الوثيقة م/٤)؛

(ب) توزيع الاستبيان بشأن البرنامج والميزانية على الدول الأعضاء واللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإتاحة نتائج الاستبيان قبل انعقاد الاجتماعات الاستشارية الإقليمية مما يتيح إجراء مناقشات بمزيد من التبصّر والتركيز؛

(ج) اعتماد نهج كمي ونوعي في الاستبيان لكي يتسنى للدول الأعضاء اتخاذ القرارات بمزيد من السهولة وتحديد الأولويات بمزيد من التبصّر.

٣ – وتم تطبيق جميع القرارات المذكورة أعلاه في إطار المشاورات التي أجرتها المديرة العامة بشأن إعداد مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥. وأُعدت لأول مرة في إطار هذه المشاورات استبيانات إلكترونية عبر الإنترنت تم توزيعها على الجهات المعنية. ونتيجةً لذلك، تلقت المنظمة عدداً قياسياً من الردود من جميع المناطق، وتحديداً من ١١٥ دولة عضواً، وعضوين منتسبين، ومراقب واحد، و٩٣ منظمة دولية غير حكومية، وثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمتين دوليتين حكوميتين. واعتُمد في الاستبيانات نهج كمي ونوعي أُعد لتيسير عملية اتخاذ القرارات ولتحديد الأولويات بمزيد من التبصّر. وطُبِّقت لهذا الغرض آلية جديدة ترمي إلى تحديد العدد الأقصى من النقاط الذي تحظى به المسائل الكمية بغية تعزيز التركيز البرنامجي، وهو أمر أوصي به في عدة أطر، ولا سيما في التوجه الاستراتيجي الأول المنبثق عن التقييم الخارجي المستقل.

٤ – واستُكملت خطوة توزيع الاستبيانات الإلكترونية عبر الإنترنت بعقد خمس مشاورات إقليمية تم تنظيمها في الفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأُعدت الاقتراحات الأولية للمديرة العامة بشأن مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ على أساس نتائج هذه المشاورات. وبالنظر إلى القيود المالية الراهنة، دعت الأمانة الدول الأعضاء إلى التكرم بعقد الاجتماعات الإقليمية بتمويل ذاتي كلما كان ذلك ممكناً وملائماً. وبفضل الدعم المالي الكبير الذي قدمته البلدان المضيفة للمشاورات المذكورة (كوت ديفوار وفيتنام وسلوفاكيا وأوروغواي وعمان) ودول أعضاء أخرى، تمكّن مندوبون من ١٥٤ دولة من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، بما في ذلك اللجان الوطنية، من المشاركة في المشاورات. وتولت الدول الأعضاء تغطية مجموعة من التكاليف، منها التكاليف المتصلة بالإقامة الكاملة للمشاركين في الفنادق. أما اليونسكو، فتولت تغطية تكاليف أسفار المندوبين التابعين لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية.

اقتراح بشأن المشاورات المقبلة

٥ – استناداً إلى ما تم اكتسابه من خبرات وما تم استخلاصه من دروس من التجربة السابقة، تقرر أن تظل مسألة التركيز على المشاورات مع الدول الأعضاء، واللجان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، عنصراً رئيسياً في إطار النهج المقترح لإعداد الوثيقتين م/٤ وم/٥ في المستقبل. وفيما يخص النتائج المنشودة من عملية التشاور، فستظل تتمثل في توفير توجيهات وإسهامات بشأن الأولويات البرنامجية من جميع المناطق، يمكن الاسترشاد بها عند إعداد الاقتراحات الأولية للمديرة العامة بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥. ويشمل ذلك توفير إسهامات بشأن الموقع الاستراتيجي لليونسكو ومزاياها النسبية، وأولوياتها المواضيعية، وأدوارها الريادية، وأساليب العمل الخاصة بها، وكذلك بشأن مجموعة مختارة من المسائل الإدارية.

٦ – ويتعين مع ذلك تطوير شكل المشاورات وتصميمها بأسلوب يتسم بمزيد من الابتكار والكفاءة والفعالية من حيث التكاليف ويرتكز على الاتصالات وممارسات تبادل المعارف الحديثة، الأمر الذي يتيح الانتقال تدريجياً من الاجتماعات القائمة على الحضور الشخصي إلى مناقشات تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإلى اجتماعات تتم بمشاركة المدعوين عن بُعد. ويتماشى ذلك مع القرار الحديث الذي دعا فيه المجلس التنفيذي الأمانة إلى دراسة جدوى زيادة نسبة "الاجتماعات الافتراضية" زيادة تدريجية، "مع مراعاة جملة أمور منها الحاجة إلى ضمان تمثيل جغرافي مناسب في جميع المناطق ذات التوقيت المختلف، والمصاعب التقنية والبنيوية التي قد تواجهها البلدان"، بما في ذلك النقص في وسائل الاتصال (انظر القرار ١٩١م ت/١٥).

٧ – ويُقترح بالتالي أن تُجرى المشاورات المعتمدة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على عدة مراحل وأن تشتمل على العناصر التالية:

(أ) العنصر الأول موجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة هو استقصاء يُجرى على الإنترنت باستخدام استبيانات إلكترونية لمنظومة الأمم المتحدة، تُعدّ باللغات الرسمية الست للمنظمة وتغطي مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية فضلاً عن عناصر كمية ونوعية لتحديد الأولويات. ويُقترح أيضاً أن تكون الاستبيانات مشفوعة بتقارير ومعلومات أساسية عن عدة أمور مهمة منها عمليات استعراض البرامج. وسترتكز بنية الاستبيانات الإلكترونية على الدروس التي تسنى استخلاصها والتحسينات التي أمكن إجراؤها استناداً إلى التجربة الماضية، وستُدرج فيها العناصر التي تم تطبيقها بنجاح في إطار المشاورات المتعلقة بالوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥. وعلى نحو ما جرى في الماضي، ستعد الأمانة ملخصات تحليلية للتعليقات والاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) يرتبط العنصر الثاني بالمشاورات الإقليمية التي تجريها المديرة العامة مع الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان الوطنية لليونسكو، وهو تحليل وخلاصة جامعة حسب المناطق للآراء الواردة في الاستبيانات، تتولى الأمانة إعدادهما. ويُقترح أن تتيح الأمانة على الإنترنت جميع الردود التي تتلقاها وكذلك الخلاصات الجامعة الإقليمية كي تُستخدم كإطار أساسي لإجراء مناقشات منهجية ومركزة الهدف على الصعيد الإقليمي؛

(ج) يستند العنصر الثالث إلى الخلاصات الجامعة الإقليمية وهو اجتماع افتراضي على الصعيد الإقليمي يُقترح تنظيمه عن بُعد بمشاركة مندوبين من جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان الوطنية التابعة للمنطقة المعنية، وعدد من موظفي اليونسكو. ويُقترح أيضاً أن يتولى توجيه مناقشات المجموعة رئيس تنتخبه المجموعة بنفسها ويضطلع بمهمته بمساعدة ميسّر يُعيَّن من بين مندوبي الدول الأعضاء ويحظى بدعم عدد من أعضاء الأمانة. ويُفترض أن تسفر المناقشات الإقليمية عن إعداد تقرير موجز يتضمن خلاصة جامعة للآراء والاقتراحات التي قدّمها المشاركون بشأن أولويات البرامج الرئيسية والتوجهات المقبلة للمنظمة؛

(د) اختياري: يمكن إجراء تعاون محدد زمنياً على الإنترنت (تبادل للآراء في إطار منتدى حواري) قبل عقد الاجتماع الافتراضي. ويُقترح أن تتولى الأمانة توجيه هذا النشاط التعاوني الذي يخص على وجه التحديد مندوبي الدول الأعضاء القائمة في المنطقة أو المنطقة الفرعية المعنية.

٨ – ويتضح من دراسة التكاليف التي ترتبت على تنظيم الاجتماعات التشاورية الإقليمية السابقة[١] أن الانتقال إلى مشاورات افتراضية ومشاورات على الإنترنت قد يتيح تحقيق قدر كبير من الوفورات على صعيد تكاليف الأسفار والاستقبال فضلاً عن مكاسب ملموسة من حيث الكفاءة لأن المشاركة عن بُعد قد تساعد على إجراء المناقشات بمزيد من التركيز. وفي حين سيتعين القيام باستثمار أولي لاقتناء البنى الأساسية المناسبة[٢] وضمان اكتساب مندوبي الدول

[١] إن متوسط التكاليف لكل مشارك في اجتماع مدته ثلاثة أيام تراوح في عام ٢٠١٢ بين ٠٠٠ ٤ و٣٠٠ ٤ دولار حسب المناطق.

[٢] بما في ذلك التحديثات اللازمة لتمكين المدعوين من المشاركة عن بُعد بعدة لغات.

الأعضاء القدرات اللازمة للمشاركة في المناقشات التي ستُجرى على الإنترنت وتوجيهها بفعالية، و/أو توفير الدعم التقني على الصعيد القطري عند الاقتضاء، فإن النهج القائم على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإجراء المشاورات قد يمثل خياراً بديلاً أكثر فعاليةً من حيث التكاليف من خيار عقد اجتماعات قائمة على الحضور الشخصي لمدة ثلاثة أيام.

٩ – واليونسكو هي بصدد اقتناء ترخيص لاستخدام برمجية يُفترض أن تساعد على عقد الاجتماعات عن بُعد بمشاركة مدعوين من شتى أنحاء العالم. واقترنت التجارب التي أجرتها عدة منظمات في هذا الصدد بنتائج مشجعة. وقد تقتصر تكاليف هذا النوع من الاجتماعات على التكاليف المتصلة بوقت عمل الموظفين.

١٠– ويمكن عقد اجتماع إقليمي قائم على الحضور الشخصي بعد عملية التشاور المقترح إجراؤها على الإنترنت بغية استكمال هذه العملية عندما يكون ذلك ضرورياً. وهدف هذا الاجتماع الذي يُقترح عقده لمدة يومين على الأكثر هو تمكين المشاركين من إجراء المزيد من المناقشات بشأن اقتراحاتهم المتعلقة بالأولويات الإقليمية وتحسينها استناداً إلى جملة أمور تشمل التحليل والخلاصة الجامعة الواردين في الاستبيانات. ويجب أن تُنظم الاجتماعات التشاورية الإقليمية القائمة على الحضور الشخصي بموافقة الدول الأعضاء. وسيتعين تأمين التمويل اللازم من مصادر خارجة عن الميزانية، على أن يكون هذا التمويل ذاتياً إن أمكن أو مزيجاً من التمويل الذاتي وغير الذاتي (مثلما حصل في إطار إعداد الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥؛ انظر الفقرة ٤). ويجدر التذكير بأنه تم عقد بعض الاجتماعات التشاورية الإقليمية بتمويل ذاتي في إطار إعداد مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥. وقد طبِّقت في هذا الصدد أساليب تمويل مختلفة قضت مثلاً بتولّي البلد المضيف تغطية جميع التكاليف أو بتقاسم التكاليف بين الأمانة والدول الأعضاء. وقد تساعد الأمانة في المستقبل على تحديد أساليب تمويل بديلة، وهو أمر قد يتحقق أيضاً عن طريق تيسير التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

١١– وقامت الدول الأعضاء في عدة مناسبات، ولا سيما في إطار متابعة التقييم الخارجي المستقل، بمناقشة إمكانية إجراء المشاورات ذات الطابع العالمي و/أو الإقليمي (عن طريق عقد اجتماعات قائمة على الحضور الشخصي) خلال المؤتمر العام، وذلك من منظور متعدد الأبعاد يغطي مسألة تقاسم التكاليف. وإذا ما اعتُمد هذا الخيار وتقرر عقد المشاورات المذكورة في دورة المؤتمر العام التي ستُعتمد فيها الوثيقة م/٥، فإن هذه المشاورات ستكون حتماً قد عُقدت في وقت متأخر جداً لأنه يجب أن تراعي الأمانة الآراء المعبّر عنها في هذا النوع من المشاورات وقت إعداد الاقتراحات الأولية للمديرة العامة. ومن جهة أخرى، إذا تقرر إجراء المشاورات بالترابط مع دورة المؤتمر العام السابقة للدورة التي ستُعتمد فيها الوثيقة م/٥ (تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ فيما يخص الوثيقة ٣٩م/٥)، فسيوحي ذلك بأنه يتم تقديم تاريخ عملية التشاور بستة أشهر إضافية وسيجعل المسألة أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، لا يمكن إجراء المشاورات من دون الاضطلاع بأعمال تحضيرية محددة منها صياغة الاستبيان اللازم وإعداد الأمانة لوثيقة تحضيرية بشأن المشاورات. ويعني ذلك أنه إذا ما أريد اعتماد الوثيقة م/٥ في عام ٢٠١٧ لتنفيذها في الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١،

سيتعين البدء بعملية التخطيط في أواسط عام ٢٠١٤. ولكن هذا الأمر قد لا يكون مناسباً بالنظر إلى رغبة الدول الأعضاء في تبسيط العملية. ومع أن فكرة عقد اجتماعات تشاورية خلال دورات المؤتمر العام قد تبدو من الوهلة الأولى فكرة مثيرة للاهتمام، فإنها ليست خياراً قابلاً للتطبيق.

١٢- وفيما يخص مشاورات عام ٢٠١٦ المتعلقة بإعداد الوثيقة ٣٩م/٥، ستضع الأمانة خارطة طريق تتضمن خطة قائمة على التكاليف التقديرية وجدولاً زمنياً وتفاصيل عن التدابير التنفيذية المقترحة. وسيتم تقديم خارطة الطريق هذه إلى المجلس التنفيذي في أي دورة ملائمة من الدورات التي سيعقدها في فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالنسبة إلى الأعمال التحضيرية المرتبطة بالوثيقتين م/٤ وم/٥ المقبلتين في عام ٢٠٢٠، قد يكون من السابق لأوانه في هذه المرحلة تحديد الإجراءات الواجب اتّباعها في هذا الصدد لأنه لم يتسنَ بعد الاستفادة من تجربة عملية التشاور لعام ٢٠١٦.

القرار المقترح

١٣- قد يرغب المجلس التنفيذي، بعد دراسة هذه الوثيقة، في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرارين ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف) و٣٦م/١٠٤ (ثانياً)،

٢ - وقد درس هذه الوثيقة والاقتراح الوارد فيها،

٣ - وإذ يؤكد مجدداً الأهمية والقيمة المضافة اللتين تتسم بهما مشاورات المديرة العامة مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يخص تحديد التوجهات والأولويات البرنامجية الخاصة بالوثيقتين م/٤ وم/٥،

٤ - ويدرك القيود المالية التي تواجهها المنظمة، ويضع في اعتباره التكاليف الفعلية التي قد تترتب على تنظيم مشاورات قائمة على الحضور الشخصي،

٥ - يدعو المديرة العامة إلى تنفيذ أساليب التشاور المقترحة على النحو المبين في الفقرة ٧ أعلاه؛

٦ - ويدعو الدول الأعضاء إلى استخدام أساليب التمويل البديلة المقترحة في الفقرة ١٠ بصفة مستمرة إذا ما رغبت في مواصلة عقد اجتماعات قائمة على الحضور الشخصي، وذلك ابتداءً من المشاورات التي ستُجرى في عام ٢٠١٦ بشأن إعداد الوثيقة ٣٩م/٥؛

٧ - ويدعو المديرة العامة إلى أن تقدّم إليه في أي دورة ملائمة من الدورات التي سيعقدها في فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ خارطة طريق شاملة وخطة قائمة على التكاليف التقديرية بشأن مشاورات عام ٢٠١٦ المتعلقة بإعداد الوثيقة ٣٩م/٥.

جيم – تقرير المديرة العامة عن التطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج في اليونسكو

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/١٩ (ثانياً)، والقرار ١٩١م ت/٥ (خامساً))

١ – وفقاً لما طُلب في القرار ٣٦م/١١٠، قدّمت المديرة العامة في الوثيقة ١٩٠م ت/١٩ الجزء الثاني اقتراحات لتغيير بعض تقنيات الميزنة المعتمدة في اليونسكو سعياً إلى الانتقال إلى نهج الميزنة القائمة على النتائج، بما في ذلك اقتراحات لتغيير طريقة تقديم الميزانية بغية تعزيز التركيز على النتائج (ابتداءً من البرامج الرئيسية في الوثيقة ٣٧م/٥) ولتغيير دورة البرمجة والميزنة كي يتسنى إعداد خطط العمل قبل الموعد المعتاد، وفي أفضل الحالات، قبل إعداد مشروع الوثيقة م/٥، وما إلى ذلك.

٢ – ووافق المجلس التنفيذي بعد استعراض اقتراحات المديرة العامة على جملة أمور من ضمنها تقديم الميزانية في الوثيقة ٣٧م/٥ بطريقة تتيح التركيز على النتائج، كما دعا المديرة العامة في الفقرة ٦ من القرار ١٩٠م ت/١٩ (ثانياً) إلى أن تقدّم إليه في دورته الحادية والتسعين بعد المائة نهجاً متدرج المراحل للتطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج يشمل ما يلي:

(أ) جدول زمني للتنفيذ؛

(ب) وصف للتدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل الوفاء بالشروط الكفيلة بتحقيق النجاح في تطبيق الميزنة القائمة على النتائج؛

(ج) معلومات عن الاستثمارات اللازمة فيما يتعلق بالمهارات المطلوبة في صفوف الموظفين، والتدريب، ووقت عمل الموظفين، وعمليات المراقبة، وتطوير تكنولوجيات المعلومات؛

(د) إطار مساءلة يبيّن بوضوح مستويات المسؤوليات المنوطة بكبار الموظفين في المقر وفي الميدان، ويخول مديري المكاتب الميدانية الصلاحيات الملائمة؛

(هـ) المستويات الملائمة من الموارد والمدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة؛

(و) تصنيف للتكاليف.

٣ – وفي هذا الصدد، قدّمت المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة ١٩١م ت/٥ ضميمة تقريراً اقترحت فيه نهجاً متدرج المراحل للتطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج وتضمّن ما يلي:

- وصف للتدابير التي ينبغي أن تتخذها الأمانة للنجاح في تطبيق الميزنة القائمة على النتائج؛
- ومشروع جدول زمني للتنفيذ.

٤ – كما قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، في مشروع الوثيقة ٣٧م/٥، تقديرات خاصة بمستويات الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة المحددة لفترة العامين ٢٠١٤–٢٠١٥ استناداً إلى تصنيف جديد للتكاليف.

٥ – وللأسف، لم تتوافر في الدورة الماضية للمجلس التنفيذي المعلومات اللازمة عن إطار المساءلة ولا التقديرات المتعلقة بالاستثمارات التي قد يتوجب القيام بها لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، ووفقاً لما طُلب في القرار ١٩١م ت/٥ (خامساً)، تقدّم المديرة العامة في هذا التقرير ما يلي:

- أحدث المعلومات عن الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بإطار المساءلة الخاص بالمكاتب الميدانية لليونسكو؛
- تقديرات للاستثمارات اللازمة لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج؛
- جدول زمني منقح للتنفيذ يراعي المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي بهذا الشأن في دورته الحادية والتسعين بعد المائة.

إطار المساءلة

٦ – لم يكن نظام الإدارة والمساءلة الجديد الخاص بالمكاتب الميدانية لليونسكو قد استُكمل بعد وقت إعداد هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية مستفيضة بشأنه. وتم توزيع مشروع الوثيقة المتعلقة بهذا النظام على المستوى الداخلي للحصول على تعليقات بشأنها وكان العمل جارياً لاستكمالها. وسوف يُنشر إطار المساءلة الجديد الخاص بالمكاتب الميدانية بعد موافقة المديرة العامة عليه في شكل مذكرة عاجية، وذلك قبل افتتاح الدورة الثانية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

٧ – ويركز إطار المساءلة الراهن في المقام الأول على آليات الإدارة والمساءلة الخاصة بالمكاتب الميدانية ويشمل تدابير لتعزيز تفويض السلطات، فضلاً عن تعديل تسلسل التبعية الإدارية. وعند الانتهاء من إعداد الإطار الخاص بالمكاتب الميدانية، سيتعين بذل الجهود اللازمة لتحديث إطار المساءلة الخاص بوحدات المقر وترشيده وتوحيده حسب الاقتضاء. وقد تم تأجيل هذه الأعمال بالنظر إلى عمليات إعادة الهيكلة الكثيرة التي سيجريها عدد من وحدات المقر في إطار البرامج الرئيسية والمرافق المركزية خلال فترات العامين التي تشملها الوثيقتان ٣٦م/٥ و٣٧م/٥.

تقديرات الاستثمارات اللازمة لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج

٨ – في حين حُددت في الوثيقة ١٩١م ت/٥ ضميمة المجالات التي قد يتوجب القيام باستثمارات معيّنة فيها، يرمي هذا التقرير إلى تقديم معلومات أوضح عن هذا الموضوع وإلى توفير بعض التقديرات الأولية للاستثمارات المطلوبة. وعلى سبيل المثال، يتضمن الجدول الزمني المنقح للتنفيذ عموداً يحدد الاستثمارات الرئيسية التي قد يتوجب القيام بها في إطار

كل بند عمل (وقت عمل الموظفين والتدريب وتطوير تكنولوجيات المعلومات). وترد في الفقرات التالية معلومات موجزة عن هذه الاستثمارات.

وقت عمل الموظفين

٩ – تجدر الإشارة إلى أنه سيتعين على الموظفين العاملين في مختلف قطاعات المنظمة ومكاتبها أن يشاركوا مشاركة واسعة في كل جانب من جوانب مشروع الميزنة القائمة على النتائج. وأُنشئ في بداية عام ٢٠١٣ فريق خاص بهذا المشروع يضم ممثلين للجهات الأساسية المعنية بالبرامج الرئيسية الخمسة والمرافق المركزية (ولا سيما مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومكتب الإدارة المالية، ومكتب المديرة العامة، ومرفق الإشراف الداخلي، ومكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات، وما إلى ذلك). وسوف يشارك هذا الفريق (أو أفرقة العمل الفرعية التابعة له) في تنفيذ جميع بنود العمل الخاصة بالمشروع وسيكون مسؤولاً عن عملية التنفيذ. ومع أنه سيتعين على القطاعات والمرافق المعنية القيام باستثمارات كبيرة لضمان الالتزام بالمشروع والمشاركة فيه، فإن الأمانة لم تحاول بَعد وضع تقديرات لوقت عمل الموظفين الذي سيتوجب تأمينه في هذا الصدد. وبالنظر إلى أن معظم الموظفين الذين سيشاركون في المشروع، إن لم يكن جميعهم، هم موظفون تابعون للمنظمة، فستتم تغطية التكاليف المتصلة بهم باستخدام الموارد المتوافرة.

المتطلبات المتعلقة بتطوير تكنولوجيات المعلومات والتدريب

١٠– يتضمن الجدول الوارد أدناه تقديرات تقريبية أولية للتكاليف المرتبطة بالمتطلبات الرئيسية في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والتدريب لفترة العامين ٢٠١٤–٢٠١٥. ويجدر التشديد على أن هذه التقديرات أولية وستتغير حتماً عندما سيتوافر المزيد من التفاصيل عن خصائص مختلف العمليات الواجب القيام بها لتطوير تكنولوجيات المعلومات. وستركز عمليات التطوير هذه في المرحلة الأولى على تخطيط المشروعات وتحديد ميزانياتها. وسيتعين في وقت لاحق تصميم الأدوات اللازمة لرصد الأنشطة على النحو الملائم. وسعياً إلى توفير حل طويل الأجل يمكن إدماجه على النحو الملائم في بنية تكنولوجيا المعلومات القائمة في المنظمة، يتعين علينا، اعتباراً من الآن، أن نحدد طرائق رصد تنفيذ المشروعات في فترة العامين المقبلة. ولكن بالنظر إلى الأزمة المالية الراهنة، ولا سيما التخفيضات التي أُجريت في خطة الإنفاق، ستُبذل كل الجهود اللازمة للحد من التكاليف المالية لمشروع الميزنة القائمة على النتائج عن طريق استخدام الموارد المتاحة داخلياً إلى أقصى حد ممكن.

الاستثمار	الأهداف الرئيسية:	تقديرات التكاليف المرتقبة في عامَي ٢٠١٤-٢٠١٥	تعليقات
تطوير تكنولوجيات المعلومات	▪ تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات: o مساعدة المكاتب الميدانية والقطاعات على إعداد الاقتراحات الخاصة بميزانياتها قبل الموعد المعتاد، وتحديداً قبل إعداد مشروع الوثيقة م/٥؛ o تيسير التدابير التي يتخذها مساعدو المديرة العامة في قطاعات البرنامج للبت في الاقتراحات وإقرارها؛	٧٩٠ ٠٠٠ دولار	قد تتغير تقديرات التكاليف تبعاً لما إذا كانت المنظمة ستتمكن من تطوير الأدوات داخلياً أو ستضطر إلى شراء منتجات محددة من الخارج. وترتكز التقديرات الأولية على افتراض مفاده أنه سيتعين الاستعانة بثلاثة مبرمجين جدد (إضافةً إلى الموظفين الحاليين) لتطوير الأدوات داخلياً وكذلك بخبرات خارجية لضمان توافر حل طويل الأجل يمكن إدماجه في بنية تكنولوجيا المعلومات القائمة في المنظمة. ولا يمكن في هذه المرحلة تحديد تكاليف المنتجات التي قد يتوجب شراؤها من الخارج ولن تصبح هذه الأرقام متاحة إلا بعد الانتهاء من تحديد خصائص عمليات التطوير.
	▪ تعديل الأدوات المستخدمة لتقديم التقارير كي يتسنى توفير التقارير النظامية والإدارية استناداً إلى نفس المحور المستخدم في الميزانية م/٥ أو الوثائق الخاصة بالمشروعات الخارجة عن الميزانية؛		
التدريب	▪ إعداد وحدات تدريبية (تكون متاحة على الإنترنت) وتوفير دورات تدريبية في المقر وفي الميدان لتنمية كفاءات أخصائيي البرامج فيما يتعلق بالأساليب المناسبة لإعداد ميزانيات الأنشطة والمشروعات.	٢٠ ٠٠٠ – ٥٠ ٠٠٠ دولار	سيتم قدر المستطاع استخدام الموارد المتوافرة داخلياً لإعداد المواد التدريبية، وستُستخدم أساليب عقد المؤتمرات بالاتصال المرئي عبر الإنترنت عن بُعد لتوفير الدورات التدريبية.
	▪ توفير دورات تدريبية إضافية للقطاعات والمكاتب الميدانية قبل إضفاء الطابع اللامركزي على أي عمليات إدارية وإجراءات رقابة إضافية (إن وجدت) في سياق تطبيق الميزنة القائمة على النتائج.		

الصيغة المنقحة لمشروع الجدول الزمني للتنفيذ

١١- تقدّم المديرة العامة في ملحق هذا التقرير جدولاً زمنياً منقحاً للتنفيذ يراعي المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن هذا البند في دورته الحادية والتسعين بعد المائة. وقد تم ترقيم بنود العمل لتيسير الرجوع إليها كما أُضيف عمود في الجدول لتبيان الاستثمارات الرئيسية التي يُرجح أن تكون ثمة حاجة إليها في إطار كل بند عمل (وقت عمل الموظفين والتدريب وتطوير تكنولوجيات المعلومات).

١٢- وتم كذلك تعديل نص بعض بنود العمل لتوضيحه وتم تغيير الجدول الزمني المقترح لتنفيذ عدد من بنود العمل الأخرى وفقاً لما طلبته الدول الأعضاء في الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وعلى سبيل المثال، أُدخلت على الجدول الزمني السابق التعديلات التالية:

بند العمل ١,١: سيتم إعداد استبيان جديد للمشاورات (لغرض إعداد الوثيقة ٣٩م/٥) في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ أو قبله كي يُتاح المزيد من الوقت لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في إعداد الصيغة الجديدة وتقديم إسهامات محددة تتعلق بالأولويات الاستراتيجية وبتأثير الأنشطة التي نُفذت في فترة العامين الماضية.

بنود العمل ٢,١ و٢,٢ و٥: ستُحدد في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ أو قبله أولويات برنامجية ونتائج منشودة واضحة وقابلة للقياس كي يتسنى تقديمها إلى المؤتمر العام في عام ٢٠١٥. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تم تحديد النتائج الخاصة بالدورة المقبلة ذات الأعوام الأربعة (٢٠١٤-٢٠١٧ للوثيقتين ٣٧م/٥ و٣٨م/٥)، مما يعني أن آثار بنود العمل هذه ستتجلى بصورة رئيسية في سياق إعداد الوثيقتين ٣٩م/٥ و٤٠م/٥ (٢٠١٨-٢٠٢١). وتبعاً لذلك، سيتم تعجيل الجهود المبذولة في سبيل وضع معايير أوضح لتحديد الأولويات على صعيد الأنشطة كي تكون هذه المعايير جاهزة في الوقت المناسب.

بندا العمل ٦ و٧: فيما يخص اختيار الطريقة المناسبة لتقديم الميزانية بين مختلف الخيارات المتاحة في إطار الميزنة القائمة على النتائج، تقرر إجراء التحليل المتعلق بهذه المسألة المهمة قبل الموعد المحدد لهذا الغرض كي يتسنى تقديم مجموعة من الاقتراحات إلى المؤتمر العام في عام ٢٠١٥.

القرار المقترح

١٣- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يُصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (جيم)،

٢ - يحيط علماً بالأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بإطار المساءلة، والتقديرات الأولية للاستثمارات اللازمة لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج، وبالجدول الزمني المنقح للتطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج؛

٣ - ويطلب من المديرة العامة أن تبدأ بالتطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج وأن تقدّم إلى المجلس التنفيذي تقارير دورية عن هذا الموضوع.

الملحق

الجدول الزمني المنقح للتطبيق

يقدم هذا القسم جدولاً زمنياً منقحاً للتطبيق، يأخذ في الاعتبار القرارات التي اعتمدت في الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

		٣٦م/٥				٣٧م/٥				٣٨م/٥			
		٢٠١٣				٢٠١٤				٢٠١٥			
		م ع								م ع			
التدابير	نوع التمويل الرئيسي*	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١
خطوط الأساس الرئيسية													
المشاورات الإقليمية													
إعداد المقترحات الأولية													
إعداد مشروع الوثيقة م/٥													
إعداد الوثيقة المعتمدة م/٥													
تخطيط البرامج/البرمجة													
١ – زيادة تعديل عملية المشاورات لكفالة أن تظل أنشطة اليونسكو على صلة وثيقة باحتياجات الدول الأعضاء ومتسقة معها.													
١,١– تعديل الاستبيان المتعلق بالمشاورات (لأغراض الوثيقة م/٥) كي يتضمن جزءاً يمكن أن تدرج فيه الدول الأعضاء: مسائل ذات أولوية تواجهها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي فيما يتصل بولاية اليونسكو، وما تفعله حالياً لعلاج هذه المسائل، وما هي المجالات التي ترى أن اليونسكو يمكنها أن تقدم فيها أكبر مساعدة، وكيف تقيّم اشتراك اليونسكو في الماضي في تلبية الشواغل القطرية/الإقليمية.	وم											
٢ – تحديد أولويات برنامجية ونتائج متوقعة واضحة ويمكن قياسها:													
٢,١– الاعتماد على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج والتدريب عليها للمساعدة في هذا الصدد،	ت/وم												
٢,٢– الحصول، قدر ما هو ممكن عملياً، على مدخلات من المكاتب الميدانية للأولويات والأنشطة/ المشاريع القطرية.	ت/وم												

		٣٨م/٥				٣٩م/٥				٤٠م/٥			
		٢٠١٦				٢٠١٧				٢٠١٨			
		م ع								م ع			
التدابير	نوع التمويل الرئيسي*	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١	٤	٣	٢	١
خطوط الأساس الرئيسية													
المشاورات الإقليمية													
إعداد المقترحات الأولية													
إعداد مشروع الوثيقة م/٥													
إعداد الوثيقة المعتمدة م/٥													
تخطيط البرامج/البرمجة													
١ – زيادة تعديل عملية المشاورات لكفالة أن تظل أنشطة اليونسكو على صلة وثيقة باحتياجات الدول الأعضاء ومتسقة معها.													
١,١– تعديل الاستبيان المتعلق بالمشاورات (لأغراض الوثيقة م/٥) كي يتضمن جزءاً يمكن أن تدرج فيه الدول الأعضاء: مسائل ذات أولوية تواجهها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي فيما يتصل بولاية اليونسكو، وما تفعله حالياً لعلاج هذه المسائل، وما هي المجالات التي ترى أن اليونسكو يمكنها أن تقدم فيها أكبر مساعدة، وكيف تقيّم اشتراك اليونسكو في الماضي في تلبية الشواغل القطرية/الإقليمية.	وم											
٢ – تحديد أولويات برنامجية ونتائج متوقعة واضحة ويمكن قياسها:													
٢,١– الاعتماد على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج والتدريب عليها للمساعدة في هذا الصدد،	ت/وم												
٢,٢– الحصول، قدر ما هو ممكن عملياً، على مدخلات من المكاتب الميدانية للأولويات والأنشطة/ المشاريع القطرية.	ت/وم												

التدابير	نوع التمويل الرئيسي*	٥/م٣٦					٥/م٣٧					٥/م٣٨				
		٢٠١٣					٢٠١٤					٢٠١٥			٢٠١٦				٢٠١٧			
		١	٢	٣	٤	م ع	١	٢	٣	٤	م ع	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	م ع
حساب التكاليف																								
٣ - وضع خطط استجابة (خطط عمل) معدلة ترمي إلى تحقيق النتائج المتوقعة:																								
٣,١- وضع نماذج موحدة للخطط الميدانية وللأنشطة في المقر وعلى الصعيد الأقاليمي، تتضمن: ▪ نماذج موحدة لتخصيص الموارد ▪ معايير لتحديد الأولويات للأنشطة/المشاريع (حسب الأهمية والتسلسل الزمني) ▪ خطوط أساس وغايات/ مقاييس معززة للمساعدة في متابعة تنفيذ البرامج وأثرها على مر الزمن	وم																							
٤ - تحديد وحساب تكاليف المدخلات اللازمة للاضطلاع بالأنشطة/ المشاريع																								
٤,١- تحديد معايير للتكاليف لتيسير حساب تكاليف الأنشطة.	وم																							
٤,٢- إنشاء فريق لاستعراض التكاليف لتحسين الشفافية، وتسهيل التحسن المستمر في أساليب حساب التكاليف، والمساعدة في تحديد طرق لاحتواء التكاليف.	وم																							
٤,٣- إيجاد أداة تقوم على تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المكاتب الميدانية والقطاعات في إعداد مقترحاتها للميزانية	ت م/وم																							
٤,٤- وضع وحدات تدريبية (على الإنترنت)، وتنظيم دورات تدريبية في المقر وفي الميدان لتنمية كفاءة أخصائيي البرامج في مجال ميزنة الأنشطة/ المشاريع	ت/ت م/وم																							
تحديد الأولويات																								
٥ - وضع معايير واضحة لتحديد أولويات الأنشطة/المشاريع والنتائج، ومساعدة مساعدي المديرة العامة والمديرين، وكفالة الشفافية في العملية	وم																							

التدابير	نوع التمويل الرئيسي*	٥/م٣٦ ٢٠١٣ م ع ٤	١ ٢ ٣ ٤	٥/م٣٧ ٢٠١٤ ١ ٢ ٣ ٤	٢٠١٥ ١ ٢ ٣ ٤ م ع	٥/م٣٨ ٢٠١٦ ١ ٢ ٣ ٤	٢٠١٧ ١ ٢ ٣ ٤ م ع
عرض البرنامج والميزانية							
٦ – تقرير شكل عرض الميزانية الذي يبين نهج الميزنة القائمة على النتائج، مثل عرض ميزانية البرنامج الرئيسي فقط بحسب نتائج القطاعات البرنامجية، أو توزيع جميع تكاليف المنظمة بحسب نتائج القطاعات البرنامجية، مع مراعاة مزايا ومثالب مختلف الخيارات.	وم						
٧ – تحديد متطلبات تقديم التقارير، وتعديل أدوات تقديم التقارير، لكفالة إمكانية تقديم التقارير النظامية والإدارية، باستخدام نفس المحور المستعمل في م/٥ أو وثائق المشروع في المشاريع الممولة من خارج الميزانية.	ت م/وم						
o المرحلة ١ – توزيع تكاليف البرامج مقابل تكاليف دعم البرامج فيما يتصل بالبرامج الرئيسية.							
o المرحلة ٢ – توزيع الباب الثاني-باء، والباب الثاني-جيم							
o المرحلة ٣ – توزيع أبواب الميزانية الأخرى (الأول، والثالث، والرابع، وما إلى ذلك)							
٨ – تحديد أكثر الآليات فعالية من حيث التكاليف لتقديم التقارير عن تكاليف الموظفين بحسب النتائج.	ت م/وم						
تنفيذ البرنامج							
٩ – تقرير إلى أي مدى يمكن نزع الطابع المركزي عن عمليات وضوابط الإدارة الداخلية في سياق الميزنة القائمة على النتائج، للسماح بمستوى معين من المرونة، مع كفالة مستوى مقبول من المراقبة المالية؛							
١٠– توفير تدريب إضافي للقطاعات والمكاتب الميدانية قبل تنفيذ نزع الطابع المركزي؛	ت/وم						
١١– إجراء تقييم مستمر، طوال تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج، لضرورة تنقيح إطار المساءلة، ولمدى هذه الضرورة؛	وم						

		٥/م٣٦				٥/م٣٧				٥/م٣٨			
		٢٠١٣				٢٠١٤				٢٠١٥			
		١	٢	٣	م ع ٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	م ع ٤
التدابير	نوع التمويل الرئيسي*												
١٢- إجراء تقييم دوري لضرورة تنقيح سياسات داخلية أخرى، بغية توفير مستوى متوازن من الاستقلال الذاتي والمساءلة، مثل سياسات تنقل الموظفين، وتقييم الأداء، وما إلى ذلك.	وم												
الرصد/تقديم التقارير													
١٣- إدراج نماذج الخطة البرنامجية على الصعيد القطري وفي المقر في أدوات الرصد القائمة على تكنولوجيا المعلومات؛													
١٤- تعديل نظم تكنولوجيا المعلومات لكفالة إمكانية تقديم التقارير النظامية والإدارية باستخدام المحور المقدم في الوثيقة م/٥ ووثائق الأنشطة أو البرامج فيما يتصل بالمشاريع الممولة من خارج الميزانية؛	ت م/وم												
١٥- تقرير طريقة تحسين جمع بيانات الرصد الخاصة بتحقيق النتائج، وتقييم أثر البرامج؛ وإنشاء آلية لتنقيح غايات/مقاييس النتائج المتوقعة ، حسب الاقتضاء.	ت م/وم												
عمليات التقييم													
١٦- تقرير أفضل طريقة لإدماج تقييم النتائج في عمليات البرمجة، مثل:													
١٦,١- إدراج أسئلة في الاستبيان المتعلق بعملية المشاورة من أجل الحصول على آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بأثر أنشطة اليونسكو بغية تكييف متطلبات البرنامج وأنشطته بحيث يتسنى تحقيق نتائج أفضل ومزيد من الأثر؛	وم/ت م												
١٦,٢- إجراء تقييم دوري لنموذج التقييم الذاتي الذي يستوفيه أخصائيو البرامج في أثناء تنفيذ البرامج وتعزيز هذا النموذج؛	وم/ت												
١٦,٣- تقرير أفضل طريقة لإدماج نتائج التقييم المواضيعي في قرارات البرمجة.	وم												

		٢٠١٦				٢٠١٧			
		١	٢	٣	٤	١	٢	٣	م ع ٤
التدابير	نوع التمويل الرئيسي*								
١٢- إجراء تقييم دوري لضرورة تنقيح سياسات داخلية أخرى، بغية توفير مستوى متوازن من الاستقلال الذاتي والمساءلة، مثل سياسات تنقل الموظفين، وتقييم الأداء، وما إلى ذلك.	وم								
الرصد/تقديم التقارير									
١٣- إدراج نماذج الخطة البرنامجية على الصعيد القطري وفي المقر في أدوات الرصد القائمة على تكنولوجيا المعلومات؛									
١٤- تعديل نظم تكنولوجيا المعلومات لكفالة إمكانية تقديم التقارير النظامية والإدارية باستخدام المحور المقدم في الوثيقة م/٥ ووثائق الأنشطة أو البرامج فيما يتصل بالمشاريع الممولة من خارج الميزانية؛	ت م/وم								
١٥- تقرير طريقة تحسين جمع بيانات الرصد الخاصة بتحقيق النتائج، وتقييم أثر البرامج؛ وإنشاء آلية لتنقيح غايات/مقاييس النتائج المتوقعة ، حسب الاقتضاء.	ت م/وم								
عمليات التقييم									
١٦- تقرير أفضل طريقة لإدماج تقييم النتائج في عمليات البرمجة، مثل:									
١٦,١- إدراج أسئلة في الاستبيان المتعلق بعملية المشاورة من أجل الحصول على آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بأثر أنشطة اليونسكو بغية تكييف متطلبات البرنامج وأنشطته بحيث يتسنى تحقيق نتائج أفضل ومزيد من الأثر؛	وم/ت م								
١٦,٢- إجراء تقييم دوري لنموذج التقييم الذاتي الذي يستوفيه أخصائيو البرامج في أثناء تنفيذ البرامج وتعزيز هذا النموذج؛	وم/ت								
١٦,٣- تقرير أفضل طريقة لإدماج نتائج التقييم المواضيعي في قرارات البرمجة.	وم								

* نوع التمويل الرئيسي: وم = وقت الموظفين، ت م = تطوير تكنولوجيا المعلومات، ت = التدريب

الجدول الزمني الأصلي الجدول الزمني الجديد

دال – تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/٢٨)

البرمجة

١ – في وقت تزداد فيه النسبة الإجمالية للموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد البرنامج العادي، باتت الحاجة إلى التوفيق بين الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد البرنامج العادي توفيقاً تاماً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وهذا هو بالتحديد دور البرنامج الإضافي التكميلي الذي يربط الأنشطة الخارجة عن الميزانية بأنشطة البرنامج العادي للمساعدة على تحديد مجموعة مشتركة من النتائج المنشودة والذي يقدّم لمحة عامة عن الأهداف الخاصة بتعبئة الموارد لصالح الموضوعات ذات الأولوية.

٢ – وتسنى في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣ تعبئة قدر كبير من الموارد لصالح الموضوعات ذات الأولوية التي يشملها البرنامج الإضافي التكميلي، وهي موضوعات ترتبط بجميع مجالات اختصاص اليونسكو. وعلى سبيل المثال، تمت تعبئة ٣٠ مليون دولار أمريكي لأنشطة محو الأمية، و١٠ ملايين دولار للعقد الدولي للعمل الذي استُهل تحت شعار "الماء من أجل الحياة"، و٢٦ مليون دولار للابتكارات الاجتماعية التي يقودها الشباب، و٤٤ مليون دولار للتراث الثقافي، و٧ ملايين دولار للأنشطة المتعلقة بضمان الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها[٣].

٣ – وفيما يخص الحاجة إلى تحسين عملية تحديد الأولويات وإلى تعزيز التكامل بين الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد البرنامج العادي فيما يتعلق بتحديد النتائج المنشودة، فسيتم تسليط الضوء عليها في النسخة المقبلة للبرنامج الإضافي التكميلي التي ستغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، وسيتم ربطها بالفترة المالية المشتملة على عامين في الوثيقة م/٥.

٤ – وإضافةً إلى ذلك، سيكون للمجموعة الواسعة من شركاء وشبكات اليونسكو دور بالغ الأهمية في تنفيذ الوثيقة م/٥ المقبلة. وفيما يخص الأهداف المحددة والنتائج المنشودة المتعلقة بكل فئة من فئات الشركاء التي تشملها "الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات"، بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية العاملة على أساس ثنائي والقطاع الخاص، فتم تحديدها على نحو يضمن توافقها مع الدورة البرنامجية ذات الأعوام الأربعة للوثيقة ٣٧م/٥ وجرى تقديمها في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ إعلام.

تعبئة الموارد

٥ – ازدادت المساهمات الطوعية (الدفعات النقدية) المقدمة إلى اليونسكو بنسبة ١١٪ وارتفعت من ٢٩٤,٢ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٣٢٥,١ مليون في عام ٢٠١٢.

---

[٣] هذه الأرقام مستمدة من نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر) وهي تمثل مجموع مبالغ الاتفاقات الموقّعة والتحويلات النقدية إلى الحسابات الخاصة.

٦ – وأظهر التحليل الذي أُجري بشأن مجموع مبالغ الاتفاقات الموقّعة والتحويلات النقدية إلى الحسابات الخاصة أن اليونسكو تمكنت من تعبئة مبلغ قدره ٣٩٣,٦ مليون دولار اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مع الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي المرجو تعبئته في فترة العامين برمتها هو ٧٩١ مليون دولار[٤]. ويتبيّن عند مقارنة المساهمات الطوعية التي تلقتها اليونسكو في فترة العامين الحالية حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣ (٣٩٣,٦ مليون دولار) بالمبالغ التي أمكن تعبئتها في فترة العامين السابقة حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ (٣٨٤,٢ مليون دولار) أن حجم الموارد الخارجة عن الميزانية ظل مستقراً على الرغم من الأزمة المالية الراهنة.

المجالات البرنامجية	الأموال التي أمكن تعبئتها[٥]	أهداف البرنامج الإضافي التكميلي فيما يخص تعبئة الموارد
التربية	١٦٦ ٠٣٢ ٩١١	١٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠
العلوم الطبيعية	٧٢ ٨٢٨ ٩٦٩	٣٠١ ٠٠٠ ٠٠٠
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٣٥ ٣٣٠ ٩٣٨	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠
الثقافة	٦٢ ٠٥٣ ٦٠٩	١٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠
الاتصال والمعلومات	٣٤ ٨٩٦ ٢٩٠	٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠
مجالات أخرى[٦]	٢٢ ٤٥١ ٧٩٨	١٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع العام[٧]	٣٩٣ ٥٩٤ ٥١٥	٧٩١ ٠٠٠ ٠٠٠

٧ – وتُعزى نسبة كبيرة من الارتفاع الذي شهدته المساهمات النقدية بين نهاية عام ٢٠١١ ونهاية عام ٢٠١٢ إلى المساهمات التي قُدِّمت إلى صندوق الطوارئ. ووصل مجموع المساهمات التي أودِعت في صندوق الطوارئ حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ إلى ٧٤,٩ مليون دولار. وتعهدت بعض الجهات بتقديم أموال إضافية قدرها ٤١٣ ٧٠ دولاراً.

٨ – وأسهم إنشاء صندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة إسهاماً كبيراً في توسيع قاعدة الجهات المانحة لليونسكو إذ تلقت المنظمة مساهمات وتعهدات من الجزائر وأندورا وبليز وبنين والكامرون وتشاد والكونغو وقبرص وغابون وآيسلندا وإندونيسيا والعراق وكازاخستان ولكسمبرغ وموناكو وموريشيوس وناميبيا وعمان وقطر (مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا)، والمملكة العربية السعودية، وسان مارينو، وتيمور – ليشتي، وتركيا. كما أتاح صندوق الطوارئ تلقّي العديد من الهبات قدّمها أشخاص بوسائل عدة منها الصفحة التي أُنشئت على شبكة الإنترنت لتقديم الهبات إلى الصندوق.

٩ – وما زالت الحكومات، التي وصل مبلغ المساهمات الطوعية التي قدمتها في عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٨,٢ مليون دولار، تمثل أكبر مصدر للتمويل إذ شكلت مواردها ٧٦٪ من مجموع الأموال التي تلقتها المنظمة. وتم في الفترة المستعرضة توقيع

---

[٤] هذه الأرقام مستمدة من نظام سيستر وهي تمثل مجموع مبالغ الاتفاقات الموقعة والتحويلات النقدية إلى الحسابات الخاصة.

[٥] هذه الأرقام مستمدة من نظام سيستر وهي تمثل مجموع مبالغ الاتفاقات الموقعة والتحويلات النقدية إلى الحسابات الخاصة.

[٦] البرامج الأخرى الجامعة للتخصصات، وأنشطة معهد اليونسكو للإحصاء، وأنشطة دعم البرامج.

[٧] منها مبلغ يناهز ٨٧ مليون دولار قام بتعبئته مكتب اليونسكو في برازيليا.

اتفاقات خاصة بأموال الودائع، بما في ذلك ترتيبات تمويل ذاتية النفع، مع عدة جهات مانحة ناشئة منها الصين وماليزيا وأنغولا والكامرون وموزمبيق وباكستان. ويجري حالياً التفاوض بشأن اتفاقات أخرى مع كل من أذربيجان والكويت وإندونيسيا وتايلاند. وفي الوقت عينه، ومثلما يتضح من الجدول الوارد أدناه بشأن الجهات المانحة لليونسكو التي أتت في المراتب العشرين الأولى في عام ٢٠١٢، فإن الجهات المانحة التقليدية التي تقدّم المساعدة إلى المنظمة مثل اليابان وإيطاليا وهولندا والسويد والنرويج والدنمارك وسويسرا ما زالت من الجهات الداعمة الرئيسية لأعمال اليونسكو. ومن الجدير بالذكر أن أنشطة التعاون الخارجة عن الميزانية مع السويد وسويسرا بوجه خاص شهدت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٢.

الجهات المانحة العشرون الأولى في عام ٢٠١٢

(من حيث المساهمات الطوعية التي قُدِّمت نقداً)

الجهة المانحة	بآلاف الدولارات الأمريكية
البرازيل[٨]	٤٣ ٧٠٥
إيطاليا[٩]	٤٠ ٣١٠
المملكة العربية السعودية	٢٠ ٠٢٧
اليابان	١٩ ١٦٢
هولندا	١٦ ١٥٨
السويد	١٤ ٩٤٤
منظمة الصحة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)/(UNAIDS)	١٠ ٨٠٦
النرويج	١٠ ١٢١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠ ٠٧٢
الاتحاد الأوروبي	٧ ٣٦٣
الجزائر	٦ ٦٤٠
العراق[١٠]	٦ ٠٦٦
إندونيسيا	٥ ٩٥٣
مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا	٥ ١٢٢
ماليزيا[١١]	٥ ١٠٨
تركيا	٥ ٠٢٠
الصين	٤ ٥٧٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٤ ١٩٧
الدنمارك	٤ ١٩١
سويسرا	٤ ١٠١

[٨] منها ٤٣ ٥٤٥ ٠٠٠ دولار لصالح أنشطة ذاتية النفع.

[٩] منها ١٨٣ ٠٠٠ دولار لصالح أنشطة ذاتية النفع.

[١٠] منها ٦ ٠٦٤ ٠٠٠ دولار لصالح أنشطة ذاتية النفع.

[١١] منها ١٠٠ ٠٠٠ دولار لصالح أنشطة ذاتية النفع.

١٠- أما الأموال الذاتية النفع (من حيث المساهمات الطوعية التي قُدِّمت نقداً)، فظلت مستقرة نسبياً ووصلت إلى ما يقارب ٥٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢، مقابل ٤٥,٦ مليون في عام ٢٠١١.

الجهة المانحة	بآلاف الدولارات الأمريكية
البرازيل	٤٣ ٥٤٥
العراق	٦ ٠٦٤
إيطاليا	١٨٣
ماليزيا	١٠٠
المكسيك	١٥٠
المغرب	٢٥٠
السنغال	١٣٨
المجموع	**٥٠ ٤٣٠**

١١- وتماشياً مع الأولوية التي توليها المديرة العامة لمسألة التعاون مع القطاع الخاص ومع استنتاجات التقييم الخارجي المستقل، تواصل اليونسكو استكشاف الفرص الكفيلة بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، ومنها بوجه خاص العمل مع جهات مانحة متنوعة في هذا القطاع. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن اليونسكو واصلت بذل جهودها الرامية إلى إقامة أنشطة تعاونية مع القطاع الخاص النشط في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو أمر مكّن المنظمة، في عام ٢٠١٢، من تعبئة مساهمات نقدية وصل مجموعها إلى ٣٤ مليون دولار تقريباً. وشمل ذلك إقامة شراكات جديدة مع شركات تابعة للقطاع الخاص في الصين وروسيا والبرازيل. وإضافةً إلى ذلك، تم في السنة الماضية تعزيز الشراكات القائمة مع عدد من الشركاء مثل شركة بروكتر أند غامبل، إذ تم توسيع نطاق الحملة التي استُهلت مع هذه الشركة في فرنسا لترويج تعليم الفتيات والنساء كي تشمل بلدان جنوب وشرق أوروبا ومنطقة البلقان وبلدان الشمال الأوروبي. وقدّمت شركة باناسونيك إلى اليونسكو مساهمة عينية في شكل معدات تقنية كما استمرت في دعم الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة عن طريق التشجيع على حفظ التراث العالمي والتثقيف بشأنه. وقدّمت شركة سامسونغ مساهمة مالية قدرها مليون دولار للمساعدة على تنفيذ أنشطة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في فيتنام. أما شركة بيبسي، فتدعم البرامج الخاصة بالتعليم في المجال التقني والمهني والأنشطة الرامية إلى تنمية مهارات الشباب في ميانمار.

١٢- وقد ارتفع مجموع مبالغ الاتفاقات الجديدة المبرمة مع الشركات والمؤسسات، بما في ذلك الاتفاقات الإطارية، من ٢٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٢٨,٨ مليون في عام ٢٠١٢ (باستثناء المساهمات المقدمة إلى الحسابات الخاصة، ومنها المساهمة المتعلقة بالشراكة القائمة بين اليونسكو وتلفزيون غلوبو والمعروفة باسم "كريانسا إسبيرانسا" (Criança Esperanza))، مما يعني أنه ازداد بنسبة ٢٩٪ في غضون سنة واحدة[١٢].

[١٢] المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمكتب التخطيط الاستراتيجي ونظام سيستر.

١٣- وكان عام ٢٠١٢ عاماً مهماً بالنسبة إلى مصادر التمويل التابعة للأمم المتحدة لأنه مثل السنة الأخيرة من المرحلة التجريبية لمبادرة توحيد الأداء، والبرامج الرئيسية التي يمولها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، وهي الركائز الرئيسية الثلاث للدعم الذي وفرته الأمم المتحدة لبرنامج اليونسكو في السنوات الماضية. ومع أن مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل الوكيل الإداري لصندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة قد تراجعت في عام ٢٠١٢، فإن المستوى العام للمساهمات الواردة من مصادر تابعة للأمم المتحدة بقيت مستقرة (٣٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢، مقابل ٣٤,٧ مليون في عام ٢٠١١[١٣]) لأن منظمة الصحة العالمية التي تشارك في رعاية برنامج UNAIDS سددت في وقت مبكر اشتراكها لعام ٢٠١٣ في الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة.

١٤- ومن المتوقع أن يتسنى إعداد المزيد من البرامج المشتركة بفضل تجديد موارد مبادرة توحيد الأداء على الصعيد القطري في عام ٢٠١٢، وإنشاء صناديق استئمانية وصناديق مواضيعية لتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وصندوق بناء السلام. واتُّخذت خطوات مهمة أخرى تشمل إعداد مشروع إقليمي بشأن المياه الدولية سيموله مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار لتحسين الإدارة العالمية للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، وإعداد مشروع خاص بصندوق دارفور الأهلي من أجل إحلال السلام والاستقرار يرمي إلى تعزيز بناء السلام والمصالحة في دارفور عن طريق تنفيذ أنشطة تتعلق بالتنمية والإنعاش على صعيد المجتمعات المحلية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، بقي التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة مستقراً نسبياً مقارنةً بما كان عليه في الفترة عينها من العام الماضي.

١٥- ويتمثل أحد المعالم البارزة لتعاون اليونسكو مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في علاقات العمل الوثيقة بين المنظمة والشراكة العالمية من أجل التعليم. وتم توقيع الاتفاق الخاص بالإجراءات المالية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته أمين صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم (صندوق استئماني)، من جهة، واليونسكو بصفتها هيئة مكلَّفة بمهام إشراف و/أو إدارة في إطار الصندوق الاستئماني، من جهة أخرى. وتبعاً لذلك، قام مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل التعليم بتخصيص قدر من الموارد المالية لليونسكو بصفتها الهيئة المسؤولة عن إدارة المنحة الخاصة بتنفيذ البرنامج المتعلق بتشاد والمنحة الخاصة بإعداد خطة تعليمية لكمبوديا، وبصفتها الهيئة المعنية بالإشراف على صندوق المجتمع المدني للتعليم.

١٦- ومن التطورات الأخرى التي يجدر تسليط الضوء عليها، الجهود التي تبذلها اليونسكو للحصول على موافقة جميع الجهات المعنية بشأن نماذج الاتفاقات التي يُزمع استخدامها في الحالات التي ستقوم فيها اليونسكو بتوفير المساعدة التقنية لدولة عضو معيّنة في إطار المشروعات التي تمولها البنوك الإنمائية. وفي هذا الصدد، تجري اليونسكو حالياً مفاوضات بشأن نموذج الاتفاق الخاص بالقروض والائتمانات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحكومات، والتي ستتولى

[١٣] المصدر: التقرير الخاص بالمساهمات الطوعية لعام ٢٠١٢.

اليونسكو تنفيذها بموجب اتفاق مع كل حكومة من الحكومات المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن توافر صيغة أو نموذج يحظى بموافقة جميع الأطراف يتيح تيسير الأنشطة التي ستضطلع بها اليونسكو لتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء في إطار المشروعات التي يولها البنك الدولي.

١٧- وإضافة إلى ذلك، أقامت اليونسكو تعاوناً استراتيجياً مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية وهي بصدد تدعيم هذا التعاون في المجالات التالية على وجه التحديد: فيروس ومرض الإيدز، وتعزيز انتفاع الأطفال الفلسطينيين بالتعليم الجيد، والطاقة الشمسية. وتتعاون اليونسكو أيضاً مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار المشروعات التي يمولها بنك التنمية الأفريقي.

١٨- وبذل مكتب الاتصال التابع لليونسكو في بروكسل ومكتب التخطيط الاستراتيجي جهوداً كبيرة لضمان توافر تنسيق أفضل مع المقر والمكاتب الميدانية ومعاهد الفئة ١. والغرض من ذلك هو تدعيم الشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو. وقد ساعدت مذكرة التفاهم التي وقّعتها المنظمة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على تعزيز وتنظيم المناقشات التي تتم بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو بشأن عدة مسائل، ولا سيما فيما يخص تسخير التعليم والثقافة لأغراض التنمية، وحرية التعبير، والمياه، والبحوث المتعلقة بالبحار، ونظم المراقبة والرصد، والحد من الأخطار. ويشهد ارتفاع عدد اتفاقات التعاون على أن الحوار القائم بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي بشأن السياسات العامة قد تعزز فعلاً. ومن الأمثلة على الأنشطة ذات التأثير الكبير التي تم إعدادها في إطار تعاون اليونسكو مع الاتحاد الأوروبي، التدابير المتخذة لضمان استدامة جودة التعليم وللتشجيع على تزويد اللاجئين السوريين الشباب في الأردن بفرص لتنمية مهاراتهم المهنية (٤,٣ مليون يورو)، ومبادرة جديدة بشأن حرية التعبير في نيبال، ومشروع في الأردن للنهوض بقدرة وسائل الإعلام على إعداد تقارير مهنية ودقيقة بشأن العملية الانتخابية، ومشروع في منطقة جنوب شرق أوروبا لتعزيز المساءلة في وسائل الإعلام. وواصلت اليونسكو في عام ٢٠١٢ تعاونها مع الاتحاد الأوروبي لتدعيم قدرات هاييتي في مجال نظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي وسبل التأهب لهذه الأمواج، ولمعالجة مسألة الحد من مخاطر الكوارث من خلال التعليم والعلوم في أمريكا اللاتينية. ويجري حالياً التفاوض بشأن عدة اتفاقات جديدة تتعلق بموضوعات عدة منها إدارة الموارد المائية، والتعليم والتدريب في المجال المهني، والتراث الطبيعي والثقافي، والشبكات الخاصة بالشباب.

١٩- وما زالت عمليات إعارة الخبراء تؤدي دوراً مهماً في تعزيز القدرات التنفيذية لليونسكو وفي تيسير نقل المعارف والربط الشبكي. وسعياً إلى تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة لهذه العمليات وعلى تطور متطلبات اليونسكو في هذا الصدد، أنشأت المنظمة صفحة خاصة بعمليات إعارة الخبراء على موقعها على الإنترنت (http://www.unesco.org/new/en/unesco/partners-donors/partnering-with-unesco/secondment-of-experts/) وكذلك على الشبكة الخارجية المخصصة للدول الأعضاء واللجان الوطنية (http://www.unesco.org/new/en/member-states/resources/secondment-of-experts/). وتستفيد اليونسكو أيضاً من خبرات الخبراء الذين يوفرهم المجلس النرويجي للاجئين لفترات قصيرة للمساعدة على تنفيذ أنشطة المنظمة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو ما حصل مؤخراً في ليبيا وميانمار ولصالح اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان.

تنفيذ المشروعات ورصدها وتقييمها

٢٠- حتى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، كان معدل إنفاق الاعتمادات السنوية المخصصة للمشروعات الخارجة عن الميزانية في إطار قطاعات البرامج الرئيسية الخمسة يساوي ٣٨,٩٪ ومع أن هذا المعدل أدنى من المعدل النظري للفترة الزمنية المنقضية البالغ ٥٠٪، يجدر التشديد على أنه يستند إلى المبالغ الإرشادية للاعتمادات التي حُددت بناءً على طلب قطاعات البرنامج خلال السنة، وقد يدل بالتالي على مغالاة في أنشطة التخطيط بقدر ما يمكن أن يدل على أن التنفيذ كان دون المستوى الأمثل.

٢١- وسعياً إلى تصميم المشروعات بطريقة أفضل (وهو عامل رئيسي في ضمان سلاسة أنشطة التنفيذ والرصد وإعداد التقارير)، أُعد نموذج جديد للوثائق الخاصة بالمشروعات يكفل التركيز بدرجة أكبر بكثير على النتائج. وتم تحديث صيغة التقارير المرحلية والتقارير السردية الختامية تبعاً لذلك كي تركز تركيزاً كبيراً على الميزنة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر والاستدامة وغير ذلك من المسائل الرئيسية. ومن الجدير بالذكر أن الآراء الأولية التي وردت من الجهات المانحة بشأن الجودة المعززة لهذه الوثائق كانت إيجابية جداً.

٢٢- وبُذلت أيضاً جهود لتعزيز قدرة اليونسكو على تخطيط المشروعات وتعبئة الموارد عن طريق تنظيم دورات تدريبية مخصصة لهذا الغرض، طبقاً لما أوصى به مراجع الحسابات الخارجي في التقرير الذي أعده في عام ٢٠١١ بشأن مراجعة البرنامج الإضافي التكميلي (انظر الوثيقة ١٨٧م ت/٣٥). ونُظمت منذ عملية المراجعة هذه تسع دورات تدريبية شارك فيها ١٤٨ زميلاً من مختلف القطاعات في مقر اليونسكو. كما جرى تدريب ٢٢ موظفاً في مكتب اليونسكو بالرباط ويُزمع تدريب ٢٤ موظفاً آخرين في مكتب اليونسكو بجاكارتا في تموز/يوليو. ويركز التدريب الذي يوفره قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية على البرمجة وتصميم المشروعات وتقنيات تعبئة الموارد.

٢٣- وإضافةً إلى ذلك، وسعياً إلى تعزيز تعاون اليونسكو مع القطاع الخاص، يعد مكتب التخطيط الاستراتيجي (قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية) في الوقت الراهن مواد وأدوات تدريبية بشأن التعاون مع القطاع الخاص تتوجه إلى موظفي اليونسكو، بما في ذلك عرض نموذجي لعمل اليونسكو معدّ للشركاء المحتملين، ودليل للشركات يوضح سبل التعاون مع المنظمة.

٢٤- وأوصي في إطار عملية مراجعة البرنامج الإضافي التكميلي المذكورة أعلاه بإعداد وثيقة وحيدة تتناول عدة مسائل منها المبادئ العامة لتعبئة المساهمات الطوعية، وأساليب التماس المساعدة من الجهات المانحة (من يفعل ماذا وكيف)، والإجراءات التي تتيح الحصول على التراخيص اللازمة، والاتفاقات، وطرائق إدارة المشروعات ورصد تنفيذها. وتجسد الطبعة الجديدة من "الدليل العملي بشأن أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية" الوثيقة التي أوصى مراجع الحسابات الخارجي بإعدادها. وباتت النسخة الإنجليزية لهذا الدليل متاحة على الموقع الذي أنشأته اليونسكو على شبكتها الداخلية

لتقديم الإرشادات والمعلومات بشأن التمويل الخارج عن الميزانية. وستكون النسخة الفرنسية جاهزة قريباً. ويمثل الدليل وثيقة "حيّة" سيتم تحديثها عند الاقتضاء وتوفيرها بصيغة إلكترونية على الموقع المذكور.

٢٥- واتُخذت أيضاً عدة تدابير عملية لتحسين التقييم الذي يجريه مرفق الإشراف الداخلي ومكتب التخطيط الاستراتيجي بشأن المشروعات الخارجة عن الميزانية. وتم إصدار مذكرة توجيهية مشتركة لتوضيح الإجراءات السارية في هذا الصدد. كما أصدر مرفق الإشراف الداخلي مبادئ توجيهية بشأن تحديد شروط عمليات التقييم الخارجية. ونُشر أيضاً نموذج جديد لعمليات التقييم الذاتي. وقام مرفق الإشراف الداخلي باستهلال مبادرة لاستعراض عمليات تقييم المشروعات الخارجة عن الميزانية وأُنشئ عنوان بريد إلكتروني وحيد لتلقّي نتائج عمليات التقييم هذه.

أحدث المعلومات عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف

٢٦- بالنظر إلى ازدياد التنافس في مجال تعبئة الأموال وإلى ارتفاع نسبة الأموال الخارجة عن الميزانية في الموارد الإجمالية لليونسكو، استُهل استعراض بشأن السياسات والأدوات والعمليات المتعلقة بالميزنة واسترداد التكاليف بغية تحسين تقنيات الميزنة وضمان إدراج كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمشروعات. وتولى إجراء هذا الاستعراض فريقا عمل أُنشئا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لمراجعة سياسة استرداد التكاليف، والأدوات والعمليات المالية، على التوالي. وضم هذان الفريقان عدداً من كبار المديرين وأخصائيي البرامج والموظفين الإداريين.

٢٧- وإلى جانب تحديد العقبات التي تحد من فعالية إجراءات استرداد التكاليف، شدد الفريق المعني بسياسة استرداد التكاليف على ضرورة أن توفر الأمانة المزيد من التوجيهات والإرشادات لمساندة المكاتب الميدانية في إعداد أطر استراتيجية وفي إدراج استراتيجية لتعبئة الأموال في وثائق اليونسكو المتعلقة بالبرمجة القطرية.

٢٨- وتم تقديم قوائم خاصة بالتكاليف المعيارية تستند إلى حجم المشروع وموقع المكتب المعني، وقد حظيت هذه القوائم بموافقة فريق العمل. وستتيح خطوة إدماج هذه التكاليف المعيارية في أداة إعداد الميزانية المعروفة باسم "B4U" مساعدة أخصائيي البرامج والموظفين الإداريين على إعداد ميزانيات أكثر شمولاً ودقةً للمشروعات. وفي حين أن عبارة "استرداد التكاليف" تُستخدم على نطاق واسع، تم الاتفاق على أنه قد يكون من الأنسب استعمال عبارة "الميزنة الشاملة" أو "حساب التكاليف". وفي الحالات التي سيُتاح فيها تمويل مشترك أو مساهمات عينية من موارد البرنامج العادي، سيتعين تحديد هذه الموارد بوضوح في ميزانية المشروع المعني.

(أ) قدّم فرق العمل المعني بالعمليات والأدوات المالية اقتراحاً يرمي إلى تبسيط الإجراءات الخاصة باستعراض الاقتراحات النموذجية للمشروعات الخارجة عن الميزانية وإقرارها. وأيد فريق العمل المعني بإدارة التغيير هذا الاقتراح في تموز/يوليو ٢٠١٣. وبناءً على ذلك، ستُحدد حلول ترتكز على تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ الإجراءات المبسطة في نظم اليونسكو؛

(ب) العمل جارٍ لتحسين أداة إعداد الميزانية "B4U". وسيصبح استخدام هذه الأداة التي تتيح محاكاة الميزانية عبر الإنترنت إلزامياً فور استكمال التغييرات المزمع إدخالها على النظام المعني والدورات التدريبية. وستساعد هذه الأداة أخصائيي البرامج على إعداد خطط العمل التي تُدرج في الميزانية والتي تُحدد فيها مستويات الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة.

القرار المقترح

٢٩- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يُصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (دال)،

٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها المديرة العامة في سبيل تعزيز التوجه الاستراتيجي للبرنامج الإضافي التكميلي وتعزيز اتساقه وزيادة تركيزه على البرامج؛

٣ - ويقدّر التحسينات التي أُدخلت على النظم والأدوات المرتبطة بإعداد اقتراحات المشروعات الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك تطوير أداة إعداد الميزانية المعروفة باسم "B4U"؛

٤ - ويحيط علماً بالجهود التي تبذلها المديرة العامة من أجل تعبئة الأموال اللازمة لسد العجز في تمويل برنامج اليونسكو العادي من خلال صندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة، ومن أجل تعبئة أموال إضافية لتوسيع نطاق برنامج اليونسكو العادي وتعزيز تأثيره من خلال البرنامج الإضافي التكميلي؛

٥ - ويحيط علماً أيضاً بالأهمية التي توليها المنظمة للتدريب المتعلق بتصميم المشروعات وتعبئة الموارد، ومسألة "الدليل العملي بشأن أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية"، واعتماد أدوات جديدة لتحسين جودة أنشطة الرصد والتقييم وزيادة تركيزها على الميزنة القائمة على النتائج؛

٦ - ويثني على الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات الخاصة باستعراض اقتراحات المشروعات الخارجة عن الميزانية وإقرارها ويشجع المديرة العامة على تنفيذ الإجراءات المبسطة بكاملها في نظم اليونسكو؛

٧ - ويحيط علماً كذلك بالجهود التي تبذلها المديرة العامة للتشجيع على تحقيق فهم أفضل لسياسة استرداد التكاليف ولأساليب الميزنة السليمة للمشروعات؛

٨ - ويشجع المديرة العامة على القيام بما يلي:

(أ) الحرص على أن تكون الحاجة إلى تحسين عملية تحديد الأولويات وإلى تعزيز التكامل بين الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد البرنامج العادي فيما يتعلق بتحديد النتائج المنشودة مبينة بوضوح في النسخة المقبلة للبرنامج الإضافي التكميلي التي ستغطي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥؛

(ب) تدعيم القدرات التنفيذية لليونسكو وتعزيز تأثير برامجها عن طريق تحسين القدرات المتعلقة بتخطيط المشروعات وتعبئة الموارد لها وإدارتها في صفوف الموظفين العاملين في المكاتب الميدانية وفي المقر من خلال توفير التدريب اللازم في هذا الصدد؛

(ج) بلوغ الحد الأقصى في تعبئة الموارد عن طريق المضي قدماً في تنويع مصادر التمويل؛

(د) تعزيز عملية تنفيذ سياسة استرداد التكاليف عن طريق ضمان تطبيق الميزنة الشاملة (إدراج كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمشروعات) ودعم الجهود الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن استرداد التكاليف في منظومة الأمم المتحدة؛

٩ - ويدعو المديرة العامة إلى أن تقدّم إليه في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة تقريراً عما يُسجل من تطورات وتحديات جديدة فيما يخص إدارة الموارد والأنشطة الخارجة عن الميزانية في المقر وفي الميدان، وعن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، مع بيان المبلغ الإجمالي للتكاليف التي تم استردادها.

هاء – إطار السياسات الخاصة بالشراكات الاستراتيجية: استراتيجية شاملة بشأن الشراكات

(متابعة تنفيذ القرار ١٩١م ت/١٦ (ثالثاً))

١ – ترتكز "الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات" على بيان عام يحدد إطاراً عاماً للشراكات التي تقيمها اليونسكو. وتم تقديم هذه الاستراتيجية في الوثيقة ١٩٠م ت/٢١ الجزء الثاني. وحُددت استراتيجيات منفصلة للتعاون مع كل فئة من فئات الشركاء في وثيقتين إعلاميتين هما ١٩٠م ت/إعلام ٧ و١٩١م ت/١٦ إعلام ٣.

٢ – وتتمثل فئات الشركاء الواردة في النص الكامل "للاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات" في القطاع الخاص، والجهات المانحة الحكومية العاملة على أساس ثنائي، والمؤسسات الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين، وأندية اليونسكو والكراسي الجامعية المنشأة في إطار برنامج توأمة الجامعات، وشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وسفراء النوايا الحسنة، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعاهد والمراكز من الفئة ٢.

٣ – وفي حين تم تحليل جميع الاستراتيجيات المنفصلة استناداً إلى مجموعة من المعايير المشتركة، فإن الترتيبات المعتمدة ليست على نسق واحد بل تختلف حسب النوع المحدد للشريك المعني وطبيعة التعاون مع اليونسكو ومستوى المخاطر المتوقعة.

٤ – وبما أن اللجان الوطنية تشكل جزءاً لا يتجزأ من اليونسكو، فلم يتم التطرق إليها في الوثيقة على أنها تندرج في فئة الشركاء الخارجيين للمنظمة. وقُدِّمت معلومات عن دور اللجان الوطنية لليونسكو في التحليل الخاص بالاستراتيجيات المنفصلة حسب الاقتضاء.

٥ – وأُعدت الوثيقة المعنونة "إطار السياسات الخاصة بالشراكات الاستراتيجية: استراتيجية شاملة بشأن الشراكات" استجابةً لما يلي:

(أ) التوصيات الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل لليونسكو وعن فريق العمل الخاص التابع للمجلس التنفيذي والمعني بالتقييم الخارجي المستقل، ولا سيما "ضرورة أن تقوم اليونسكو بوضع إطار شامل للسياسة العامة والمساءلة من أجل إقامة الشراكات الاستراتيجية، على أن يكون منفتحاً على المجتمع المدني وجماعات الخبراء والقطاع الخاص"؛

(ب) الدعوة التي وجهها المجلس التنفيذي إلى المديرة العامة كي "تعد، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، مشروع إطار شامل ومنفتح على الخارج لسياسة اليونسكو العامة في مجال الشراكات الاستراتيجية، يُقدَّم إليه في دورته السابعة والثمانين بعد المائة لإحالته إلى المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين"، واقتراح المجلس التنفيذي بأن "تدرج في الإطار الشامل للسياسة العامة استراتيجيات مميزة لكل فئة من فئات الشركات، على مستوى برامج اليونسكو قاطبة".

٦ – وأيد المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة تأييداً واسع النطاق البيان العام الوارد في "إطار السياسات الخاصة بالشراكات الاستراتيجية: استراتيجية شاملة بشأن الشراكات" (١٩٠م ت/٢١ الجزء الثاني) و"الاستراتيجيات المنفصلة للتعاون مع كل فئة من فئات الشركاء" التي ترافق هذا الإطار (١٩٠م ت/إعلام ٧).

٧ – وطلب المجلس التنفيذي من اليونسكو، في الوقت عينه، أن تُدرج في الاستراتيجية ثلاث فئات إضافية من الشركاء هي سفراء النوايا الحسنة، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعاهد والمراكز من الفئة ٢.

٨ – وطُلب أيضاً من الأمانة أن تضع أهدافاً محددة ونتائج منشودة مع مراعاة خصائص كل فئة من فئات الشركاء.

٩ – وفيما يخص الاستراتيجيات الخاصة بفئات الشركاء الإضافية الثلاث، فتم عرضها بكاملها على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، وذلك في وثيقة إعلامية (١٩١م ت/١٦ إعلام ٣).

١٠– وبما أن الأهداف والنتائج المنشودة الخاصة بكل فئة من فئات الشركاء والمتوافقة مع الدورة البرنامجية ذات الأعوام الأربعة للوثيقة م/٥ يجب أن تستند إلى مشروع الوثيقة ٣٧م/٥ الذي استعرضه المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، طُلب من المديرة العامة أن تدرج الأهداف والنتائج المنشودة الخاصة بكل فئة من فئات الشركاء في وثيقة تتضمن النص الكامل للاستراتيجية الشاملة بشأن الشراكات. وتُقدِّم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة في شكل وثيقة إعلامية (١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث إعلام).

١١– وإذا ما قرر المجلس التنفيذي تأييد الاستراتيجية الشاملة، فسيتعين تكييف نصها حسب الاقتضاء على ضوء القرارات التي سيتخذها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين وإتاحتها فيما بعد على الصفحة الخاصة بالشراكات على موقع الإنترنت التابع لليونسكو.

١٢– وطُلب من المديرة العامة أن تحرص على أن تتضمن كل وثيقة م/٥ لاحقة ملحقاً يحتوي على الأهداف والنتائج المنشودة الخاصة بكل فئة من فئات الشركاء التي تشملها الاستراتيجية الشاملة بشأن الشراكات.

القرار المقترح

١٣– قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يُصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (هاء)،

٢ – يحيط علماً بالاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات الواردة بكاملها في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث إعلام والتي تشمل لكل فئة من فئات الشركاء أهدافاً ونتائج منشودة تتوافق مع الدورة البرنامجية ذات الأعوام الأربعة للوثيقة ٣٧م/٥؛

٣ – ويدعو المديرة العامة إلى تكييف نص الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات حسب الاقتضاء على ضوء القرارات التي سيتخذها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين وإلى ضمان إتاحة هذه الاستراتيجية فيما بعد على الصفحة الخاصة بالشراكات على موقع الإنترنت التابع لليونسكو؛

٤ – ويدعو أيضاً المديرة العامة إلى أن تحرص على أن تتضمن كل وثيقة م/٥ لاحقة ملحقاً يحتوي على الأهداف والنتائج المنشودة الخاصة بكل فئة من فئات الشركاء التي تشملها الاستراتيجية الشاملة بشأن الشراكات.

واو – تقرير المديرة العامة عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

(متابعة تنفيذ القرار ١٩٠م ت/٣٢، والقرار ١٩١م ت/٢٩)

١ – قدّمت المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة الوثيقة ١٩١م ت/٢٩ التي تضمنت اقتراحاً بشأن تمويل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وقرر المجلس في الدورة عينها عدم التوصية بإدراج التزامات تمويل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة في الوثيقة ٣٧م/٥، كما طلب من المديرة العامة أن تقدّم إليه تقريراً عن هذا الموضوع في دورته الثانية والتسعين بعد المائة.

٢ – وبما أنه لم يتوافر للمديرة العامة أي معلومات جديدة عن التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة تتيح لها تقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة، فسيتم تقديم هذا التقرير إلى المجلس في إحدى دوراته المقبلة.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/5 Part IV

١٩٢م ت/٥ الجزء الرابع

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٣
الأصل: إنجليزي

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الرابع

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

الملخص

يرمي هذا التقرير إلى إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن المسائل التالية المتعلقة بالموارد البشرية:

ألف – التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة

المصدر: القرار ١٩٠م ت/٥ (حادي عشر)، والقرار ٣٦م/٩٧

الخلفية: وفقاً للقرارين ١٩٠م ت/٥ (حادي عشر) و٣٦م/٩٧، تقدم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة تقريراً كاملاً عن التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

الغرض: إحاطة المجلس التنفيذي علماً بالاتجاهات الخاصة بالتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣. وترد معلومات مفصلة في الوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٣.

باء – تقرير المديرة العامة عن استخدام عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ وتنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين

عملاً بالقرارين ١٧١م ت/٣٥ و١٩٠م ت/٥ (تاسعاً)، تقدم المديرة العامة تقريرها عن استخدام الأمانة لعقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢.

وقد شجع المجلس التنفيذي، في القرار ١٩٠م ت/٥ (تاسعاً)، الأمانة على مواصلة جهودها لتحسين جودة المعلومات المقدمة عن مضمون العقود وعن الخدمات المقدمة. كما ذكَّر فيه بضرورة توسيع نطاق التوزيع الجغرافي وتأمين توازن أفضل بين الجنسين لدى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في الحالات التي تتساوى فيها المؤهلات.

وتندرج الآثار المالية والإدارية للأنشطة التي يشملها هذا التقرير في نطاق الوثيقة م/٥ الحالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٧.

جدول المحتويات

الصفحة

ألف – التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة

(متابعة القرار ١٨٧م ت/٦ (تاسعاً) والقرار ٣٦م/٩٧ والقرار ١٩٠م ت/٥ (حادي عشر) ١

باء – تقرير المديرة العامة عن استخدام عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ وتنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين

(متابعة القرار ١٩٠م ت/٥ (تاسعاً) ٨

ألف – التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة

(متابعة القرار ١٨٧م ت/٦ (تاسعاً) والقرار ٣٦م/٩٧ والقرار ١٩٠م ت/٥ (حادي عشر)

١ – تقدَم هذه الوثيقة عملاً بالقرارين ١٩٠م ت/٥ (حادي عشر) و٣٦م/٩٧ اللذين طُلب فيهما من المديرة العامة أن توافي المجلس التنفيذي، في دورته الثانية والتسعين بعد المائة، بتقرير كامل عن حالة التوزيع الجغرافي والنتائج المحرزة فيه وبتقرير مرحلي بشأن الإنجازات التي حققت فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في وظائف الإدارة العليا. وطلب المؤتمر العام أيضاً في قراره ٣٦م/٩٧ من المديرة العامة أن تقدم إليه، في دورته السابعة والثلاثين، تقريراً عن حالة التوزيع الجغرافي و التوازن بين الجنسين في الأمانة.

٢ – وسعياً إلى ترشيد عدد الوثائق المقدمة إلى الهيئتين الرئاسيتين، يقدَم هذا التقرير (١٩٢م ت/٥) إلى المؤتمر العام بوصفه وثيقة إعلامية (٣٧م/إعلام ١٢). ويشمل التقرير **التوزيع الجغرافي (الجزء الأول) والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين (الجزء الثاني)** ويقدم معلومات محدثة عن التقدم المحرز، بما في ذلك الاتجاهات والبيانات الإحصائية في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣. وحرصاً على أن تكون الوثيقة **٣٧م/إعلام ١٢** موجزة، فإنها ستتضمن الجداول المفصلة وخطط العمل التي أُدرجت سابقاً في الوثيقة الرئيسية.

الجزء الأول – التوزيع الجغرافي للموظفين

منهجية حساب الحصص الجغرافية

٣– ينطبق مبدأ التوزيع الجغرافي على الموظفين الدوليين من الفئة المهنية الذين يشغلون وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي، أي الوظائف الثابتة الممولة من البرنامج العادي لليونسكو. وترد منهجية حساب الحصص الجغرافية، التي اعتمدها المؤتمر العام عام ٢٠٠٣[١]، في الوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢.

الوضع العام

٤ – بلغ عدد الدول الأعضاء في اليونسكو، في ٢٠١١/٦/١، **١٩٥ دولة**، منها **١٥٧ دولة (٨١٪)** ممثلة في الأمانة.

الجدول ١ – تمثيل الدول الأعضاء
(١ حزيران/يونيو ٢٠١٣)

مستوى التمثيل	عدد الدول الأعضاء
في حدود النصاب	٦٤ (٣٣٪)
فوق النصاب	٢٧ (١٤٪)
دون النصاب	٦٦ (٣٤٪)
العدد الإجمالي للدول الأعضاء الممثلة	**١٥٧ (٨١٪)**
الدول الأعضاء غير الممثلة	٣٨ (١٩٪)
العدد الإجمالي للدول الأعضاء	**١٩٥**

٥ – ويبين الجدول ١ أن ثمة **٦٤ دولة عضواً (٣٣٪) ممثلة في حدود النصاب**، و٢٧ دولة (١٤٪) ممثلة فوق النصاب، و٦٦ دولة (٣٤٪) ممثلة دون النصاب، و٣٨ دولة (١٩٪) غير ممثلة. وترد في الملاحق الثالث والرابع والخامس للوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢ معلومات مفصلة مقسمة بحسب الدول وقائمة كاملة بالدول الأعضاء بحسب مستوى التمثيل.

[١] في القرار ٣٢م/٧١ المعنون "تقرير المدير العام عن الوضع فيما يخص التوزيع الجغرافي للموظفين".

تطور تمثيل الدول الأعضاء في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣

٦ – ظل مستوى التمثيل العام للدول الأعضاء مستقراً منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مع تسجيل ارتفاع طفيف في عدد الدول الأعضاء الممثلة من ١٥٥ إلى ١٥٧ دولة. وينظر ذلك ارتفاعاً بنسبة ١٪ من ٨٠ إلى ٨١٪ في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

٧ – ومن جهة أخرى، انخفض عدد الدول الأعضاء الممثلة في حدود النصاب انخفاضاً ملحوظاً من ٨١ دولة في حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى ٦٤ في حزيران/يونيو ٢٠١٣. وسجل عدد الدول الأعضاء الممثلة دون النصاب ارتفاعاً شديداً (من ٤٥ دولة في حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى ٦٦ في حزيران/يونيو ٢٠١٣).

الجدول ٢ – تطور التوزيع الجغرافي
(الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

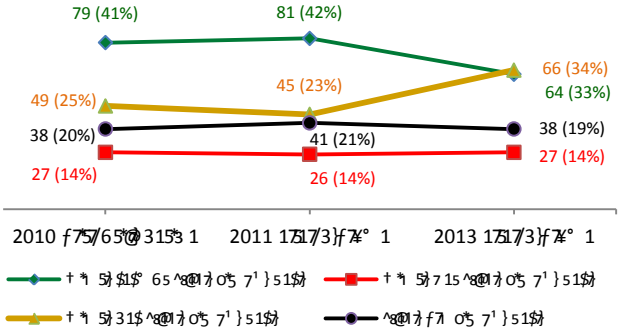

٨ – وقد يعزى هذا الاتجاه إلى العدد المحدود للموظفين الذين استُعين بهم خلال فترة العامين هذه بسبب القيود المالية. ففي الفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣، ترك ١١٤ موظفاً من الموظفين الذين يشغلون وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي المنظمة (مثلت غالبيتهم حالات تقاعد) بينما عُين ٤٥ مرشحاً خارجياً فقط.

٩ – ويتوقع أن يواصل عدد الدول الأعضاء الممثلة دون النصاب ارتفاعه، في ٢٠١٤–٢٠١٥، بسبب عدد حالات التقاعد عن الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي وما يرتقب من معدلات توظيف منخفضة. وإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى الوضع المالي للمنظمة، جُمد العمل ببرنامج المهنيين الشباب لفترة العامين المقبلة (تتوافر معلومات مفصلة بشأن تأثير التقاعد في الملحق السادس للوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢).

التوزيع الجغرافي بحسب المجموعات الإقليمية

١٠– يُعتبر مبدأ الحصص الفردية لكل دولة عضو المعيار الرسمي الوحيد المعمول به في المنظمة. ويُعتبر عرض الوضع بحسب المجموعات الإقليمية ممارسة معتادة في هذا التقرير ويقدَم فقط لأغراض إرشادية. ويُحسب المؤشر الخاص بالمجموعات الإقليمية عن طريق إضافة قيمة الحدين الأدنى والأقصى لنطاق تمثيل كل دولة عضو تنتمي إلى مجموعة إقليمية معينة.

التطورات منذ حزيران/يونيو ٢٠١١

١١– يتضح من الجدول ٣ أن المجموعات الإقليمية الثانية والثالثة والرابعة أصبحت دون الحد الأدنى للمؤشر الخاص بها. وتراجعت المجموعتان الأولى والخامسة (أ) بمقدار ١٩ و١٢ وحدة على التوالي لتبقى بذلك ممثلة في حدود المؤشر.

الجدول ٣

تطور التوزيع الجغرافي بحسب المجموعات الإقليمية

(في الفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

المجموعات الإقليمية*	المؤشر في حزيران/يونيو ٢٠١٣		الوضع في ٢٠١١/٦/١	الوضع في ٢٠١٣/٦/١	التغيرات منذ حزيران/يونيو ٢٠١٣	حالة التمثيل
	الحد الأدنى	الحد الأقصى				
المجموعة الأولى	١٧٦	٣٠٠	٢٧٢ (٣٨٪)	٢٥٣ (٣٧٪)	-١٩	ممثلة في حدود المؤشر
المجموعة الثانية	٦١	١١٢	٦٥ (٩٪)	٦٠ (٩٪)	-٥	ممثلة دون المؤشر
المجموعة الثالثة	٨١	١٥٣	٦٨ (٩٪)	٦٤ (٩٪)	-٤	ممثلة دون المؤشر
المجموعة الرابعة	١٥١	٢٦٩	١٢٨ (١٨٪)	١٢٥ (١٩٪)	-٣	ممثلة دون المؤشر
المجموعة الخامسة (أ)	٩٧	١٩٠	١٢٤ (١٧٪)	١١٢ (١٧٪)	-١٢	ممثلة في حدود المؤشر
المجموعة الخامسة (ب)	٤٥	٨١	٦١ (٩٪)	٦٠ (٩٪)	-١	ممثلة في حدود المؤشر

* المجموعات الانتخابية: المجموعة الأولى؛ والمجموعة الثانية؛ والمجموعة الثالثة: أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والمجموعة الرابعة: آسيا والمحيط الهادي؛ والمجموعة الخامسة (أ): أفريقيا؛ والمجموعة الخامسة (ب): الدول العربية.

١٢- ويبين الجدول ٤ أن المجموعات الإقليمية كافة تضم بلداناً غير ممثلة وممثلة دون النصاب، بما في ذلك المجموعات الممثلة في "حدود المؤشر" الخاص بها. وفي حين تضم المجموعة الرابعة العدد الأكبر من هذه البلدان (٢٩)، فإن وضع المجموعتين الثالثة والخامسة (أ) قريب من وضع المجموعة الرابعة (إذ تضّمان ٢٣ و٢٠ بلداً في هذه الحالة على التوالي). أما المجموعات الأولى والثانية والخامسة (ب)، فتضم ما يتراوح بين عشرة دول أعضاء وإحدى عشرة دولة عضواً غير ممثلة أو ممثلة دون النصاب.

الجدول ٤ – عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة دون النصاب في كل مجموعة إقليمية

المجموعات الإقليمية*	مجموع الدول الأعضاء	النسبة المئوية للدول الأعضاء الممثلة دون النصاب وغير الممثلة
المجموعة الأولى	٢٧	١١ (٤١٪)
المجموعة الثانية	٢٥	١٠ (٤٠٪)
المجموعة الثالثة	٣٣	٢٠ (٦١٪)
المجموعة الرابعة	٤٤	٢٩ (٦٦٪)
المجموعة الخامسة (أ)	٤٧	٢٣ (٤٩٪)
المجموعة الخامسة (ب)	١٩	١١ (٥٨٪)
المجموع	**١٩٥**	**١٠٤**

نسبة التمثيل في الوظائف من درجة مدير وما فوقها بحسب المجموعات الإقليمية

١٣- انخفض عدد المديرين الذين يشغلون وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي من ٨٦ إلى ٧٢ مديراً (-١٤) في الفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، سجل عدد المديرين في جميع المجموعات الإقليمية انخفاضاً خلال الفترة ذاتها. إذ انخفض عدد المديرين في المجموعات الأولى والرابعة والخامسة (ب) بثلاث، وفي المجموعتين الثالثة والخامسة (أ) باثنين وفي المجموعة الثانية بواحد.

الجدول ٥ – التوزيع الجغرافي بحسب المجموعات الإقليمية بالنسبة إلى فئة الموظفين من درجة مدير وما فوقها – ومقارنة التغيرات في حزيران/يونيو ٢٠١١ بالتغيرات في حزيران/يونيو ٢٠١٣

المجموعات الإقليمية	الوضع في حزيران/يونيو ٢٠١١		الوضع في حزيران/يونيو ٢٠١٣		التغيرات منذ ٢٠١١/٦/١
	درجة مدير وما فوقها	النسبة المئوية	درجة مدير وما فوقها	النسبة المئوية	
المجموعة الأولى	٣٥	٪٤١	٣٢	٪٤٤	٣-
المجموعة الثانية	٥	٪٦	٤	٪٦	١-
المجموعة الثالثة	٨	٪٩	٦	٪٨	٢-
المجموعة الرابعة	١٣	٪١٥	١٠	٪١٤	٣-
المجموعة الخامسة (أ)	١٨	٪٢١	١٦	٪٢٢	٢-
المجموعة الخامسة (ب)	٧	٪٨	٤	٪٦	٣-
المجموع	**٨٦**	**٪١٠٠**	**٧٢**	**٪١٠٠**	**١٤-**

التوزيع الجغرافي بتطبيق نظام ترجيح الوظائف

١٤- طلب المؤتمر العام من المدير العام في القرار ٣٢م/٧١ أن يقدم تقريراً عن التوزيع الجغرافي للموظفين في الأمانة بحسب الدرجات في كل دولة عضو، وذلك باستخدام نظام ترجيح الوظائف. وترد معلومات مفصلة في هذا الصدد في الوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢.

الجزء الثاني – التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٥- يقدم هذا الجزء من التقرير معلومات محدثة عن التوازن بين الجنسين في الأمانة، وتقريراً مرحلياً عن خطة العمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين الرامية إلى الوصول بنسبة تمثيل النساء في مستويات الإدارة العليا (درجة مدير-١ وما فوقها) إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥.

١٦- ويزيد عدد الموظفين الذين يشملهم هذا التقرير على عدد الموظفين الذين يشملهم التقرير المعني بالتوزيع الجغرافي، وذلك لأن عملية الإحصاء بحسب نوع الجنس تشمل جميع الموظفين المعينين بموجب عقود محددة المدة بصرف النظر عن مصادر التمويل، في حين أن البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي تقتصر على الوظائف الممولة من ميزانية البرنامج العادي. ومن ثم، فإن البيانات الخاصة بتوزيع الوظائف من درجة مدير بحسب نوع الجنس تشمل الوظائف من درجة مدير الممولة من خارج الميزانية كما هو الحال في المعاهد على سبيل المثال.

تقرير مرحلي عن التوازن بين الجنسين في الوظائف من درجة مدير وما فوقها

١٧- منذ حزيران/يونيو ٢٠١١، تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتمثيل النساء في مستويات الإدارة العليا، مع تحقيق زيادة بنسبة ٥٪ في معدل الوظائف من درجة مدير التي تشغلها النساء (من ٢٧٪ إلى ٣٢٪ في ٢٠١٣/٦/١) (الجدول ٦).

١٨- ويعزى هذا الاتجاه بصورة رئيسية إلى انخفاض عدد المديرين من الرجال (٥٩ عوضاً عن ٧٥ في حزيران/يونيو ٢٠١١) في حين ظل عدد المديرين من النساء مستقراً (٢٨). وأدت القيود المالية إلى إبطاء عمل معظم المبادرات المدرجة في خطة العمل أو تجميده في ٢٠١٢-٢٠١٣، وبخاصة فيما يتعلق بالتوظيف ولكن كذلك عمل المبادرات المتعلقة بتدريب النساء في الدرجات الإدارية المتوسطة. وترد معلومات مفصلة بشأن حالة تنفيذ خطة العمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الملحق ٨ للوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢.

الجدول ٦ – الوضع فيما يخص التوازن بين الجنسين في الوظائف من درجة مدير بحسب الدرجات
في الفترة الممتدة من ٢٠١١/٦/١ إلى ٢٠١٣/٦/١
(الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)

	الوضع في ٢٠١١/٦/١					الوضع في ٢٠١٣/٦/١					الفرق
	أنثى	٪ للإناث	ذكر	٪ للذكور	المجموع	أنثى	٪ للإناث	ذكر	٪ للذكور	المجموع	٪ للإناث
نائب مديرة عامة	–	٪٠	١	٪١٠٠	١	–	–	١	٪١٠٠	١	–
مساعد مديرة عامة	٥	٪٤٥	٦	٪٥٥	١١	٥	٪٤٥	٦	٪٥٥	١١	–
مدير-٢	٨	٪٣٢	١٧	٪٦٨	٢٥	٩	٪٣٩	١٤	٪٦١	٢٣	٪٧+
مدير-١	١٥	٪٢٣	٥١	٪٧٧	٦٦	١٤	٪٢٧	٣٨	٪٧٣	٥٢	٪٤+
المجموع	**٢٨**	**٪٢٧**	**٧٥**	**٪٧٣**	**١٠٣**	**٢٨**	**٪٣٢**	**٥٩**	**٪٦٨**	**٨٧**	**٪٥+**

التوازن بين الجنسين في وظائف الفئة المهنية وما فوقها

١٩- تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف موظفي الفئة المهنية (درجة مهني/درجة مدير) باليونسكو في ٢٠١٣/٦/١. وأدى ذلك إلى أن تحتل اليونسكو المرتبة الثالثة بين أكبر وكالات الأمم المتحدة البالغ عددها ١٢ وكالة[٢] بعد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (٥٠,٤٪) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٥٠,١٪). وبوجه عام، تغلب نسبة تمثيل النساء على الرجال في الفئة المهنية (٥٢٪)؛ وتزيد في الدرجات الأولى إذ تصل إلى ٦٤٪ في الدرجتين م-١ وم-٢ و٥٥٪ في الدرجة م-٣. أما في الدرجتين م-٤ وم-٥، فتمثل النساء ٤٧٪ و ٣٨٪ من الموظفين على التوالي.

[٢] إحصاءات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في ٢٠١٢/١٢/٣١، أكبر ١٢ وكالة من حيث الفئة المهنية من درجة مهني/درجة مدير وهي: الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والرابطة الدولية للتقييم التعليمي واليونسكو ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الجدول ٧ – الوضع فيما يخص التوازن بين الجنسين في وظائف الفئة المهنية بحسب الدرجات
الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (من ٢٠١١/٦/١ إلى ٢٠١٣/٦/١)

	أنثى	*٪ للإناث*	ذكر	*٪ للذكور*	المجموع	أنثى	*٪ للإناث*	ذكر	*٪ للذكور*	المجموع	٪ للإناث
نائب مديرة عامة	–	٪٠	١	٪١٠٠	١	–	٪٠	١	٪١٠٠	١	–
مساعد مديرة عامة	٥	٪٤٥	٦	٪٥٥	١١	٥	٪٤٥	٦	٪٥٥	١١	–
مدير ٢	٨	٪٣٢	١٧	٪٦٨	٢٥	٩	٪٣٩	١٤	٪٦١	٢٣	٪٧+
مدير–١	١٥	٪٢٣	٥١	٪٧٧	٦٦	١٤	٪٢٧	٣٨	٪٧٣	٥٢	٪٤+
مجموع الوظائف من درجة مدير	**٢٨**	**٪٢٧**	**٧٥**	**٪٧٣**	**١٠٣**	**٢٨**	**٪٣٢**	**٥٩**	**٪٦٨**	**٨٧**	**٪٥+**
م–٥	٦١	٪٣٩	٩٥	٪٦١	١٥٦	٥٤	٪٣٨	٨٧	٪٦٢	١٤١	٪١–
م–٤	٩٦	٪٤٦	١١٢	٪٥٤	٢٠٨	١٠٣	٪٤٧	١١٥	٪٥٣	٢١٨	٪١+
م–٣	١٥٠	٪٥٢	١٣٦	٪٤٨	٢٨٦	١٥٠	٪٥٥	١٢٣	٪٤٥	٢٧٣	٪٢+
م–٢/م–١	١٢٢	٪٦٩	٥٥	٪٣١	١٧٧	١٠٥	٪٦٤	٦٠	٪٣٦	١٦٥	٪٥–
مجموع الوظائف من الفئة المهنية	**٤٢٩**	**٪٥٢**	**٣٩٨**	**٪٤٨**	**٨٢٧**	**٤١٢**	**٪٥٢**	**٣٨٥**	**٪٤٨**	**٧٩٧**	**–**
مجموع الوظائف من درجة مدير والفئة المهنية	**٤٥٧**	**٪٤٩**	**٤٧٣**	**٪٥١**	**٩٣٠**	**٤٤٠**	**٪٥٠**	**٤٤٤**	**٪٥٠**	**٨٨٤**	**٪١+**

الجزء الثالث – الخلاصة

٢٠- يبلغ العدد الإجمالي للدول الأعضاء الممثلة في الأمانة ١٥٧ دولةً عضواً (أي ما يمثل ٨١٪ من مجموع الدول الأعضاء). وعلى الرغم من استقرار مستوى التمثيل العام، فقد ازداد عدد البلدان الممثلة دون النصاب وانخفض عدد البلدان الممثلة في حدود النصاب انخفاضاً ملحوظاً. ويعزى هذا الاتجاه بصورة أساسية إلى عدم تحديد الموظفين الذين يشغلون وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي بسبب القيود المالية المفروضة على المنظمة والتي أدت إلى انخفاض معدلات التوظيف انخفاضاً ملحوظاً.

٢١- وجُمدت معظم الأنشطة المدرجة في خطة العمل لتحسين التوزيع الجغرافي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ (ترد معلومات عن حالة تنفيذ خطة العمل في الملحق ٢ للوثيقة ٣٧م/إعلام ١٢).

٢٢- وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في فئة الوظائف المهنية وما فوقها (درجة مهني/درجة مدير) (٥٠٪ من الرجال و٥٠٪ من النساء). وتحتل اليونسكو في هذا المجال إحدى أعلى المراتب بين وكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في مستوى الإدارة العليا (ارتفعت نسبة المديرين من النساء من ٢٢٪ في عام ٢٠٠٩، الذي شهد استهلال خطة العمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، إلى ٣٢٪ في حزيران/يونيو ٢٠١٣)، فقد يصعب تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويبلغ عدد الرجال من المديرين المزمع تقاعدهم بحلول نهاية عام ٢٠١٥ ٢٩ رجلاً من أصل ٣٨ مديراً. وقد يتيح ذلك الفرصة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين. ومن ثم، سيتم مواصلة إيلاء عناية خاصة عندما تتخذ قرارات بشأن شغل وظائف الإدارة العليا.

مشروع قرار

٢٣- على ضوء الاعتبارات المذكورة آنفاً في هذه الوثيقة، قد يرغب المؤتمر العام في اعتماد قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكِّر بالقرارين ٣٦م/٩٧ و١٩٠م ت/٥ (تاسعاً)،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الرابع،

٣ - ويذكِّر أيضاً بأن أعلى صفات النزاهة والكفاءة والمقدرة الفنية تبقى تشكل أهم المعايير لدى تعيين الموظفين،

٤ - يحيط علماً بالمعلومات التي قدمتها المديرة العامة عن حالة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣؛

٥ - ويدعو المديرة العامة إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة مذكرة تتضمن معلومات عن حالة التوزيع الجغرافي لموظفي الأمانة وتقريراً مرحلياً عن تحقيق التوازن بين الجنسين في مستويات الإدارة العليا، وأن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً كاملاً عن هذا الموضوع في دورته السابعة والتسعين بعد المائة؛

٦ - ويدعو المديرة العامة إلى أن تقدم إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والتسعين تقريراً كاملاً عن حالة التوزيع الجغرافية والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة.

باء – تقرير المديرة العامة عن استخدام عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ وتنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين

(متابعة القرار ١٩٠م ت/٥ (تاسعاً)

المقدمة

١ – تستخدم اليونسكو عادةً ثلاثة أنواع من عقود الخدمات هي: العقود الخاصة بالمنظمات التي تستهدف تحقيق الربح، والعقود الخاصة بالمنظمات التي لا تستهدف تحقيق الربح، وعقود الخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين.

٢ – ويغطي هذا التقرير العقود الممنوحة لخبراء استشاريين من الأفراد وغيرهم من الأخصائيين الذين تستعين بهم اليونسكو لإسداء المشورة وتقديم خدمات استشارية إلى المنظمة أو لتوفير المهارات والخبرات والمعارف اللازمة لتقديم خدمة محددة أو منتج محدد.

معلومات محدثة عن تنفيذ السياسة العامة

٣ – وافقت المديرة العامة في شباط/فبراير ٢٠١٢ على سياسة عامة جديدة تتعلق بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين. وروعيت في هذه السياسة عدة أمور من بينها توصيات وردت في تقارير[٣] للمراجع الخارجي للحسابات وتتعلق بوجه خاص بتعزيز المناقصة التنافسية وتوضيح أسباب منح الاستثناءات واعتماد أساليب تعاقد جديدة للأفراد من مؤلفين ومصورين فوتوغرافيين وأخصائيي إنتاج الأفلام وتسجيلات الفيديو. وبما أنه لم يتم تنفيذ العقود الجديدة للأخصائيين الأفراد إلا منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، وأن أداة إدارة العقود على الإنترنت أُدمجت في وقت لاحق من عام ٢٠١٢، فإنه لا يمكن تقديم بيانات بشأن هذه العقود في هذه الوثيقة.

٤ – واستُحدثت قاعدة بيانات واحدة تيسر تتبع الأفراد المتعاقدين مع المنظمة بموجب عقود مؤقتة في عام ٢٠١٢. وأتاح تحليل بيانات النظام الجديد لمكتب إدارة الموارد البشرية تحديد الأفراد الذين يعملون حالياً مع اليونسكو والذين استُعين بهم بموجب عقود مؤقتة متتالية. وطُلب من القطاعات ومكاتب المقر منذئذ تحديد أساليب تعاقد أكثر ملاءمة لهؤلاء الأفراد.

٥ – واستُحدث سجل جديد للخبراء الاستشاريين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بوصفه جزءاً من أداة التوظيف الإلكترونية الجديدة لليونسكو على الإنترنت. ونُظمت دورات تدريبية للموظفين الإداريين وغيرهم من الموظفين بشأن نظم البحث في السجل، في المقر والمكاتب الميدانية (من خلال التداول بالوسائل السمعية والمرئية) في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣.

---

[٣] الوثيقة ١٨٢م ت/٤٦: تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن العقود المؤقتة التي تمنحها المنظمة.

تدابير خاصة

٦ – وافقت المديرة العامة أخيراً في آذار/مارس ٢٠١٣ على تدبيرين خاصين يتعلقان بعقود الخبراء الاستشاريين الأفراد. وينجم أولهما عن القيود المالية ويتمثل في تكليف القطاعات ومكاتب المقر والمكاتب الميدانية بخفض عنصر التكلفة في جميع العقود الجديدة بصرف النظر عن مصدر التمويل بنسبة ٢٠٪، وذلك حتى إشعار آخر. ويتواصل التعبير عن الأسعار "بالحد الأقصى" لها كي تتوافر للمديرين المرونة اللازمة لتحديد الأجور الملائمة لتأمين الخبرات والدراية الفنية وجودة الخدمات من خلال التفاوض، وذلك مع مراعاة الوضع الخاص القائم وأية عوامل أخرى متصلة به.

٧ – وإضافة إلى ذلك، يُطلب الآن من مكاتب المقر والمكاتب الميدانية خفض عدد الخبراء الاستشاريين الممولين من الميزانية العادية بنسبة ٢٠٪. ويقوم أساس هذا الخفض على عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد الذين استعانت بهم القطاعات ومكاتب المقر والمكاتب الميدانية في عام ٢٠١٢.

بيانات خاصة بعقود الخبراء الاستشاريين والاتجاهات المتعلقة بها

٨ – يعرض هذا الجزء بيانات خاصة بعقود الخبراء الاستشاريين التي أبرمت في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ في المقر والمكاتب الميدانية. وترد الإحصاءات والجداول الرئيسية فيما يلي في حين ترد الجداول والرسوم البيانية التفصيلية في الملحقين الأول والثاني المتاحين على الإنترنت. ومثلما جرى في التقارير السابقة، فقد عُرضت على حدة البيانات المتعلقة بالعقود التي منحها مكتب برازيليا (في الملحق الثالث) بغية إعطاء صورة أوضح للعقود التي منحتها المكاتب الميدانية ككل.

عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد

٩ – سجل إجمالي عدد الخبراء الاستشاريين المستعان بهم في عام ٢٠١٢ تراجعاً بنسبة ٢٩٪ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١١ (انخفض بنسبة ٢١٪ في المقر؛ و٣٢٪ في الميدان (الجدول ١)). ومثل الميدان ٧١٪ من إجمالي الخبراء الاستشاريين الأفراد المستعان بهم في عام ٢٠١٢.

الجدول ١ – عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد: ٢٠٠٨–٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	٨٢٥	١٠٠١	٨٠٠	٦٩٩	٥٤٩	٪٢١-
٪ في المقر	*٪٣٥*	*٪٤٠*	*٪٣٢*	*٪٢٦*	*٪٢٩*	
الميدان*	١٥٠٩	١٥١٢	١٦٨٩	١٩٨١	١٣٤٩	٪٣٢-
٪ للميدان	*٪٦٥*	*٪٦٠*	*٪٦٨*	*٪٧٤*	*٪٧١*	
المجموع	**٢٣٣٤**	**٢٥١٣**	**٢٤٨٩**	**٢٦٨٠**	**١٨٩٨**	٪٢٩-

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

عدد عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد

١٠- انخفض عدد عقود الخبراء الاستشاريين التي أبرمتها اليونسكو في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٦٪ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١١ (انخفض بنسبة ٢٣٪ في المقر؛ و٢٨٪ في الميدان (الجدول الثاني)). ومثل الميدان ٦٧٪ من إجمالي عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد الممنوحة في عام ٢٠١٢.

الجدول ٢ – عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد: ٢٠٠٨–٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	١٢٦٧	١٥٢٣	١٢٤٨	١٠٨٤	٨٤٠	٪٢٣-
٪ في المقر	*٪٤١*	*٪٤٦*	*٪٣٧*	*٪٣١*	*٪٣٣*	
الميدان*	١٨٠٨	١٨٠٧	٢١٠٧	٢٤١٧	١٧٤١	٪٢٨-
٪ للميدان	*٪٥٩*	*٪٥٤*	*٪٦٣*	*٪٦٩*	*٪٦٧*	
المجموع	**٣٠٧٥**	**٣٣٣٠**	**٣٣٥٥**	**٣٥٠١**	**٢٥٨١**	٪٢٦-

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد

١١- انخفض إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمتها اليونسكو في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٥٪ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١١ (انخفض بنسبة ٢٣٪ في المقر و٢٦٪ في الميدان (الجدول الثالث)). ومثل الميدان ٦٣٪ من إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد.

الجدول ٣ – الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين: ٢٠٠٨–٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	٩,٥٥٠	١١,١٩٢	١٠,١٥٠	٨,٧٤٣	٦,٧٦٥	٪٢٣-
٪ في المقر	*٪٥٣*	*٪٥١*	*٪٤٢*	*٪٣٦*	*٪٣٧*	
الميدان*	٨,٤٣٧	١٠,٧٥٢	١٤,٢١٠	١٥,٧٤٧	١١,٥٧٥	٪٢٦-
٪ للميدان	*٪٤٧*	*٪٤٩*	*٪٥٨*	*٪٦٤*	*٪٦٣*	
المجموع	**١٧,٩٨٧**	**٢١,٩٤٤**	**٢٤,٣٦٠**	**٢٤,٤٩٠**	**١٨,٣٤٠**	٪٢٥-

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

مصدر تمويل العقود

١٢- انخفض الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد الممولة من ميزانية البرنامج العادي بنسبة ٨٣٪ في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١١ (انخفض بنسبة ٧٨٪ في المقر و٨٥٪ في الميدان). وازداد الإنفاق على العقود الممولة من موارد خارجة عن الميزانية بنسبة ٤٢٪ في عام ٢٠١٢ (ازداد بنسبة ٣١٪ في المقر و٤٩٪ في الميدان) مما مثل ٨٨٪ من إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ مقابل ٤٦٪ في عام ٢٠١١ (الجدول الرابع).

الجدول ٤ – الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين بحسب مصدر التمويل: ٢٠١١ و٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠١١				٢٠١٢				التطور في عامي ٢٠١١–٢٠١٢	
	الميزانية العادية	٪ الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	٪ الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	٪ الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	٪ الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
المقر	٤,٢٩٧	٪٤٩	٤,٤٤٦	٪٥١	٠,٩٣٦	٪١٤	٥,٨٢٩	٪٨٦	٪٧٨-	٪٣١
الميدان*	٨,٨٤٦	٪٥٦	٦,٩٠٢	٪٤٤	١,٢٨١	٪١١	١٠,٢٨٨	٪٨٩	٪٨٥-	٪٤٩
المجموع	**١٣,١٤٣**	**٪٥٤**	**١١,٣٤٨**	**٪٤٦**	**٢,٢٢٣**	**٪١٢**	**١٦,١١٧**	**٪٨٨**	**٪٨٣-**	**٪٤٢**

	المجموع	
المقر	**٨,٧٤٣**	**٦,٧٦٥**
الميدان*	**١٥,٧٤٨**	**١١,٥٧٥**
المجموع	**٢٤,٤٩١**	**١٨,٣٤٠**

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

العقود بحسب المبلغ

١٣- لا تزال قيمة معظم عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة في المقر وفي المكاتب الميدانية تقل عن ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي: إذ بلغت نسبة هذه العقود فيهما ٧٠٪ و٨٢٪ على التوالي في عام ٢٠١٢، مقابل ٧٤٪ و٨١٪ في عام ٢٠١١. وأبرم ٢٤ عقداً تزيد قيمة كل منه على ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ (١٪ من مجموع العقود الممنوحة)، مقابل ٢٦ عقداً مُنح في عام ٢٠١١؛ ومنها خمسة عقود في المقر و١٩ عقداً في الميدان (انظر الجدول ٥ الوارد في الملحق الأول).

١٤- انخفض متوسط المبلغ المنفق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر بنسبة ٠,١٪ (ليصل إلى ٨٠٥٤ دولاراً أمريكياً) في فترة عامي ٢٠١١-٢٠١٢ وارتفع بنسبة ٢٪ (ليصل إلى ٦٦٤٨ دولاراً أمريكياً) في الميدان (باستثناء مكتب برازيليا) خلال الفترة ذاتها (انظر الجدول ٦ الوارد في الملحق الأول).

مدة العقود

١٥- تُبرم معظم عقود الخبراء الاستشاريين لفترات قصيرة جداً تقل عادةً عن ثلاثة أشهر. ويبين الجدول ٧ الوارد في الملحق الأول أن نسبة العقود التي أُبرمت في عام ٢٠١٢ لمدة تقل عن ثلاثة أشهر بلغت ٧١٪ في المقر و٧٥٪ في الميدان، مقابل ٧٧٪ و٧٠٪ على التوالي في عام ٢٠١١. وكانت ٧٪ من العقود المبرمة في المقر و١٠٪ من العقود المبرمة في الميدان خلال عام ٢٠١١ تزيد مدتها على ستة أشهر.

العقود المبرمة في المقر بحسب القطاعات والمكاتب

١٦- لا تزال معظم المبالغ المنفقة على عقود الخبراء الاستشاريين في المقر توفر دعماً مباشراً لبرنامج اليونسكو (انظر الجدول ٨ الوارد في الملحق الأول).وحظيت قطاعات التربية، والعلوم الطبيعية، والاتصال والمعلومات، والثقافة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية بنحو ٨٥٪ من إجمالي الإنفاق على هذه العقود خلال عام ٢٠١٢ أي بالنسبة ذاتها التي كانت تحظى بها في عام ٢٠١١، وحظيت ثلاثة من هذه القطاعات – الثقافة والتربية والعلوم الطبيعية – بنسبة ٦٧٪ من مجموع العقود المبرمة في عام ٢٠١٢، أي ما يمثل ٨١٪ من إجمالي الإنفاق على هذه العقود.

١٧- ويرد في الملحق الثاني بيان مفصل للمبالغ التي أُنفقت في المقر على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد بحسب مجالات النشاط، بناءً على معلومات مستمدة من نظام المالية والميزانية (فابس).

التكافؤ بين الجنسين وجنسيات الخبراء الاستشاريين والموظفون المتقاعدون

١٨- تنص السياسة الجديدة الخاصة بالخبراء الاستشاريين على أنه يتعين على المسؤولين الإداريين لدى الاستعانة بهؤلاء الخبراء أن يولوا العناية اللازمة لمسألتي التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي في الحالات التي تتساوى فيها مؤهلات المرشحين. ويشجَّع المسؤولون الإداريون أيضاً على الاستعانة بخبراء محليين للعمل في إطار مشروعات محلية كلما كان ذلك ممكناً. وإضافة إلى ذلك، فإن منح عقد لموظف سابق في اليونسكو يستلزم الحصول على موافقة مساعد المديرة العامة المعني أو مدير المكتب أو المكتب الميداني المعني.

١٩- وحظي الخبراء الاستشاريون من بلدان المجموعة الإقليمية الأولى بنسبة ٢٩٪ من عقود الخبراء الاستشاريين التي مُنحت في المقر وفي الميدان خلال عام ٢٠١٢ (مقابل ٣٢٪ في فترة عامي ٢٠١٠-٢٠١١)؛ أما الخبراء الاستشاريون من بلدان المجموعة الإقليمية الخامسة (أفريقيا)، فقد حظوا بنسبة ٢٢٪ من العقود الممنوحة، مقابل ١٦٪ لخبراء المجموعة

الرابعة، و١٦٪ لخبراء المجموعة الخامسة (الدول العربية)، و١٣٪ لخبراء المجموعة الثالثة، و٤٪ لخبراء المجموعة الثانية (انظر الجدول ٩ الوارد في الملحق الأول).

٢٠- وفيما يخص المقر، حظي الخبراء الاستشاريون المنتمون إلى بلدان المجموعة الأولى بنسبة ٥٧٪ من العقود الممنوحة في عام ٢٠١٢ (مقارنة بنسبة ٦٥٪ في فترة عامي ٢٠١٠-٢٠١١)؛ أي ما يمثل ٥٨٪ من إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين (مقارنة بنسبة ٦٥٪ في عامي ٢٠١٠-٢٠١١). أما في الميدان، فحظي الخبراء الاستشاريون المنتمون إلى بلدان المجموعة الأولى بنسبة ١٨٪ من العقود الممنوحة في عام ٢٠١٢ (بقيت هذه النسبة على ما كانت عليه في عامي ٢٠١٠-٢٠١١)؛ أي ما يمثل ٣٣٪ من إجمالي الإنفاق (مقارنة بنسبة ٢٦٪ في عامي ٢٠١٠-٢٠١١).وحظي الخبراء الاستشاريون المنتمون إلى بلدان المجموعة الخامسة (أفريقيا) بنسبة ٢٦٪ من العقود الممنوحة في عام ٢٠١٢ مقابل ١٩٪ لخبراء المجموعة الخامسة (الدول العربية)، و١٨٪ لخبراء المجموعة الرابعة، و١٥٪ لخبراء المجموعة الثالثة، و٤٪ لخبراء المجموعة الثانية.

٢١- ويبين الجدول ١٠ الوارد في الملحق الأول جنسيات الخبراء الاستشاريين الذين استعانت بهم اليونسكو في عام ٢٠١٢ بحسب المجموعة التي يقع فيها المكتب المانح للعقد؛ وتؤكد البيانات أن المكاتب تستعين بخبراء استشاريين محليين للعمل في إطار مشروعات محلية. فقد كانت نسبة ٥٥٪ من الخبراء الاستشاريين الذين استعانت بهم مكاتب قائمة في بلدان المجموعة الأولى من مواطني بلدان هذه المجموعة. وتتراوح هذه النسبة بين ٦٨٪ و١٠٠٪ في المناطق الأخرى: ففي مكاتب المجموعة الرابعة على سبيل المثال، كانت نسبة ٦٨٪ من الخبراء الاستشاريين المستعان بهم من مواطني بلدان هذه المجموعة، في حين كان جميع الخبراء الاستشاريين الذين استعانت بهم مكاتب قائمة في بلدان المجموعة الثانية من مواطني بلدان هذه المجموعة.

٢٢- وتمثل النساء نسبة ٤٦٪ من الخبراء الاستشاريين الذين استُعين بهم في المقر في عام ٢٠١٢(مقابل ٤٥٪ في عام ٢٠١١). وبلغت النسبة المناظرة في الميدان ٣٥٪، أي النسبة ذاتها التي بلغتها في عام ٢٠١١. ومثلت النساء نسبة ٣٨٪ من مجموع الخبراء الاستشاريين الذين استُعين بهم في عام ٢٠١٢ مثلما كان الأمر في عام ٢٠١١ (الجدول ١١ الوارد في الملحق الأول).

الموظفون المتقاعدون

٢٣- انخفض عدد الموظفين المتقاعدين الذين منحوا عقود خبراء استشاريين في عام ٢٠١٢ من مجموع ٩٣ عقداً في عام ٢٠١١ إلى ٤٢ عقداً في عام ٢٠١٢. وحصل ١٨ موظفاً متقاعداً في عام ٢٠١٢ على عقود في المقر بتكلفة إجمالية قدرها ٠,١٩٥ مليون دولار أمريكي، وحصل ٢٤ موظفاً متقاعداً على عقود في الميدان (بتكلفة قدرها ٠,٤٣٢ مليون دولار أمريكي). وبلغت نسبة الموظفين المتقاعدين الذين استعين بهم في المقر وفي الميدان ٢٪ من مجموع الخبراء

الاستشاريين الذين استعين بهم و٣٪ من إجمالي الإنفاق على هذه العقود في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبتي ٣٪ و٦٪ على التوالي في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ١٢ الوارد في الملحق الأول).

عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة لقاء "دولار واحد"

٢٤- تُبرم عقود لقاء "دولار واحد" مع أفراد يُستعان بهم لأداء مهام تمثيلية خاصة أو مع موظفين سابقين في اليونسكو لضمان سلاسة نقل الخبرات والذاكرة المؤسسية. ويجب الحصول على موافقة مسبقة من مكتب المديرة العامة لمنح العقود التي تُبرم لقاء "دولار واحد".

٢٥- وأُبرمت عقود من هذا النوع في المقر مع ١٤ شخصاً خلال عام ٢٠١٢ (١٦ شخصاً في عام ٢٠١١)، كان من بينهم خمسة موظفين سابقين في اليونسكو. ويبين الجدول ١٣ الوارد في الملحق الأول القطاعات والمكاتب التي منحت عقوداً لقاء "دولار واحد" في عام ٢٠١٢.

الآثار المالية والإدارية

٢٦- تندرج الأنشطة المذكورة في هذا التقرير في إطار خطط عمل.

القرار المقترح

٢٧- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرارين ١٧١م ت/٣٥ و١٩٠م ت/٥ (تاسعاً)،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الرابع،

٣ - يحيط علماً بالتطورات التي شهدتها السياسة العامة منذ استحداث السياسة الجديدة الخاصة بعقود الخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين في شباط/فبراير ٢٠١٢؛

٤ - ويحيط علماً أيضاً بالبيانات والتحليلات والمعلومات النوعية الواردة في التقرير، ويشجع الأمانة على مواصلة جهودها لتحسين جودة المعلومات المتعلقة بمضمون عقود الخبراء الاستشاريين والخدمات المقدمة؛

٥ - ويذكّر بضرورة توسيع نطاق التوزيع الجغرافي وتأمين توازن أفضل بين الجنسين عند الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في الحالات التي تتساوى فيها المؤهلات؛

٦ - ويدعو المديرة العامة إلى أن تقدم إليه في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة تقريراً عن تنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين.

الملحق الأول

إحصاءات بشأن عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة في المقر والميدان (باستثناء برازيليا)

١ – يبين الجدول ١ عدد عقود الخبراء الاستشاريين التي مُنحت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) في كل عام يمتد من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

الجدول ١ – عدد عقود الخبراء الاستشاريين: ٢٠٠٨–٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	١٢٦٧	١٥٢٣	١٢٤٨	١٠٨٤	٨٤٠	٪٢٣-
٪ في المقر	*٪٤١*	*٪٤٦*	*٪٣٧*	*٪٣١*	*٪٣٣*	
الميدان*	١٨٠٨	١٨٠٧	٢١٠٧	٢٤١٧	١٧٤١	٪٢٨-
٪ للميدان	*٪٥٩*	*٪٥٤*	*٪٦٣*	*٪٦٩*	*٪٦٧*	
المجموع	**٣٠٧٥**	**٣٣٣٠**	**٣٣٥٥**	**٣٥٠١**	**٢٥٨١**	٪٢٦-

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

عدد الخبراء الاستشاريين

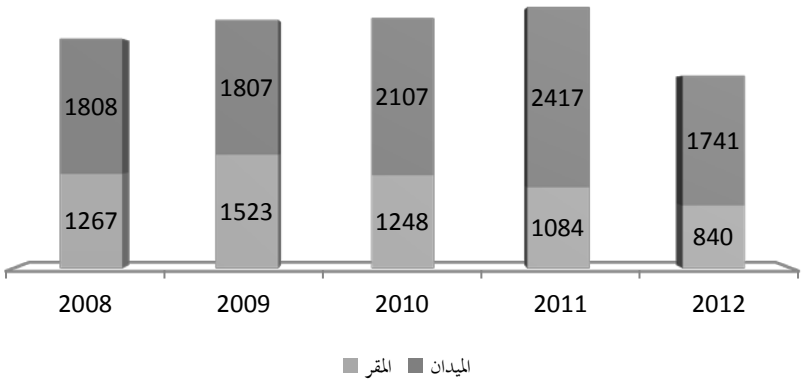

٢ – ويبين الجدول ٢ عدد الخبراء الاستشاريين الذين أبرمت معهم عقود في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) عن كل عام يمتد من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

الجدول ٢ – عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد: ٢٠٠٨–٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	٨٢٥	١٠٠١	٨٠٠	٦٩٩	٥٤٩	٢١٪–
٪ في المقر	*٣٥٪*	*٤٠٪*	*٣٢٪*	*٢٦٪*	*٢٩٪*	
الميدان*	١٥٠٩	١٥١٢	١٦٨٩	١٩٨١	١٣٤٩	٣٢٪–
٪ للميدان	*٦٥٪*	*٦٠٪*	*٦٨٪*	*٧٤٪*	*٧١٪*	
المجموع	**٢٣٣٤**	**٢٥١٣**	**٢٤٨٩**	**٢٦٨٠**	**١٨٩٨**	٢٩٪–

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد

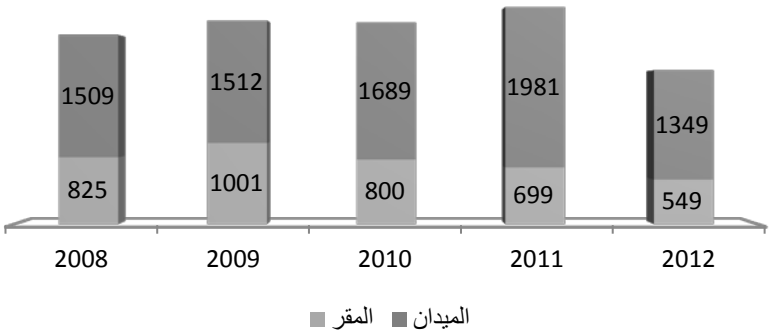

٣ – ويبين الجدول ٣ إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي مُنحت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) عن كل عام يمتد من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

الجدول ٣ – الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين: ٢٠٠٨–٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطورات في ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	٩,٥٥٠	١١,١٩٢	١٠,١٥٠	٨,٧٤٣	٦,٧٦٥	٢٣٪–
٪ في المقر	*٥٣٪*	*٥١٪*	*٤٢٪*	*٣٦٪*	*٣٧٪*	
الميدان*	٨,٤٣٧	١٠,٧٥٢	١٤,٢١٠	١٥,٧٤٧	١١,٥٧٥	٢٦٪–
٪ للميدان	*٤٧٪*	*٤٩٪*	*٥٨٪*	*٦٤٪*	*٦٣٪*	
المجموع	**١٧,٩٨٧**	**٢١,٩٤٤**	**٢٤,٣٦٠**	**٢٤,٤٩٠**	**١٨,٣٤٠**	٢٥٪–

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين

(بملايين الدولارات الأمريكية)

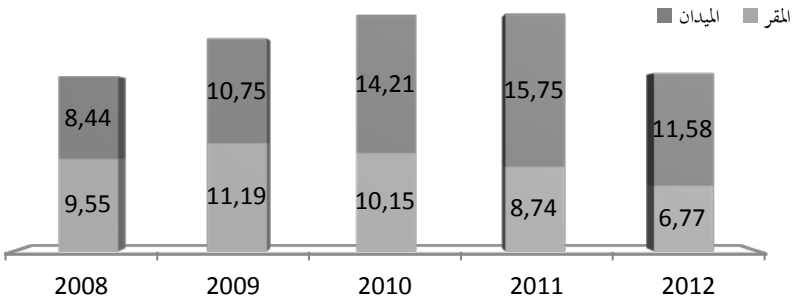

٤ – ويبين الجدول ٤ إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بحسب مصدر التمويل.

الجدول ٤ – الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين بحسب مصدر التمويل: ٢٠١١ و٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠١١				٢٠١٢				التطور في عامي ٢٠١١-٢٠١٢	
	الميزانية العادية	٪ الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	٪ الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	٪ الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	٪ الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
المقر	٤,٢٩٧	٪٤٩	٤,٤٤٦	٪٥١	**٨,٧٤٣**	٠,٩٣٦	٪١٤	٥,٨٢٩	٪٨٦	**٦,٧٦٥**	٪٧٨-	٪٣١
الميدان*	٨,٨٤٦	٪٥٦	٦,٩٠٢	٪٤٤	**١٥,٧٤٨**	١,٢٨١	٪١١	١٠,٢٨٨	٪٨٩	**١١,٥٧٥**	٪٨٥-	٪٤٩
المجموع	**١٣,١٤٣**	**٪٥٤**	**١١,٣٤٨**	**٪٤٦**	**٢٤,٤٩١**	**٢,٢٢٣**	**٪١٢**	**١٦,١١٧**	**٪٨٨**	**١٨,٣٤٠**	**٪٨٣-**	**٪٤٢**

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

٥ – ويبين الجدول ٥ والرسمان البيانان إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بحسب حجم العقد.

الجدول ٥ – عدد عقود الخبراء الاستشاريين بحسب حجم العقد: ٢٠١١ و٢٠١٢ (بالدولار الأمريكي)

	المقر				الميدان*			
بالدولار الأمريكي	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪
أقل من ٥٠٠٠	٥٦٨	٪٥٢	٣٩١	٪٤٧	١٤٢٦	٪٥٩	١٠٨٤	٪٦٢
٥٠٠٠ حتى ٩٩٩٩	٢٣٤	٪٢٢	٢٠١	٪٢٤	٥٢٩	٪٢٢	٣٤٥	٪٢٠
١٠ ٠٠٠ حتى ٢٤ ٩٩٩	٢١٦	٪٢٠	٢١٢	٪٢٥	٣٦٥	٪١٥	٢٣٦	٪١٤
٢٥ ٠٠٠ حتى ٤٩ ٩٩٩	٥٤	٪٥	٣١	٪٤	٨٣	٪٣	٥٧	٪٣
٥٠ ٠٠٠ وأكثر	١٢	٪١	٥	٪١	١٤	٪١	١٩	٪١
المجموع	**١٠٨٤**	**٪١٠٠**	**٨٤٠**	**٪١٠٠**	**٢٤١٧**	**٪١٠٠**	**١٧٤١**	**٪١٠٠**

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

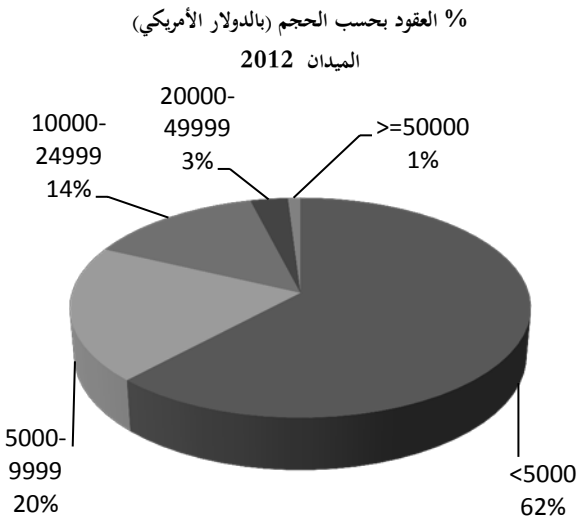

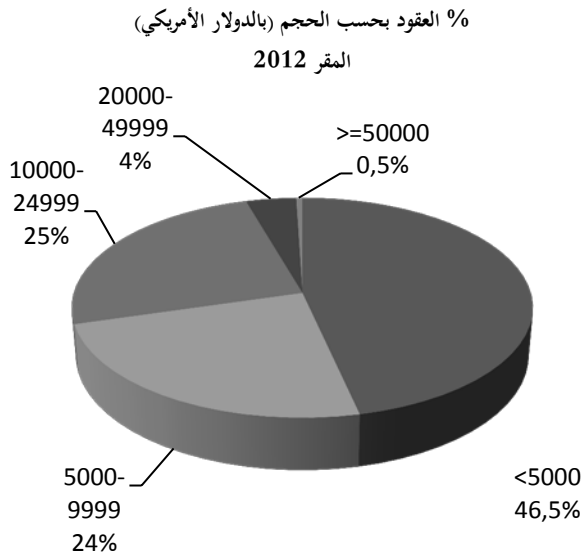

٦ – ويبين الجدول ٦ متوسط الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) عن كل عام يمتد من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

الجدول ٦ – متوسط الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين: ٢٠٠٨–٢٠١٢
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التطور في عامي ٢٠١١–٢٠١٢
المقر	٧٥٣٧	٧٣٤٩	٨١٣٣	٨٠٦٦	٨٠٥٤	٪٠,١-
الميدان*	٤٦٦٦	٥٩٥٠	٦٧٤٤	٦٥١٥	٦٦٤٨	٪٢
المجموع	**٥٨٤٩**	**٦٥٩٠**	**٧٢٦١**	**٦٩٩٥**	**٧١٠٦**	٪١,٦

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

٧ – ويبين الجدول ٧ والرسمان البيانان إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر وفي المكاتب الميدانية (باستثناء مكتب برازيليا) في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بحسب مدة العقد.

الجدول ٧ – عدد عقود الخبراء الاستشاريين بحسب مدة العقد: ٢٠١١ و٢٠١٢

	المقر				الميدان*			
	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪
أقل من شهر	٤٥٤	٪٤٢	٢٣٨	٪٢٨	٧١٠	٪٢٩	٤٩٩	٪٢٩
من شهر إلى ٣ أشهر	٣٧٨	٪٣٥	٣٦٢	٪٤٣	٩٨٥	٪٤١	٨١٣	٪٤٧
من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	١٧٧	٪١٦	١٨٤	٪٢٢	٤٨٤	٪٢٠	٣٠٣	٪١٧
أكثر من ٦ أشهر	٧٥	٪٧	٥٦	٪٧	٢٣٨	٪١٠	١٢٦	٪٧
المجموع	**١٠٨٤**	**٪١٠٠**	**٨٤٠**	**٪١٠٠**	**٢٤١٧**	**٪١٠٠**	**١٧٤١**	**٪١٠٠**

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

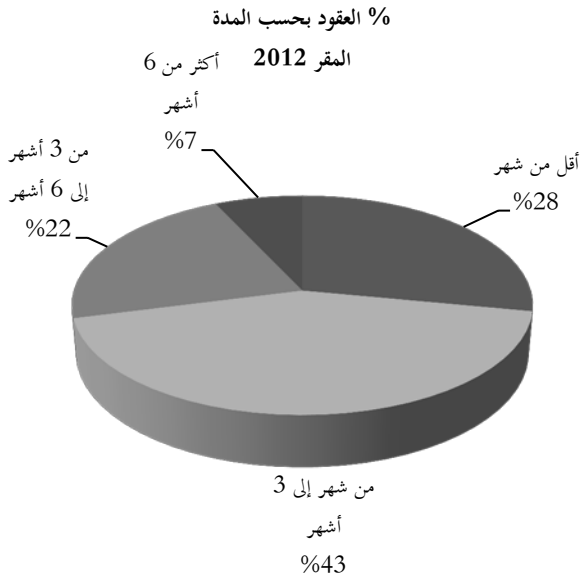

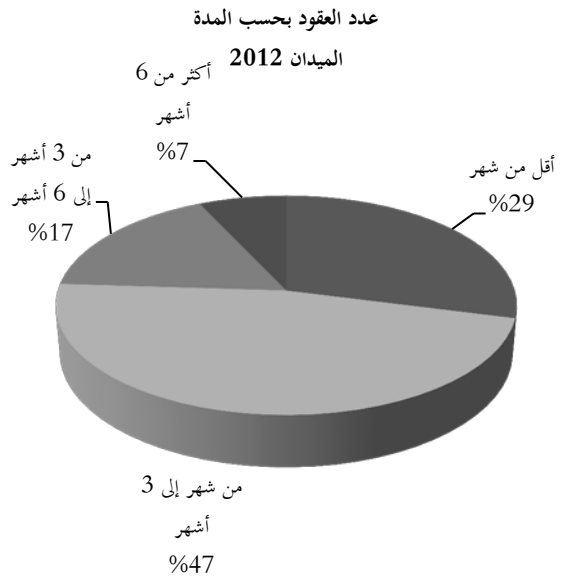

٨ – ويبين الجدول ٨ عدد عقود الخبراء الاستشاريين والمبالغ المنفقة عليها في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بحسب القطاع.

الجدول ٨ – عدد عقود الخبراء الاستشاريين والمبالغ المنفقة عليها بحسب القطاع أو المكتب: ٢٠١١– ٢٠١٢
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠١١			٢٠١٢			
	العدد	٪	المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)	٪	العدد	٪	المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)	٪
الاتصال والمعلومات	٢٢	**٢٪**	٠,١٧٣	**٢٪**	٢٥	**٢,٩٪**	٠,١٧٨	**٢,٦٪**
الثقافة	٣١٥	**٢٩,١٪**	٢,٥٦٥	**٢٩,٣٪**	٣٠٢	**٣٤,٨٪**	٢,٨٣٠	**٤١,٨٪**
التربية	١٦٧	**١٥,٤٪**	١,٨٢٤	**٢٠,٩٪**	١١١	**١٢,٨٪**	٠,٩٧٢	**١٤,٤٪**
العلوم الطبيعية	٢١٢	**١٩,٦٪**	٢,٤٣٤	**٢٧,٨٪**	١٤٨	**١٧٪**	١,٦٨٠	**٢٤,٨٪**
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٥٢	**٤,٨٪**	٠,٤١٢	**٤,٧٪**	٨	**٠,٩٪**	٠,٠٥٥	**٠,٨٪**
العلاقات الخارجية والتعاون	١٦٩	**١٥,٦٪**	٠,٢٧٥	**٣,١٪**	٨٠	**٩,٢٪**	٠,٢٧٥	**٤,١٪**
إدارة أفريقيا	١٢	**١,١٪**	٠,١٢٩	**١,٥٪**	١٤	**١,٦٪**	٠,١٥٠	**٢,٢٪**
قطاع إدارة خدمات الدعم	٣٧	**٣,٤٪**	٠,٠٧٩	**٠,٩٪**	٣٥	**٤٪**	٠,٠٤٢	**٠,٦٪**
مكاتب الخدمات المركزية[1]	٩٨	**٩٪**	٠,٨٥٣	**٩,٨٪**	١٤٦	**١٦,٨٪**	٠,٥٨٣	**٨,٦٪**
المجموع	١٠٨٤	**١٠٠٪**	٨,٧٤٣	**١٠٠٪**	٨٦٩	**١٠٠٪**	٦,٧٦٥	**١٠٠٪**

[1] *مكتب التنسيق الميداني، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومرفق الإشراف الداخلي، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب المديرة العامة*

٩ – ويبين الجدول ٩ عدد عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد التي أبرمت في المقر وفي المكاتب الميدانية في عامي ٢٠١٠–٢٠١١ و٢٠١٢ والمبالغ المنفقة عليها، وذلك بحسب المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها الخبير الاستشاري.

الجدول ٩ – عدد الخبراء الاستشاريين ومبالغ الإنفاق على العقود بحسب المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها الخبير الاستشاري: ٢٠١٠–٢٠١١ و٢٠١٢

المجموعة الإقليمية	المقر							
	العدد ٢٠١٠–٢٠١١	٪	العدد ٢٠١٢	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٠–٢٠١١	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٢	٪
الأولى	٩٧٩	٪٦٥	٣١٣	٪٥٧	١٢,٢٨٣	٪٦٥	٣,٩٥٠	٪٥٨
الثانية	٥٢	٪٣	٢٥	٪٥	٠,٦٥٠	٪٣	٠,٢٦٦	٪٤
الثالثة	١١٩	٪٨	٣٧	٪٧	١,٧٨١	٪٩	٠,٤٨٩	٪٧
الرابعة	١١٠	٪٧	٦٤	٪١٢	١,٥٥٩	٪٨	٠,٨٤١	٪١٢
الخامسة – أفريقيا	١٦٣	٪١١	٦٦	٪١٢	١,٦٤٤	٪٩	٠,٨١٦	٪١٢
الخامسة – الدول العربية	٧٦	٪٥	٤٤	٪٨	٠,٩٧٦	٪٥	٠,٤٠٣	٪٦
المجموع	١٤٩٩	٪١٠٠	٥٤٩	٪١٠٠	١٨,٨٩٣	٪١٠٠	٦,٧٦٥	٪١٠٠

المجموعة الإقليمية	الميدان*							
	العدد ٢٠١٠–٢٠١١	٪	العدد ٢٠١٢	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٠–٢٠١١	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٢	٪
الأولى	٦٥٢	٪١٨	٢٣٨	٪١٨	٧,٨٨٩	٪٢٦	٣,٧٧٩	٪٣٣
الثانية	٢٢٩	٪٦	٥٩	٪٤	٠,٧٠٣	٪٢	٠,٢٤٣	٪٢
الثالثة	٧٤٦	٪٢٠	٢٠٦	٪١٥	٥,٩٥٤	٪٢٠	١,٤١٨	٪١٢
الرابعة	٥٩٢	٪١٦	٢٤١	٪١٨	٤,٠٧٦	٪١٤	٢,٢٦٣	٪٢٠
الخامسة – أفريقيا	٨٤٢	٪٢٣	٣٥١	٪٢٦	٦,٤٣٦	٪٢١	٢,١٢٢	٪١٨
الخامسة – الدول العربية	٦٠٩	٪١٧	٢٥٤	٪١٩	٤,٨٩٩	٪١٦	١,٧٥٠	٪١٥
المجموع	٣٦٧٠	٪١٠٠	١٣٤٩	٪١٠٠	٢٩,٩٥٧	٪١٠٠	١١,٥٧٥	٪١٠٠

* *باستثناء بيانات مكتب برازيليا*

	المقر والميدان*						
المجموعة الإقليمية	العدد ٢٠١٠–٢٠١١	٪	العدد ٢٠١٢	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٠–٢٠١١	٪	المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية ٢٠١٢	٪
الأولى	١٦٣١	٪٣٢	٥٥١	٪٢٩	٢٠,١٧٢	٪٤١	٧,٧٢٩	٪٤٢
الثانية	٢٨١	٪٥	٨٤	٪٤	١,٣٥٣	٪٣	٠,٥٠٩	٪٣
الثالثة	٨٦٥	٪١٧	٢٤٣	٪١٣	٧,٧٣٥	٪١٦	١,٩٠٧	٪١٠
الرابعة	٧٠٢	٪١٤	٣٠٥	٪١٦	٥,٦٣٥	٪١٢	٣,١٠٤	٪١٧
الخامسة – أفريقيا	١٠٠٥	٪١٩	٤١٧	٪٢٢	٨,٠٨٠	٪١٧	٢,٩٣٨	٪١٦
الخامسة – الدول العربية	٦٨٥	٪١٣	٢٩٨	٪١٦	٥,٨٧٥	٪١٢	٢,١٥٣	٪١٢
المجموع	٥١٦٩	٪١٠٠	١٨٩٨	٪١٠٠	٤٨,٨٥٠	٪١٠٠	١٨,٣٤٠	٪١٠٠

* *باستثناء بيانات مكتب برازيليا*

١٠- ويبين الجدول ١٠ النسبة المئوية لعقود الخبراء الاستشاريين (بالاستناد إلى أعدادها) التي أبرمت في عام ٢٠١٢ بحسب المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها الخبير الاستشاري أو المجموعة الإقليمية التي يقع فيها المكتب المانح (في المقر والميدان).

الجدول ١٠ – جنسية الخبراء الاستشاريين الذين استعين بهم في عام ٢٠١٢
بحسب المجموعة الإقليمية التي يقع فيها المكتب المانح

المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها الخبير الاستشاري	المجموعة الإقليمية التي يقع فيها المكتب المانح					
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة – أفريقيا	*الخامسة – الدول العربية*	المجموع
الأولى	٪٥٥	٪٠	٪٦	٪٢٦	٪١٦	٪١٨	٪٢٩
الثانية	٪٨	٪١٠٠	٪٠	٪٥	٪٠	٪١	٪٤
الثالثة	٪٦	٪٠	٪٩٣	٪٠	٪٢	٪١	٪١٣
الرابعة	٪١١	٪٠	٪٠	٪٦٨	٪١	٪٤	٪١٦
الخامسة – أفريقيا	٪١٢	٪٠	٪٠	٪١	٪٧٩	٪٢	٪٢٢
الخامسة – الدول العربية	٪٨	٪٠	٪٠	٪٠	٪١	٪٧٤	٪١٦
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

١١- ويبين الجدول ١١ عدد الخبراء الاستشاريين الذين استعين بهم في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في المقر وفي الميدان بحسب الجنس.

	المقر				الميدان*				المقر والميدان*			
	٢٠١١	٪ من المجموع	٢٠١٢	٪ من المجموع	٢٠١١	٪ من المجموع	٢٠١٢	٪ من المجموع	٢٠١١	٪ من المجموع	٢٠١٢	٪ من المجموع
الذكور	٣٨٤	٪٥٥	٢٩٩	٪٥٤	١٢٨٠	٪٦٥	٨٧٧	٪٦٥	١٦٦٤	٪٦٢	١١٧٦	٪٦٢
الإناث	٣١٥	٪٤٥	٢٥٠	٪٤٦	٧٠١	٪٣٥	٤٧٢	٪٣٥	١٠١٦	٪٣٨	٧٢٢	٪٣٨
المجموع	٦٩٩	٪١٠٠	٥٤٩	٪١٠٠	١٩٨١	٪١٠٠	١٣٤٩	٪١٠٠	٢٦٨٠	٪١٠٠	١٨٩٨	٪١٠٠

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

١٢- ويبين الجدول ١٢ عدد عقود الخبراء الاستشاريين التي أبرمت في المقر وفي الميدان في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ مع موظفي اليونسكو السابقين والمبالغ المنفقة عليها.

الجدول ١٢ – عدد الخبراء الاستشاريين من الموظفين المتقاعدين
والمبالغ المنفقة عليهم: ٢٠١١ و٢٠١٢

			بملايين الدولارات الأمريكية				
		العدد	الموظفون المتقاعدون	٪	الإنفاق على الموظفين المتقاعدين	إجمالي الإنفاق	٪
٢٠١١	المقر	٦٩٩	٤٧	٪٧	٨,٧٤٣	٠,٦٩٦	٪٨
	الميدان*	١٩٨١	٤٦	٪٢	١٥,٧٤٧	٠,٧١٢	٪٥
	المجموع	٢٦٨٠	٩٣	٪٣	٢٤,٤٩٠	١,٤٠٨	٪٦
٢٠١٢	المقر	٥٥٢	١٨	٪٣	٦,٧٦٥	٠,١٩٥	٪٣
	الميدان*	١٣٥٤	٢٤	٪٢	١١,٥٧٥	٠,٤٣٢	٪٤
	المجموع	١٩٠٦	٤٥	٪٢	١٨,٣٤٠	٠,٦٢٧	٪٣

* باستثناء بيانات مكتب برازيليا

١٣- ويبين الجدول ١٣ عدد عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة لقاء دولار واحد في المقر في عام ٢٠١٢ بحسب القطاع.

الجدول ١٣ – عدد الأفراد الذين منحوا عقود خبراء استشاريين لقاء دولار واحد في المقر في عام ٢٠١٢ بحسب القطاع

مكتب التخطيط الاستراتيجي	٢
الاتصال والمعلومات	١
الثقافة ومركز التراث العالمي	٥
مكتب المديرة العامة	١١
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٢
العلوم الطبيعية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات	٢
المجموع	٢٣

الملحق الثاني

إنفاق المقر على عقود الخبراء الاستشاريين بحسب مجال النشاط

مثل إنفاق قطاعات البرامج الخمسة على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد نسبة ٨٥٪ من إجمالي الإنفاق في المقر في عام ٢٠١٢. ويرد أدناه بيان مفصل للمبالغ التي أُنفقت في المقر على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد بحسب مجالات النشاط، بناءً على معلومات مستمدة من نظام المالية والميزانية (فابس). وتم تعديل بنية بعض القطاعات في هذه الفترة وتم تعديل البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية كي تتطابق قدر الإمكان مع البنى الجديدة.

التربية

أنفق قطاع التربية ٠,٩٧٢ مليون دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ (مقابل ١,٨٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١١): وذلك بنسبة ٤١٪ في مجال تخطيط وتطوير نظم التعليم؛ وبنسبة ٢١٪ في مجال السلام والتنمية المستدامة، وبنسبة ١١٪ في مجال أنشطة التعليم و/أو التعلم الأساسي والعالي.

الاتصال والمعلومات

أنفق قطاع الاتصال والمعلومات ١٧٨ ٠٠٠ دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ (مقابل ١٧٣ ٠٠٠ في عام ٢٠١١). وكان ٤٨٪ من هذا الإنفاق يتعلق بحرية التعبير ومشروعات تطوير وسائل الإعلام، و٤٤٪ بمجتمعات المعرفة.

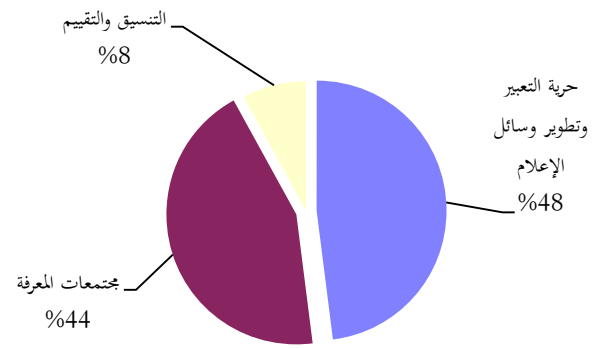

المبلغ الإجمالي: 0.178 مليون دولار أمريكي

الثقافة ومركز التراث العالمي

أنفق قطاع الثقافة ١,٨٢٤ مليون دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد في عام ٢٠١٢ (مقابل ١,٤٢٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١)، وكان ٨٧٪ من هذا الإنفاق يتعلق بأشكال التعبير الثقافي والتراث الثقافي و٩٪ بالتنوع والتنمية والحوار.

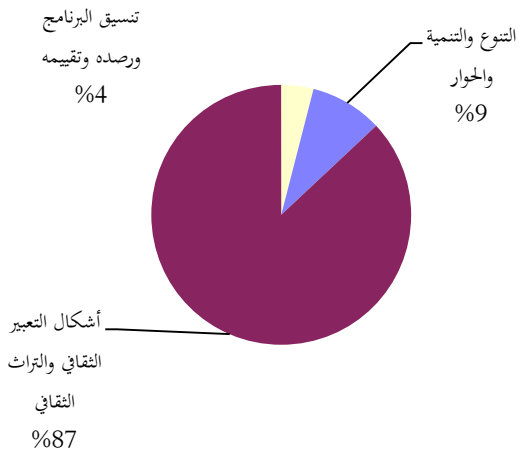

المبلغ الإجمالي: 1.824 مليون دولار أمريكي

وأنفق مركز التراث العالمي ١,٠٠٧ مليون دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ (مقابل ١,١٣٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١)، وكان ٤٠٪ من هذا الإنفاق يتعلق بوحدة المشروعات الخاصة، و٤٠٪ بالمشروعات الإقليمية، و١٦٪ بالاتصال والتعليم والشراكات.

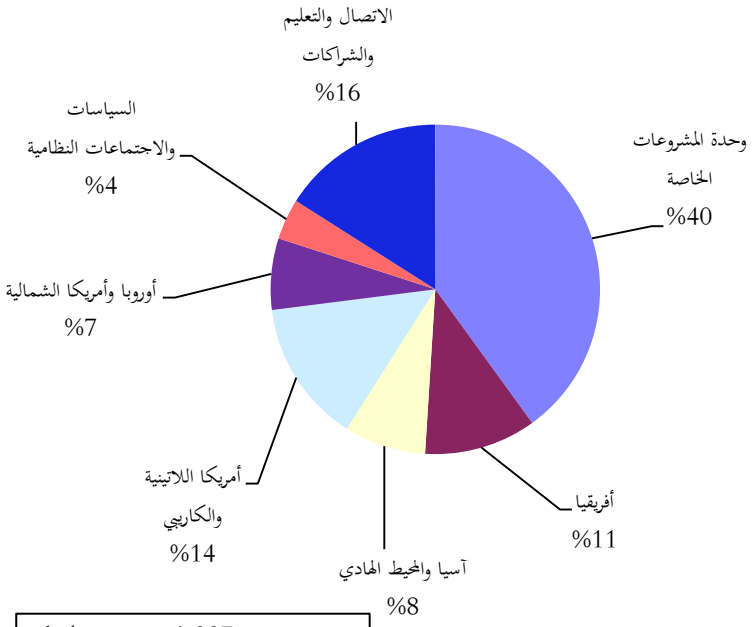

المبلغ الإجمالي: 1.007 مليون دولار أمريكي

العلوم (العلوم الطبيعية/لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات)

أنفق قطاع العلوم ١,٢٤٠ مليون دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ (مقابل ١,٨٣٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١)، وكان ٤٥٪ من هذا الإنفاق يتعلق بعلوم المياه، و٤٠٪ بسياسات العلوم وبناء القدرات، و١٥٪ بالعلوم البيئية وعلوم الأرض.

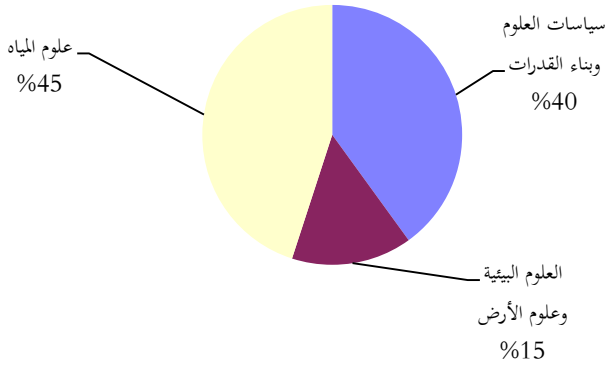

المبلغ الإجمالي: 1.240 مليون دولار أمريكي

وأنفقت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ٠,٤٤١ مليون دولار أمريكي على عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد في عام ٢٠١٢ (مقابل ٠,٥٩٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١)، وكان ٧٨٪ من هذا الإنفاق يتعلق بعلوم المحيطات ومراقبتها وخدماتها، و١٩٪ بالأنشطة في مجال السياسات.

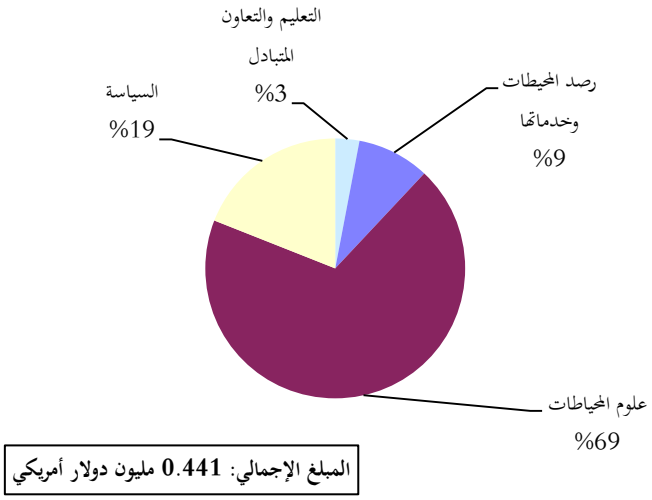

العلوم الاجتماعية والإنسانية

لم يتم إعداد أي رسم بياني لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي أبرم ثمانية عقود خبراء استشاريين فقط في عام ٢٠١٢ بتكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٥٥ دولار أمريكي.

الملحق ٣

عقود الخبراء الاستشاريين في مكتب اليونسكو في برازيليا

العدد والمبلغ

١- يبين الجدول ألف أن مكتب برازيليا قد منح ٨٠٣ عقود لخبراء استشاريين من الأفراد في عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قدره ٢٪ عن عام ٢٠١١ ولكن بانخفاض قدره ٣١٪ عن عام ٢٠١٠. وازداد إجمالي الإنفاق بنسبة ٦٪ عن عام ٢٠١١ إذ بلغ ٢٢,٩٨٤ مليون دولار أمريكي ولكنه انخفض بنسبة ١٩٪ عن عام ٢٠١٠.

الجدول ألف

عدد عقود الخبراء الاستشاريين ومبالغها

مكتب برازيليا، ٢٠٠٨-٢٠١٢

	عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد	
	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية
٢٠٠٨	١٥٤٥	١٩,١٩٣
٢٠٠٩	١٠٦٩	٢٠,٤٢٥
٢٠١٠	١١٦٥	٢٨,٣٠٦
٢٠١١	٧٨٩	٢١,٦٩٧
٢٠١٢	٨٠٣	٢٢,٩٨٤

٢ - وبلغ عدد الخبراء الاستشاريين الأفراد، الذين استعين بهم في عام ٢٠١٢، ٧٦١ خبيراً استشارياً. وكان ٧٥٨ من هؤلاء الخبراء الاستشاريين ينتمون إلى بلدان المجموعة الثالثة، في حين كان ٦٠٪ منهم من الإناث.

مصدر الأموال

٣ - يبين الجدول باء أن ١٠٠٪ من إجمالي الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ تم تمويله من موارد خارجة عن الميزانية، مقارنة بنسبة ٩٩٪ في عام ٢٠١١ و٩١٪ في عام ٢٠١٠.

الجدول باء

الإنفاق على عقود الخبراء الاستشاريين بحسب مصدر التمويل

مكتب برازيليا، ٢٠٠٨-٢٠١٢

	المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)		
	الميزانية العادية	موارد خارجة عن الميزانية	المجموع
٢٠٠٨	٠,٥٠٨	١٨,٦٨٥	١٩,١٩٣
٢٠٠٩	٠,٤١١	٢٠,٠١٥	٢٠,٤٢٦
٢٠١٠	٢,٥٢٦	٢٥,٧٨٠	٢٨,٣٠٦
٢٠١١	٠,٠٦٥	٢١,٦٣٢	٢١,٦٩٧
٢٠١٢	٠,٠٠٠	٢٢,٩٨٤	٢٢,٩٨٤

العقود بحسب المبالغ

٤ – يبين الجدول جيم أن ٥٢٪ من عقود الخبراء الاستشاريين التي مُنحت في عام ٢٠١٢ كانت تقل قيمة كل عقد منها عن ٠٠٠ ٢٥ دولار أمريكي، مقارنة بنسبة ٤٤٪ في عام ٢٠١١؛ في حين كانت تزداد قيمة ٩٪ من العقود على ٠٠٠ ٥٠ دولار أمريكي (النسبة ذاتها التي ازدادت بها في عام ٢٠١١).

الجدول جيم

عدد عقود الخبراء الاستشاريين بحسب المبلغ

مكتب برازيليا، ٢٠١١ و٢٠١٢

	عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد			
المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪
أقل من ٠٠٠ ٥	٧٦	٪١٠	٤٠	٪٥
٠٠٠ ٥ حتى ٩ ٩٩٩	٨٢	٪١٠	٥١	٪٦
٠٠٠ ١٠ حتى ٩٩٩ ٢٤	١٩١	٪٢٤	٣٢٦	٪٤١
٠٠٠ ٢٥ حتى ٩٩٩ ٤٩	٣٦٧	٪٤٧	٣١٧	٪٣٩
٠٠٠ ٥٠ وأكثر	٧٣	٪٩	٦٩	٪٩
المجموع	٧٨٩	٪١٠٠	٨٠٣	٪١٠٠

مدة العقود

٥ – يبين الجدول دال أن ١٤٪ من عقود الخبراء الاستشاريين التي مُنحت في عام ٢٠١٢ كانت مدتها تقل عن ثلاثة أشهر، مقارنة بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠١١، في حين كانت ٥٤٪ من العقود تزيد مدتها على ستة أشهر (مقابل ٥٦٪ في عام ٢٠١١).

الجدول دال

عدد عقود الخبراء الاستشاريين بحسب المدة

مكتب برازيليا ٢٠١١ و٢٠١٢

	عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد			
	٢٠١١	٪	٢٠١٢	٪
أقل من شهر	٣٦	٪٥	١٩	٪٢
من شهر إلى ٣ أشهر	١٢٧	٪١٦	٩٨	٪١٢
من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	١٨٣	٪٢٣	٢٥١	٪٣١
أكثر من ٦ أشهر	٤٤٣	٪٥٦	٤٣٥	٪٥٤
المجموع	٧٨٩	٪١٠٠	٨٠٣	٪١٠٠

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/5 Part IV Add.

١٩٢م ت/٥ الجزء الرابع ضميمة

باريس، ٢٠١٣/١٠/١
الأصل: فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الجزء الرابع

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

ضميمة

تعليقات نقابة موظفي اليونسكو

الملخص

وفقاً للبند ٩,٢ (هاء) من المرجع الإداري لليونسكو، تقدم نقابة موظفي اليونسكو تعليقاتها على تقرير المديرة العامة هذا.

١ – تحيط النقابة علماً بتقارير المديرة العامة بشأن (١) التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة و(٢) استخدام عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ وتنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين.

الجزء ألف – التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الأمانة

٢ – تدرك نقابة موظفي اليونسكو أن قرارات التعيين تعد من صلاحيات المديرة العامة، إلا أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم وجود توازن في **توزيع الموظفين بحسب المجموعات الإقليمية**. وعلى نحو ما يرد في الفقرة ١٢، يبين الجدول ٤ أن المجموعات الثالثة والرابعة والخامسة (أ) والخامسة (ب) تحظى بأعلى نسب من الدول الأعضاء الممثلة دون

النصاب و/أو غير الممثلة. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ النقابة أن **أغلبية الموظفين من درجة مدير وما فوقها ينتمون إلى المجموعة الأولى (٤٤٪)**.

٣ – وتؤيد نقابة موظفي اليونسكو طلب المجلس التنفيذي بالتأكد من توسيع نطاق التوزيع الجغرافي إلا أنها تود أن يرد بيان سبل تحقيق ذلك في الوثيقة.

٤ – وفيما يتعلق **بالتوازن بين الجنسين في وظائف الفئة المهنية وما فوقها**، فإن المعدل الإجمالي يشير إلى تحقق التكافؤ بين الجنسين في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١٣ (٥٠٪ من الرجال و٥٠٪من النساء) ولكن **لا يزال عدم التوازن قائماً بحسب الدرجة الوظيفية** لفئة الموظفين هذه. إذ تتفاوت النسب تفاوتاً شديداً في الوظائف الأعلى درجة: فتمثل النساء ٦٤٪ من الموظفين الذين يشغلون وظائف من الدرجة م-٢/م-١ مقابل ٢٧٪ فقط في الوظائف من درجة مدير-١.

٥ – وتأسف النقابة لإبراز أن نسبة النساء إلى الرجال تبلغ ١/١,٦١ (أي ٤٩٥ امرأة مقابل ٣٠٧ رجال) في فئة الخدمة العامة. أما النسبة في جميع الفئات بالمنظمة فتبلغ ١/١,٣١ (أي ٨٤٣ امرأة مقابل ٦٤٥ رجلاً). وسعياً إلى اتباع نهج شامل للتكافؤ بين الجنسين، توصي نقابة موظفي اليونسكو بأنه **ينبغي أن تتضمن الإحصاءات الخاصة بالتكافؤ بين الجنسين جميع فئات موظفي اليونسكو**.

٦ – كما تعرب نقابة موظفي اليونسكو عن أسفها إزاء وقف برنامج المهنيين الشباب.

الجزء باء – تقرير المديرة العامة عن استخدام عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ وتنفيذ السياسة المعدلة الخاصة بالخبراء الاستشاريين الأفراد وغيرهم من الأخصائيين

٧ – تحرص نقابة موظفي اليونسكو على استرعاء انتباه المجلس التنفيذي إلى بعض أوجه الخلل والتباين في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين.

٨ – ففي العديد من الحالات، يستعان بخبراء خارجيين قبل التأكد من أن المهارات المطلوبة غير موجودة بالفعل على المستوى الداخلي. وإضافة إلى ذلك، يؤدي التوجه إلى تحويل الموظفين إلى "أخصائيين عامين" تلقائياً إلى زيادة الحاجة إلى "خبراء" استشاريين، مما يتناقض مع طلب خفض عدد الخبراء الاستشاريين الممولين من البرنامج العادي بنسبة ٢٠٪ (الفقرة ٧ – الجزء باء).

٩ – ويبين **التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين** بحسب المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها الخبير الاستشاري (الجدول ٩، الفقرة ٩) **اختلالاً واضحاً في التوازن لصالح المجموعة الأولى**، سواء كان ذلك في المقر (٥٨٪ من المبلغ الإجمالي) أو في الميدان (٣٣٪ من المبلغ الإجمالي). ويتعارض هذا الاختلال في التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين مع مصالح المنظمة بينما قد تتيح عملية انتقاء ملائمة الاستفادة من طائفة أكثر تنوعاً من الخبرات تتسم بقدر أكبر من التمثيل للمنظمة.

١٠– وتلاحظ نقابة موظفي اليونسكو **اختلالاً صارخاً في التوازن بين القطاعات فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين**. فعلى سبيل المثال، قام قطاع التربية بخفض المبالغ المنفقة على عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٠٪ ليصل بذلك إلى مبلغ قدره ٠٠٠ ٩٧٢ دولار أي ١٤,٤٪ من إجمالي الإنفاق على العقود المبرمة في المنظمة، بينما ارتفعت نفقات قطاع الثقافة على عقود الخبراء الاستشاريين بنسبة ١٢,٥٪ لتصل إلى مبلغ قدره ٠٠٠ ٨٣١ ٢ دولار في عام ٢٠١٢ أي ٤١,٨٪ من إجمالي الإنفاق على العقود المبرمة في المنظمة.

١١– وأخيراً، تعتبر نقابة موظفي اليونسكو **من غير المقبول أن يعاد حشد المتقاعدين القدامى والمتقاعدين حديثاً كخبراء استشاريين**. ولا شك في أن لهؤلاء الأشخاص الكفاءات اللازمة والدراية بشؤون المنظمة، بيد أن استخدامهم يشكل عقبة أمام استخدام الكفاءات المتوافرة لدى الموظفين الموجودين وأمام تطوير مسارهم الوظيفي، وهذا ليس من مصلحة المنظمة لأنه لا يضمن تعاقب الموظفين ويعرّض الذاكرة المؤسسية للمنظمة للخطر. ومن ثم، تطلب نقابة موظفي اليونسكو وقف مد عقود موظفي اليونسكو الذين يتجاوزون السن النظامية للتقاعد وكذلك التوقف عن الاستعانة بهم كخبراء استشاريين.